الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة غرداية

كلية الآداب واللغات

قسم اللغة والأدب العربي

العنـوان:

منهج أبي زكريا يحي الشاوي الجزائري في كتاب "ارتقاء السيادة في علم أصول النحو" – دراسة وصفية تحليلية –

مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة الماستر في اللغة والأدب العربي

تخصص: لسانيات عربية

*إعداد:

- بيتور أحلام
- بن رمضان مريم

*إشراف الدكتورة:

–فاطمة رزاق

نوقشت وأجيزت علنا أمام اللجنة المكونة من السادة الآتية أسمائهم:

الاسم واللقب	الرتبة	الجامعة	الصفة
أ/د مولاي فتيحة	أستاذ مساعد "أ"	جامعة غرداية	رئيسا
أ/د رزاق فاطمة	أستاذ محاضر "أ"	جامعة غرداية	مشرفا ومقررا
أ ميلود حمودة	–	جامعة غرداية	مناقشا

السنة الجامعية: (1441–1442 هـ–2019/2020م)

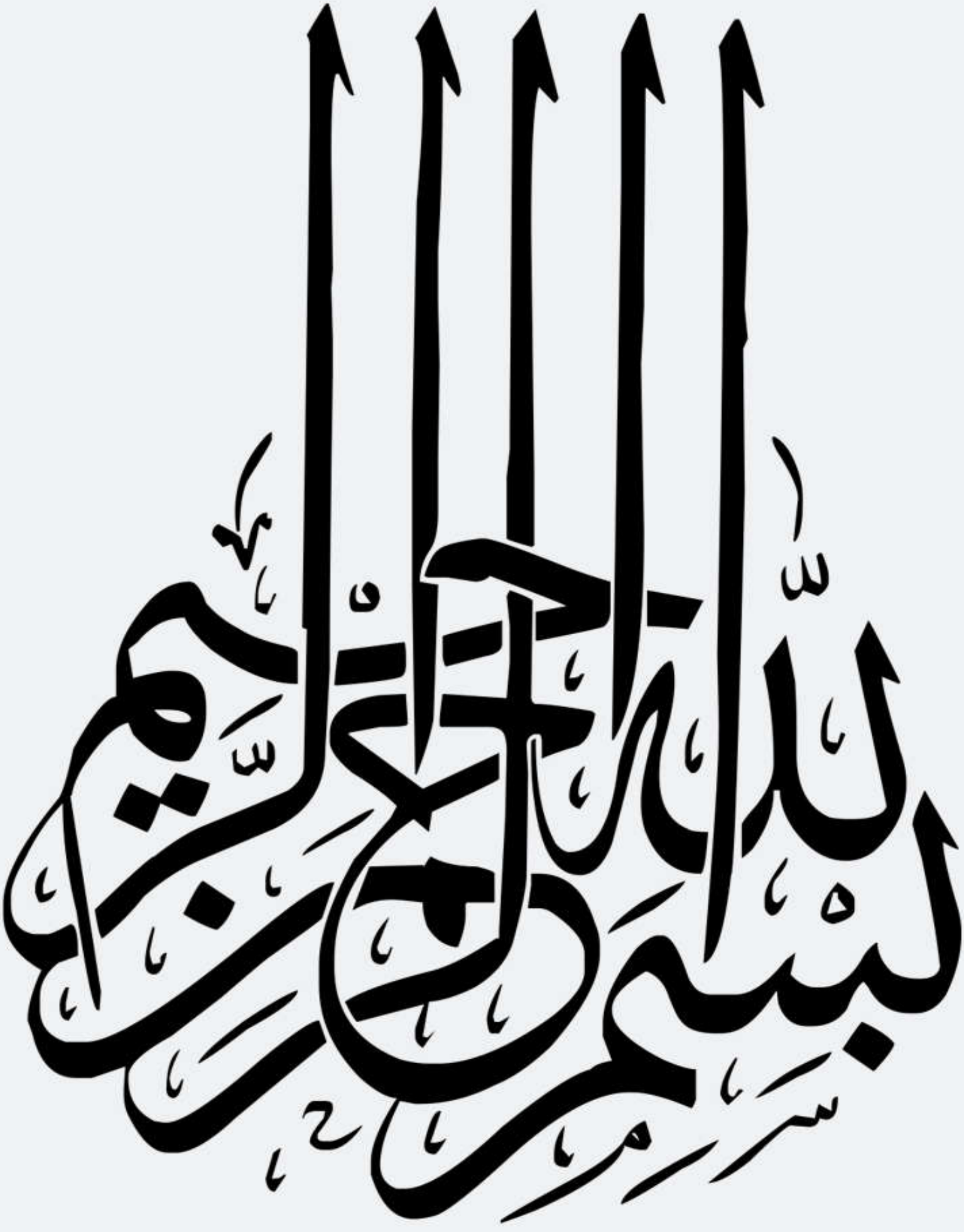
بسم الله الرحمن الرحيم

الإهداء :

إلهي لا يطيب الليل إلا بشكرك ولا يطيب النهار إلا بطاعتك.....

ولا تطيب الآخرة إلا بعفوك ولا تطيب الجنة إلا برؤيتك

إلى من بلغ الرسالة وأدى الأمانة.....ونصح الأمة .....

إلى نبي الرحمة ونور العالمين.....سيدنا محمد صلى الله عليه وسلم .

إلى من أحمل اسمه بكل افتخار.....أرجو من الله أن يمد في عمرك

لترى ثمارا قد حان وقت قطافها بعد طول انتظار.....

والدي العزيز .إلى من كان دعاؤها سر نجاحي وحنانها بلسم جراحي.....

أمي الحبيبة .إلى من بوجودهم أكتسب قوة ومحبة لا حدود لها.....

إخوتي الأعزاء.

إلى من تحلت بالإخاء وتميزت بالوفاء، وكانت معي على طريق الخير والنجاح.....

شريكتي في البحث.

مريم بن رمضان.

الإهداء:

الحمد لله الذي بنعمته تتم الصالحات وبفضله تتنزل الخيرات والبركات وبتوفيقه تتحقق المقاصد والغايات.

إلى سيد الثقلين...حبيبي وقرة عيني...محمد صلى الله عليه وسلم.

إلى من علمني العطاء دون انتظار...إلى من أحمل اسمه بكل افتخار...

إليك أبي العزيز أطال الله في عمرك.

إلى ملاكي في الحياة...إلى التي كان دعاؤها سرّ نجاحي...إلى أغلى الأحبة...

أمي الغالية أطال الله في عمرها.

إلى أعز ما أملك بعد الوالدين ...إخوتي الأعزاء.

إلى من غمرتني بالحب والحنان...جدتي أطال الله في عمرها.

إلى صاحبة القلب الطيب...إلى التي شاركتني إعداد هذه المذكرة...صديقتي الغالية.

إلى جميع أساتذتي الكرام وجميع من تعاقبوا على تعليمي في مقاعد الدراسة.

إلى كل من حملته ذاكرتي... ولم تحمله مذكرتي.

إلى هؤلاء أهدي ثمرة جهدي.

محبتكم.

أحلام بيتور.

كلمـــــة شكـــــر

قال تعالى:﴿وَمَن يَشْكُرْ فَإِنَّمَا يَشْكُرُ لِنَفْسِهِ﴾{لقمان:12}

وقال رسوله الكريم صلى الله عليه وسلم:" لا يشكر الله من لا يشكرُ الناسَ " رواه أبو داود

نحمد الله حمداً كثيراً طيباً مباركاً ملئ السموات والأرض على ما أكرمنا به من إتمام هذه الدراسة التي نرجو أن تنال رضاه.

ثم نتوجه بجزيل الشكر وعظيم الامتنان إلى كل من:

***الدكتورة الفاضلة/رزاق فاطمة، لتفضلها الكريم بالإشراف على هذه الدراسة.**

***أساتذة قسم اللغة والأدب العربي بجامعة غرداية.**

ملخص الدراسة:

يتناول البحث بالدراسة والتحليل (منهج أبي زكريا يحي الشاوي الجزائري في كتابه "ارتقاء السيادة في علم أصول النحو العربي") بطريقة وصفية تحليلية تقوم على معرفة ما يتصل بحياة شخصية من الشخصيات العلمية وأقواها أثرا في تاريخ العلوم اللغوية عند العرب والجزائريين خاصة في القرن الحادي عشر هجري.

فتهدف هذه الدراسة إلى الكشف عن منهج "يحي الشاوي" في كتابه "ارتقاء السيادة في علم أصول النحو"، ذلك الكتاب الذي يعد من الكتب المهمة في مجال الدرس النحوي، والذي ظهر بعد انقطاع عن التأليف في علم أصول النحو دام قرابة قرنين من الزمن. فحسب علمنا لا يوجد كتاب أُلف في أصول النحو بعد (الاقتراح في علم أصول النحو) للسيوطي (ت911هـ)، سوى هذا الكتاب. الذي حاول فيه صاحبه ربط السابق باللاحق، والوقوف على ما خلفه علمائنا الأجلاء في هذا الفن. كما سعى صاحبه أن يشمل معظم قضايا أصول النحو، وتقديمها بشكل ميسر وبسيط لقرائه، معتمدا في الأخذ على أئمة النحو من أمثال ابن جني وابن الأنباري والسيوطي...وغيرهم.

حيث تجسدت هذه الدراسة في مقدمة وتمهيد وثلاثة مباحث و أخيرا خاتمة.

أما التمهيد فعرضنا فيه لمفهوم أصول النحو، و المبحث الأول قد خصصناه للحديث عن المؤلِّف يحي الشَّاوي والمؤلَّف ارتقاء السيادة، وقد أفردنا لهما مبحثا لأننا وجدنا أنهما يكادان يكونان مغمورين في مجال الصناعة النحوية. أما المبحث الثاني تعرضنا لمفاهيم الأصول النحوية الرئيسية منها والفرعية، مخصّصين لكل من القسمين مطلبا، وقد عمدنا في هذا المبحث إلى عرض المفاهيم الاصطلاحية لكل أصل بدءا من ابن جني ثم ابن الأنباري والسيوطي ووصولا إلى الشاوي، وذلك بغية الكشف عن أوجه التشابه والاختلاف بين هذه المفاهيم. أما المبحث الثالث فقد تحدثنا فيه عن الأصول النحوية في كتاب "ارتقاء السيادة". فكان الكلام عن مصادر الشاوي في كتابه، ورصد أهم الخطوات المنهجية التي سار عليها في الكتاب.

الكلمات المفتاحية: الشَّاوي، ارتقاء السيادة، أصول النحو، المنهج، المصادر

Study summary:

The research deals with study and analysis (Abi Zakaria Yahya al-Shawi al-Jazaery's approach in his book "The Advancement of Sovereignty in the Origins of Arabic Grammar") in a descriptive and analytical manner based on knowledge of the personal life of scientific figures and the strongest impact on the history of linguistic sciences for Arabs and Algerians, especially in the eleventh century Hijri.

This study aims to unveil the methodology of Yahya Al-Shawi in his book "The Advancement of Sovereignty in the Science of Principles of Grammar," which is considered one of the important books in the field of grammatical study, which appeared after a break from authoring in the science of origins of grammar that lasted nearly two centuries. According to our knowledge, there is no book alif fi uwasul al-grammar after (Al-Proposal in the Science of Usul al-Asoul Grammar) by al-Suyuti (d.911 AH), except this book. In which its author tried to link the former with the suffix, and stand on what was left by our esteemed scholars in this art. Its owner also sought to include most issues of the fundamentals of grammar, and to present them in an accessible and simple way to his readers, relying on the introduction of imams such as Ibn Jinni, Ibn al-Anbari, al-Suyuti ... and others.

Where this study was embodied in an introduction, an introduction, three topics, and finally a conclusion.

As for the preface, we presented in it the concept of the fundamentals of grammar, and the first topic we devoted to talking about the author Yahya al-Shawi and the author The elevation of sovereignty, and we devoted a study to them because we found that they are almost immersed in the field of the grammatical industry. As for the second topic, we dealt with the concepts of grammatical origins, the main and the secondary ones, devoted to each of the two sections as a requirement. . As for the third topic, we talked about the grammatical principles in the book "The rise of sovereignty." The discussion was about the sources of al-Shawi in his book, and the most important methodological steps he took in the book were mentioned.

Key words: grilling, elevation of sovereignty, origins of grammar, curriculum, sources

مقدمة

مقدمة

الحمد لله الذي علَّم الإنسان ما لم يعلم والصلاة والسَّلام على المعلّم الأوّل سيد الخلق أجمعين، قائد البشريّة نحو الهداية والنور أما بعد:

إن علم أصول النحو علم محدد المبادئ والأهداف التي تدرس المدونة العربية من حيت شروطها ومسائلها والترجيح بين أرائها. بهدف صحة النحو العربي؛ والذي يعد هو الطريق الموصل إليها والمعين عليها. وتثبت تلك القواعد النحوية بأمور وهي: السماع، الإجماع، القياس و استصحاب الحال؛ وهي أصول النحو. فازدهر على أيادي علماء أجلاء في مصنفات كثيرة، من أمثال "ابن جني"(392هـ) في كتابه (الخصائص) الذي يعد أول كتاب في أصول النحو. والذي ضم أبحاثا في الأصول وأخرى دخيلة عنه. و جاء بعد "ابن جني" "ابن الأنباري"(ت577هـ) الذي عدّ نفسه مؤسسا لعلم أصول النحو من خلال رسالتيه (لمع الأدلة في أصول النحو)و(الإغراب في جدل الإعراب)، ذكر فيهما آراء مهمة جدا بالنسبة للتأصيل لهذا العلم إلى أن أصبح مرجعا لمن جاء بعده من أمثال "السيوطي" في القرن العاشر (ت911هـ) في مصنفه (الاقتراح في علم أصول النحو) الذي استطاع أن يجعل أصول النحو علما قائما بذاته له حدوده ومفاهيمه.

وبعد فترة من الزمن خلت الساحة من أي مصنف في هذا العلم، حتى ظهور العلامة "الشيخ يحي الشاوي" (ت1096هـ) بكتابه (ارتقاء السيادة في علم أصول النحو). الذي عُدَّ امتداداً لعلم أصول النحو العربي الذي أسّسه علماؤنا الأجلاء في القرون الماضية. وهذا الكتاب ومؤلِّفه سيكون موضوع دراستنا التي وسمناها بعنوان: "منهج أبي زكريا يحي الشاوي الجزائري في كتابه ارتقاء السيادة في علم أصول النحو دراسة وصفية تحليلية".

وقد انطلقنا في دراستنا هذه من إشكالية جوهرية تَطرح نفسها وهي كالتالي:

ما هو منهج أبي زكريا يحي الشاوي الجزائري في كتابه (ارتقاء السيادة في علم أصول النحو)؟.

هذه الإشكالية تضم مجموعة من التساؤلات الفرعية وهي:

-من هو أبو زكريا يحي الشاوي؟

-كيف كان تعريف الشاوي للأصول النحوية الرئيسية منها والفرعية؟

-ما هي المصادر التي اعتمدها الشَّاوي في تحرير مادة كتابه؟ وكيف كان توظيفه لهذه المصادر؟

-ما هي الإضافات التي جاء بها الشاوي في عرضه للمادة النحوية؟

-هل كان للشاوي اختيارات خاصة به أم أنه اكتفى بعرض ما قاله الأصوليون قبله؟

-ما هي الوسائط التي اعتمد عليها الشاوي في عرض مادة أصول النحو؟

وتَكمن أهمية هذه الدراسة في الكشف عن الجهد العلمي الذي بذله الشَّاوي لأجل أن يكون حلقة وصل مع من سبقه من العلماء الذين نظّروا لعلم أصول النحو ومَن جاء مِن بعده.

كما سعينا في هذه الدراسة إلى تحقيق ثلاثة أهداف رئيسية وهي:

-بيان جهود النحويين الجزائريين في التنظير لعلم أصول النحو من خلال كتاب "ارتقاء السيادة" ليحيى الشَّاوي.

- إلقاء الضوء على الشخصية العلمية التي تميز بها الشَّاوي من خلال عرض حياته وما مرّ بها من تَعَلُّم وتعليم وتأليف.

-كشف المنهج العام الذي سار عليه الشاوي في كتابه.

ويرجع اختيارنا لهذا الموضوع إلى سبب رئيسي واحد وهو:تسليط الضوء على جهود النحويين الجزائريين عموما وأبي زكريا يحيى الشَّاوي خصوصا في التنظير لأصول النحو. فقصدنا هذا الكتاب الفريد بغية الوصول إلى أسراره، ومعرفته وتحليله تحليلا يصل بينه وبين قُرائه.

وقد اتبعنا خلال هذه الدراسة المنهج الوصفي، لنكشف عن نظرة يحيى الشاوي إلى أصول الصناعة النحوية وتبيِّن طريقته في دراستها وعرضها وموقفه منها.

وبعد هذا كله لاحظنا أن تحقيق الهدف من هذه الدراسة إنما يتم من خلال تقسيمها إلى تمهيد وثلاثة مباحث وخاتمة.

أما **التمهيد**: فقد عرضنا فيه للتعريف اللغوي والمفهوم الاصطلاحي لأصول النحو.

ثم **المبحث الأول** فعنوناه بـ:"التعريف بالمؤلِّف والمؤلَّف"، وقسمناه إلى مطلبين هما: المطلب الأول: التعريف بالمؤلِّف (أبي زكريا يحي الشَّاوي)، وضمناه الحديث عن اسم الشَّاوي، ولادته، حياته،

أقوال العلماء فيه، شيوخه، تلاميذه، مؤلفاته ووفاته. والمطلب الثاني: التعريف بالمؤلَّف (ارتقاء السيادة في علم أصول النحو): وضمناه الحديث عن موضوع الكتاب، أسباب تأليف الكتاب، قيمة الكتاب، وعصر تأليف الكتاب.

أما **المبحث الثاني** الذي عنوناه بـ:" الأصول النحوية مصطلحات ومفاهيم"، ودعت الضرورة إلى تقسيمه لمطلبين هما: المطلب الأول: مفاهيم الأصول النحوية الرئيسة(السَّماع، والقياس، والإجماع، والاستصحاب): وتطرقنا فيه إلى عَرض مفاهيم الأصول النحوية الرئيسية بدءاً من ابن جني ثم ابن الأنباري ثم السيوطي ووصولاً إلى الشَّاوي مع ذِكر مميزات كل تعريف. وتبعه المطلب الثاني: مفاهيم الأصول النحوية الفرعية: وتطرقنا فيه إلى عرض مفاهيم هذه الأصول بدءاً من ابن جني ووصولا إلى الشَّاوي. وقد كان هدفنا في هذا المبحث إلى المقارنة بين تلك المفاهيم واكتشاف أوجه الاختلاف والتشابه بينها.

وأخيراً **المبحث الثالث** الذي عنوناه بـ:" الأصول النحوية في كتاب ارتقاء السيادة"، وقسمناه هو الآخر إلى مطلبين هما: المطلب الأول: مصادر الشَّاوي في كتاب ارتقاء السيادة: وتحدثنا فيه عن أقسام مصادره وعن كيفية توظيفها. والمطلب الثاني: منهج أبي زكريا يحي الشَّاوي في عرض الأصول النحوية: وقمنا فيه باستنباط الأسس المنهجية التي اتبعها الشَّاوي في عرضه للأصول النحوية، وترتيبها بحسب الأهمية.

ثم **خاتمة الدراسة**، وخصصناها لذكر أهم النتائج التي توصلنا إليها.

أما فيما يخص الدراسات السابقة التي تناولت منهج الشاوي نذكر منها: "أبو زكريا الجزائري ومنهجه في كتاب (ارتقاء السيادة في علم أصول النحو العربي)" لأحمد شايب عرباوي، بالإضافة لبعض المقالات المتناثرة في بعض المجلات.

وقد اعتمدنا في دراستنا هذه على جملة من المصادر، نذكر منها: "لمع الأدلة" لابن الأنباري، "الاقتراح في علم أصول النحو" للسيوطي و"الخصائص" لابن جني... بالإضافة إلى جملة

من المراجع نذكر منها: "تاريخ الجزائر الثقافي" لأبي القاسم سعد الله، "الإجازات العلمية" لفوزية لزغم، و"معجم أعلام الجزائر" لعادل نويهض...

وفيما يخص الصعوبات والعوائق التي واجهت هذه الدراسة نجملها في ندرة الدراسات التي تناولت جهود أبي زكريا يحي الشاوي.

وفي الأخير نسأل الله أن يتقبل منا هذا الانجاز الذي نهدف من خلاله إلى المساهمة في البحوث اللغوية. وأن يكون خالصا لوجهه الكريم فإن أصبنا وأحسنا فمن الله وحده فله الحمد والشكر، وإن أخطأنا وقصرنا فمن أنفسنا ومن الشيطان ونستغفر الله عنه، ونتمنى أن نكون قد وفقنا ولو في جانب بسيط في هذه الدراسة.

وقبل أن نضع القلم نتقدم بوافر الشكر وكامل العرفان لمن كان له الفضل في رعاية هذا البحث وتعهد بالإشراف الكامل منذ كان شطأ إلى أن استوى على سوقه "د.رزاق" على توجيهاتها القيّمة.

ولا يفوتنا أن نمدّ وافر الشكر لأعضاء لجنة المناقشة الموّقرة، الذين تحملوا عناء ومشقة قراءة البحث، وما علينا إلّا أن نتقبل بصدر رحب على ما سيتفضلون به من ملاحظات، وعلى ما سيبدونه من تصويبات، وفقنا الله جميعا إلى ما يحبه ويرضاه، وجازى الجميع عنّا خير الجزاء.

والله من راء القصد

متليلي في: 2020/08/27.

تمهيد:

أصول النحو:

التعريف اللغوي والمفهوم الاصطلاحي

تمهيد: أصول النحو: المفهوم اللغوي والتعريف الاصطلاحي.

إنَّ مصطلح أصول النحو هو مركب إضافي من مصطلحين في الأصل هما: مصطلح أصول التي هي جمع أصل، ومصطلح النحو. وقبل إعطاء المفهوم العام لمصطلح أصول النحو بصفته تركيب، لابد من معرفة مفهوم كل مصطلح على حدة.

1-مفهوم الأصل:

1-أ-لغة:

وردت كلمة أصل بِعدّة معان في اللغة منها:

جاء في العين:" فلانٌ أصيل الرأي، وقد أَصُلَ رأيه أصالةً وإنَّه لأصيل الرأي والعَقل.والأصل أسفلَ كل الشيء".[1]

وقال ابن فارس :"الأصل أصل الشيء، قال الكسائي في قولهم:" لا أصْلَ له ولا فَصل له"؛ إنَّ الأصل الحسب، والفصل اللسان".[2]

1-ب- والأصل في علم أصول النحو له عدّة معان:

1- الأصل: ما حق التركيب أن يكون عليه، وإن لم ينطق به، أي تركيب الجمل.
2- الأصل: ما ينبغي أن يكون الشيء عليه.
3- الأصل: أولى حالات الحرف أو الكلمة قبل أن يطرأ عليها أي تغيير.
4- الأصل: الدليل.
5- الأصل: القاعدة التي أصَّلوها باستقراء كلام العرب.
6- الأصل: القياس.
7- الأصل: الكثير والرَّاجح، كقولهم: الأصل في الكلام الحقيقة والغالب.
8- الأصل في صاحب الحال أن يكون معرفة في الغالب؛ لأنَّه قد يكون نكرة.
9- الأصل في الأسماء الإعراب.
10- الأصل: أصل اللغة كقولهم: التنوين في الأصل مصدر نونت.

---

[1] الخليل بن أحمد الفراهيدي، كتاب العين مرتبا على حروف المعجم، تح: عبد الحميد هنداوي، منشورات دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط1، 1424هـ/2003م، 73/1، مادة (أصل).

[2] ابن فارس، معجم مقاييس اللغة، تح: محمد هارون، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، (د.ط)، 1399هـ/1979م، 106/1 ، مادة (أصل).

11- الأصل: الأولى، كقولهم: الأصل في المبتدإ التقديم.

12- الأصل: الكثير الشائع، كقولهم: الأصل في الإعراب أن يكون بالحركات.

13- الأصل: المصدر و(المقيس عليه)، الذي يستنبط منه الحكم النحوي.[1]

2-مفهوم النحو:

2-أ-لغة:

جاء في العين:" نحا(نحو): النحوُ: القصدُ نحو الشيء. نحوت نحوه؛ أي قصدت قصْدَه".[2]

وفي المصباح المنير:" نحوتُ نَحْوَ الشيء من باب قَتَلَ، قَصَدتُ(فالنَّحو) القصدُ، ومنه(النَّحو)لأن المتكلم ينحو به منهاج كلام العرب إفراداً وتركيباً و(النَّحْيُ) سِقاءُ السَّمنِ والجمعُ(أنحاءٌ) مثل حِمْلٌ وأحمالٍ و(نِحاءٌ) أيضا مثل بِئرٍ وبِئارٍ و(انتحَى) في سيْرِهِ اعتمد على الجانب الأيسر و(أَنحى)(إنحاءٌ) مثلُهُ هذا هو الأصلُ ثم صار (الانتحاءُ) الاعتمادَ والميلَ في كلّ وجهٍ و(انتحيت) لفلان عرضْت له و(تنَّحيت)الشَّيءَ عزلته (فتنحَّى)و(النّاحية) الجانب فاعلةٌ بمعنى مفعولة لأنك(نحوتها)أي قصدتها ".[3]

وجاء في حاشية الخضري على شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك، أنَّ للنحو ستة معانٍ، القصد والجهة كنحوتُ نحو البيتِ، والمثلُ:كزيدٌ نحو عمرو، والمقدار: كعندي نحوَ ألفٍ، والقسمُ:كهذا على خمسة أنحاء، والبعض كأكلتُ نحو السمكة، وأظهرها وأكثرها الأول.وللإمام الدَّوادّي:

للنحو سَبْعُ معانٍ قَدْ أَتَتْ لُغَةً ... جَمَعتُها ضِمْنَ بيْتٍ مُفرَدٍ كَمُلا

قَصْدٌ ومِثْلٌ ومقدارٌ وناحيةٌ ... نوعٌ وبَعضٌ وحرفٌ فاحفَظْ المثلا[4]

2-ب-اصطلاحاً:

فالنحو عند ابن جني(ت392هـ) هو:"انتحاءُ سَمْتُ كلام العرب، في تصرفه من إعراب وغيره؛كالتثنية، والجمع، والتحقير، والتكسير والإضافة، والنسب، والتركيب، وغير ذلك، ليلحق من

---

[1] بوزيد طبطوب، محاضرات في أصول النحو، كلية الآداب واللغات، 2016/2015م، ص80،79.

[2] الفراهيدي، المصدر السابق، 201/4 ، مادة (نحا).

[3] الفيومي المقري، المصباح المنير في غريب الشرح الكبير، تح: عبد العظيم الشناوي، دار المعارف، القاهرة، ط2، (د.ت.ط)، ص596.

[4] بوزيد طبطوب، المرجع السابق، ص01.

ليس من أهل العربية بأهلها في الفصاحة، فينطقَ بها وإن لم يكن منهم؛وإن شذَّ بعضهم عنها رُدَّ".[1] إنَّ النحو بهذا المفهوم الشامل،لا يقف عند حدود الإعراب والبناء، ويجمع بين المعرفة اللغوية والنظرية وكيفية ممارسة اللغة من خلال مختلف أنماط وأساليب الكلام التي سُمعت عن العرب أو ما قِيس على تلك الأساليب والأنماط.[2]

أمَّا ابن الأنباري(ت577هـ) فيعرفه قائلاً:"النحو علم بالمقاييس المستنبطة من استقراء كلام العرب،فمن أنكر القياس فقد أنكر النحو".فهو في هذا الموضع يُدلي بأهمية القياس واستحالة إنكاره بربطه مع النحو، لأنَّ النحو كُله قياس فمن أنكر القياس، قد أنكر النحو، فيَستدل على أهمية النحو،بقوله:"ولا نعلم أحداً من العلماء أنكره لثبوته بالدَّلائل القاطعة والبراهين الساطعة،وذلك أَن أئمة الأمة من السلف والخلف أجمعوا قاطبة على أَنه شرط في رتبة الاجتهاد،وأن المجتهد لو جمع جميع العلوم لم يبلغ رتبة الاجتهاد حتى يعلم من قواعد النحو ما يعرف به المعاني المتعلقة معرفتها به منه، ولو لم يكن ذلك علماً معتبراً في الشرع، وإلا لما كانت رتبة الاجتهاد متوقفة عليه لا تتم إلا به".[3]

أما السيوطي(ت911هـ) فذكر أنَّ للنحو حدوداً شتى واختار من بين هذه الحدود، ستة حدود لستة علماء، موضحاً بأن أليقها، هو تعريف ابن جني في الخصائص. ثُم وَليَه تعريف صاحب كتاب المستوفى،وهو أبو سعيد علي بن مسعود الفرغاني، قائلاً:"النحو صِناعة علميَّة ينظر لها أصحابها في ألفاظ العرب من جهة ما يتألف بحسب استعمالهم؛ لتُعرَف النسبةُ بين صيغة النظم،وصورة المعنى،فيتوصل بإحداهما إلى الأخرى".أما الحد الثالث الذي أورده فنقله عن محمد بن يحي بن هشام الخضراوي،قال:"النحو:عِلم بأقيسة تغير الكلم وأواخرها بالنسبة إلى لغة لسان العرب".أما الحدُّ الرابع للنحو الذي أورده فقد نقله عن ابن عصفور،قائلاً:"النحو علم مستخرج بالمقاييس المستنبطة من استقراء كلام العرب الموصلة إلى معرفة أحكام أجزائه التي ائتلف منها".أما الحد الخامس للنحو نقله

---

[1] ابن جني، الخصائص، تح: محمد علي النجار، دار الكتب المصرية، (د.ط)، (د.ت.ط)، 34/1.

[2] ينظر: عبد الكريم بن محمد، مطبوعة دروس مقاييس أصول النحو، كلية الآداب واللغات، جامعة محمد البشير الإبراهيمي، برج بوعريريج، 2017/2016م، ص7.

[3] ابن الأنباري، لمع الأدلة في أصول النحو، تح: سعيد الأفغاني، دار الفكر، دمشق، ط1، 1377هـ/1957م، ص95.

السيوطي عن صاحب كتاب(البديع)، وهو أبو الحسن علي بن عيسى بن الفرج الربعي،قال:"النحو:صناعة علمية يعرف بها أحوال كلام العرب، من جهة ما يصح ويفسد في التأليف؛ ليُعرَف الصحيح من الفاسد، وبهذا يعلم أن المراد بـ (العِلم)المصدَّر به حدود العلوم الصناعية، ويندفع الإيراد الأخير على كلام ابن عصفور".أما الحد السادس للنحو فأورده نَقلاً عن الإمام ابن السراج في كتابه المسمى بالأصول في النحو قائلاً:"النحو عِلم استخرجه المتقدِّمون من استقراء كلام العرب".دون تعليق أو انفراد برأيه بوضع حدٍ للنحو من إنشائه، مكتفياً بالنقل عن سابقيه فقط.[1]

3- مفهوم أصول النحو:

أُصول النحو كما يرى أصحابها هي القواعد العامة أو الأُسس المبدئية التي يتخذها النحوي طريقة في التفكير. وأول كتاب تضمن أبواب أصول النحو العربي هو كتاب الخصائص لابن جني المتوفى(392هـ) والذي كان له الفضل في القصدية وتدوينه والتفصيل فيه، إلَّا أنه لم يُرتب ويُبوب مادته كما ظهرت فيما بعده عند المتأخرين الأصوليين مثل: ابن الأنباري(ت577هـ)، والسيوطي(ت911هـ)، ويحيى الشاوي(ت1096هـ). بل كانت متناثرة في ثنايا وطيات خصائصه.[2]

إنَّ كتاب الخصائص وكما ذكرنا آنفاً أقدم ما وصل إلينا في علم أصول النحو، إلا أنَّه يخلو من تعريفٍ لأصول النحو، ولعل السبب يعود إلى أنَّ ابن جني لم يُعِدَّ عمله اختراعاً أو اكتشافاً، بل عدَّه إعادة دراسة للنحو العربي وَفْقَ منهج المتكلمين والفقهاء، فاستغنى عن توضيح المفهوم بالإعلان عن هدفه، فقال:"وذلك أنّا لم نر أحداً من علماء البلدتين تعرَّض لعمل أصول النحو، على مذهب أصول الكلام والفقه".[3]

---

[1] ينظر: السيوطي، الاقتراح في علم أصول النحو، تح: عبد الحكيم عطية، دار البيروتي، ط2، 1472هـ/2006م،ص23،24.

[2] ينظر: حامد ناصر الظالمي، أصول الفكر اللغوي في دراسات القدماء والمحدثين(دراسة في البنية والمنهج)، (د.د.ط)، بغداد، ط1، 2011م، ص77.

[3] ابن جني، المصدر السابق، 2/1.

ثُم ما لبثَ الأمر أنْ توالت بعده محاولات تأسيس وتأصيل على يد ابن الأنباري في كتابه(لمع الأدلة)؛ وهذا هو السبب الحقيقي الذي يثبت لأبي البركات هو إفراده لعلم أصول النحو مصنفا مستقلا يجمع به شتاته من كتب النحاة والمصنفين، فاستوعب جميع أركان أصول النحو، وعالجه معالجة منهجية، فاستوى على يديه علما محدد المعالم، فضلا عن مباحث منثورة، وتطبيقات واسعة لهذا العلم في كتابه(الإغراب) و(الإنصاف في مسائل الخلاف).ولعل ابن الأنباري ادعى الأولية في التأليف في علم أصول النحو متبعا أصول الفقه في المنهج والمصطلحات وبذلك وجدت رسالته منسقة ومنظمة في علم أصول النحو، باعتبارها أول ما أفرد في هذا العلم بهذا التنظيم والتنسيق.[1]

وقد كان محقا عندما قال في مقدمة كتابه (لمع الأدلة) عن سبب تأليف الكتاب:" وأَلحقنا بالعلوم الثمانية علمين وضعناهما: علم الجدل في النحو وعلم أصول النحو...،فلم يسبق إليه أحد، فأمَّا أُصول النحو فإنه في كراستين صغيرتين سماه(لمع الأدلة)".[2] وأكد ذلك سعيد الأفغاني في مقدمة تحقيقه للمع الأدلة قال:" هذه أولية تاريخية في فنون ثلاثة في العربية لا ينازع ابن الأنباري فيها منازع، في(جدل الأعراب) وضع له(كتاب الأغراب في جدل الأعراب) وفي الخلاف الذي كانت مسائله مبعثرة(الإنصاف)، وفي أصول النحو على نسق أصول الفقه، وقد وضع له كتاب(لمع الأدلة) الرسالة الثانية التي تحظى بالنشر لأول مرة مع كتاب(الإغراب في جدل الإعراب).[3]

لم تقتصر إضافات ابن الأنباري على إفراد مصنف لعلم أصول النحو جمع فيه مجهودات العلماء قبله، ولكن كانت له إضافاته القيمة في مجال التعريفات والتقسيمات ثم التطبيقات العلمية لهذه الأصول.[4] فيُعرِّف أصول النحو بقوله:"أدلة النحو التي تفرعت منها فروعه وفصوله، كما أنَّ أصول

---

[1] هبة محمد علي أحمد محمد علي، منهج السيوطي في كتابه الاقتراح في علم أصول النحو دراسة تطبيقية تحليلية، بحث مقدم لنيل درجة ماجستير الآداب في اللغة العربية، كلية الآداب، جامعة الخرطوم، 2011م/1432هـ، ص56،57.

[2] ابن الأنباري، لمع الأدلة، المصدر السابق، ص21.

[3] ينظر: ابن الأنباري، الإغراب في جدل الإعراب، تح: سعيد الأفغاني، دار الفكر، دمشق، ط1، 1377هـ/1957م، ص20،21.

[4] هبة محمد علي أحمد محمد علي، المرجع السابق، ص57.

الفقه التي تنوعت عنها جملته وتفصيله"،[1] ثم يذكر ثلاثة أصول للنحو، يقول:" أدلته ثلاثة نقل وقياس واستصحاب الحال".[2]ومن هذا التعريف يتضح أنَّ موضوع علم أصول النحو هو أدلة النحو نفسها بحثاً عن حقيقتها وأقسامها وترتيبها وطريقة الاستدلال بها ووجوه استعمالها، فالبحث هنا ليس عن مسائل النحو التفصيلية، وإنما هو عن أدلة النحو الإجماليَّة من حيث هي أدلته.[3]

أما الغريب وما يدهش الباحث في أصول النحو هو ادّعاء السيوطي ابتكار علم أصول النحو في مقدمة كتابه، يقول:" الحمد لله الذي أرشد لابتكار هذا النمط...هذا كتابٌ غريب الوضع، عجيب الصنع، لطيف المعنى، طريف المبنى، لم تَسمح قريحة بمثاله، ولم ينسج ناسج على منواله، في علم لم أُسبق إلى ترتيبه ولم أُتقدم إلى تهذيبه، وهو أُصول النحو...".[4]وقد زَعم أنه لم ير كتاب ابن الأنباري إلا بعد فراغه من تأليف الاقتراح، حين قال:" ثم بعد تمامه، رأيت الكمال لابن الأنباري..."، لكنَّه يشير في موضع لاحق أنه أخذ عن ابن الأنباري.[5]

ويعرف السيوطي علم أصول النحو بأنه:" علمٌ يُبحث فيه عن أدلة النحو الإجماليَّة من حيث هي أدلته وكيفية الاستدلال وحال المستدل".[6]

ثُم وَلَى شرح هذا التعريف:فقوله: (علم)؛أي صناعة. وقوله(عن أدلة النحو)؛ أي إخراج كلِّ صناعة سواه وسوى النحو، وأدلة النحو الغالبة.وقوله(الإجمالية)؛ أي احترازٌ من البحث في التفصيلية، كالبحث عن دليل خاص بجواز العطف على الضمير المجرور من غير إعادة الجار، ونحو ذلك. من قوله(من حيث هي أدلته)؛ يشير إلى الأدلة التي يجب البحث فيها وهي كما ذكرها القرآن الكريم وقراءاته؛ لأنه أفصح الكلام وهو حجة العربية، والسنة النبويَّة وكلام العرب شعره ونثره، وِفقاً للحدود الزمنية والمكانية التي حددها النحاة. وقوله(وكيفية الاستدلال)؛ يقصد إذا تعارضت الأدلة، فيُقدم السَّماع على القياس، واللغة الحجازية على التميمية إلَّا لمانع، ونحو ذلك.وقوله(وحال المستدل)؛ أي

[1] ابن الأنباري، لمع الأدلة، المصدر السابق، ص80.

[2] المصدر نفسه،ص81.

[3] ينظر: ابراهيم عبد الله رفيده، النحو وكتب التفسير، الدار الجماهيرية للنشر والتوزيع والإعلان، ط1، 1982م، ص85.

[4] السيوطي، الاقتراح في أصول النحو، المصدر السابق، ص15.

[5] ينظر: المصدر نفسه، ص16.

[6] المصدر نفسه، ص21.

ذلك المستنبط للمسائل من الأدلة المذكورة، أي: صِفاته وشُروطه، وما يتبع ذلك من صفة المقلِّد والسَّائل، ونجده بالتفصيل في الكتاب السابع.[1]

إنَّ المتتبع لأقوال هؤلاء العلماء يدرك بأنَّ كلَّ واحد منهم ادعى بأنَّه أبو عذرته، وأنه هو الذي فَتق هذا العِلم وأخرجه للناس.فعلم أصول النحو صَرْح اشترك في بنائه مجموعة من الأعلام، وأنَّ نسبة وضعه إلى شخص واحد يُعدُّ انتقاصاً من جهود العلماء الذين سبقوه، وللوصول إلى الحقيقة وَجب أن نُراجع المصادر العربية التي ذُكِر فيها علم أصول النحو أو بعض مباحثه.[2]

[1] ينظر: السيوطي، الاقتراح في علم أصول النحو، المصدر السابق، ص21،22،23.

[2] بوزيد طبطوب، المرجع السابق، ص22.

المبحث الأول: التعريف بالمُؤلَّف والمُؤلِّف

المبحث الأول:التعريف بالمُؤلِّف والمؤلَّف:

أَجْمَعَت أَغْلب المصادر التي ترجمت لأبي زكريا يحي الشَّاوي أنَّ كتاب"ارتقاء السيادة في علم أصول النحو" هو أحد مؤلفاته، وهذا المؤَلَف شأنه شأن جميع التآليف من حيث أن كاتبه جعل له موضوعاً محدد، وكانت له أسباب ودوافع لتأليفه، وعلى الرغم من أن هذا الكتاب ومؤلِّفه لم يذع صيتهما كثيرا في مجال الصناعة النحوية في العصر الحديث، إلا أنَّ بعض العلماء قد تلقوه بالقبول والإطراء آن ظهوره عامة، وتلاميذ الشَّاوي خاصة، وهذا ما سنحاول إبرازه في ثنايا أسطرنا القادمة، بدءاً بالتعريف بهذه الشخصية المغمورة ثم كتابه .

المطلب الأول: التعريف بالمؤلِّف (أبي زكريا يحيى الشَّاوي):

1-اسمه و نسبه:

هو فخر الجزائر أبو زكريا، يحي بن محمد بن عبد الله بن عيسى بن شبل بن أبي البركات، النائلي، نسبه إلى قبيلة ولاد نائل بالقطر الجزائري، المليانى الشاوي تسميةً لا نسباً، الجزائري المالكي، فقيه، نحوي، متكلم وناظم.[1]

2-ولادته :

اختلف المترجمون لحياة الشَّاوي حول تاريخ ولادته، فهناك من قال بأنَّ الشاوي قد ولد سنة 1030هـ/1621م.[2]وهناك من لم يعرف تاريخ ولادته بالضبط، قال أبو القاسم سعد الله: "ولد يحي بن محمد بن محمد الشَّاوي النائلي في مليانة في تاريخ لا نعرفه بالضبط لا يخرج عن أوائل القرن

---

[1] ينظر: المصادر التالية :

عبد الحي بن عبد الكبير الكتاني، فهرس الفهارس والأثبات ومعجم المعاجم والمشيخات والمسلسلات، باعتناء الدكتور إحسان عباس،دار الغرب الإسلامي،بيروت،ط2 ،1402هـ/1982م، ص1132.

اسماعيل باشا البغدادي،هدية العارفين، مؤسسة التاريخ العربي، (د.ط)، (د.ت.ط)،533/2.

عمر رضا كحالة،معجم المؤلفين-تراجم مصنفي الكتب العربية-مؤسسة الرسالة،صنعاء،ط1424،1هـ/2003م،114/4.

المحبي،خلاصة الأثر في أعيان القرن الحادي عشر، (د.ط)، (د.ت.ط)،486/4.

عادل نويهض،معجم أعلام الجزائر من صدر الإسلام حتى العصر الحاضر،مؤسسة نويهض الثقافية للتأليف والترجمة والنشر،بيروت لبنان،ط2، 1400هـ/1980م،ص186.

[2] ينظر: اسماعيل باشا البغدادي، المصدر السابق، 533/2. وعمر رضا كحالة، المرجع السابق، 114/4.

الحادي عشر".[1] وحتى تلامذته الذين ترجموا له فيما بعد لم يعطوا تاريخ ولادته واقتصروا على تاريخ وفاته، ومن أمثال هؤلاء المحبي في خلاصة الأثر في أعيان القرن الحادي عشر، ومحمد بن عبد الباقي الحنبلي في مشيخته، وعبد الملك العصامي في كتابه سمط النجوم العوالي في أنباء الأوائل والتوالي...الخ

3-حياته في الجزائر والمشرق:

ولد بمدينة مليانة و قرأ بمسقط رأسه على الطريقة المتبعة عندئذ في الكتاتيب من حفظ القرآن الكريم و حفظ المتون و بدايات العلوم،[2] نشأ بمدينة الجزائر من أرض المغرب و قرأ بها على جماعة منهم: المحقق محمد بن محمد أبهلول شيخ زاوية أبهلول المجاجي قرب تنس، و الشيخ سعيد مفتي الجزائر و الشيخ علي بن عبد الواحد الأنصاري و الشيخ عيسى الثعالبي و أجازه شيوخه.[3]

و بعد أن قضى الشَّاوي فترة في زاوية أبهلول المجاجي لا يعرف كم طولها، توجه إلى تلمسان فأخذ بها العلم على بعض شيوخها الذين لا نعرف منهم الآن سوى سعيد المقري الشهير، ويبدو أن الشاوي قد زار أيضا قسنطينة وعنابة لأخذ العلم، لكن لا يوجد دليل على ذلك، ولا يعرف إذا كان الشَّاوي قد تقرب من السلطة الحاكمة أثناء إقامته بالجزائر كما فعل أساتذته (قدورة، الأنصاري والثعالبي).[4]

وتصدر للتدريس في الجزائر قبل أن يتوجه إلى المشرق والغالب على الظن أن ذلك في مدينة الجزائر، ولاسيما في الفترة التي أعقبت وفاة قدورة والأنصاري وهجرة الثعالبي أي بين 1057هـ-1074هـ وهو تاريخ هجرته هو إلى المشرق.[5]

وقد عُرِف أنَّ الشَّاوي قد أخذ علم المنطق عن عيسى الثعالبي، ذلك أنه أُضطر إلى أن يسير مع الثعالبي ثماني مراحل وهو في طريقه إلى المشرق لكي يأخذ عنه علم المنطق إلى أن تمكن من درسه عليه.[6]

---

[1] ينظر: أبو القاسم سعد الله، تاريخ الجزائر الثقافي، دار الغرب الإسلامي،بيروت، ط2،1998،1/103.

[2] ينظر: المرجع نفسه، الصفحة نفسها .

[3] ينظر: محمد بن أبي بكر بن أحمد الشلي باعلوي، عقد الجواهر الدرر في أخبار القرن الحادي عشر، تح: ابراهيم أحمد المقحفي، مكتبة الارشاد، صنعاء، ط1،1424هـ/2003م،ص388.

[4] ينظر: أبو القاسم سعد الله ، المرجع السابق، 2/103،104.

[5] ينظر: المرجع نفسه،2/105.

[6] ينظر:المرجع نفسه، 2/104.

قَدِم مصر سنة 1074هـ قاصداً الحج و زار قبر النبي-صلى الله عليه و سلم-و رجع إلى القاهرة، وأخذ عن العلامة سلطان المزاحي وإمام العصر محمد البابلي و المحقق علي الشبراملسي وأجازوه بمروياتهم، ثم تصدر للإقراء بالأزهر واشتهر بالفضل وحظي عند أكابر الدولة، فدرس في مختصر الخليل وشرح الألفية للمرادي وعقائد السنوسي وشروحها وشرح الجمل للخونجي لابن عرفة في المنطق.[1]

ثم رَحَل إلى الروم وفي أثناء رحلته مر بالرملة، واتصل بمفتي الحنفية الشيخ محمد بن تاج الدين الرَّملي، فسمع منه هذا الأخير الحديث المسلسل بالأولية، وقرأ عليه طرفا من الكشَّاف و غيره، فأجازه بمروياته.[2] ودخل دمشق وعقد بجامع بني أمية درساً، وأخذ عن جماعة بها وأجازوه ثم توجه إلى القسطنطينية العظمى، فعظمه مفتي السلطنة الشهير بيحيى أفندي المنقاري والوزير الأعظم أحمد باشا بمحمد الكبرتي، وحضر الدرس اتجاه السلطان الأعظم فبحث مع العلماء وعرفوا فضله.[3]واتصل بالشيخ خير الدين الرَّملي فأخذ عنه وأجازه، وقد ذكر صاحب خلاصة الأثر أنه آخر من أجازه، فتكون إجازته له حوالي سنة 1081هـ، وهي وفاة الشيخ الرملي.[4]ثم عاد إلى مصر وولي بها تدريس الأيسينية والسليمانية والصَرْغَتْمشية.[5]

أقام بمصر مدة ثم رجع إلى الروم فأنزله مصطفى باشا مصاحب السلطان في داره، والتمس منه مجموعة من تلامذة دمشق القراءة فأذن لهم ومن هؤلاء: الفاضل أبو الإسعاد بن الشيخ أيوب والشيخ زين الدين البصري والسيد أبو المواهب سبط العرضي الحلبي والشيخ عبد الرحمان المجلد والشيخ المحبي فقرأوا عليه تفسير سورة الفاتحة من البيضاوي مع حاشية العصام ومختصر المعاني مع حاشية الحفيد والخطائي والألفية وبعض شرح الدوانى على العقائد العضدية، أجازهم جميعا بإجازة

[1] ينظر: محمد بن أبي بكر بن أحمد الشلي باعلوي، المرجع السابق، ص388.

[2] ينظر: فوزية لزغم،مسؤول عن فريق الاختصاص ماستر تاريخ المغرب العربي الحديث والمعاصر، الإجازات العلمية لعلماء الجزائر العثمانية 1518_1830، المكتبة الجزائرية للدراسات التاريخية، ص308.

[3] ينظر: محمد بن أبي بكر بن أحمد الشلي باعلوي، المرجع السابق، ص389.

[4] ينظر: فوزية لزغم، المرجع السابق، ص308.

[5] ينظر: محمد بن أبي بكر بن أحمد الشلي باعلوي، المرجع السابق، ص 388،389.

نظمها لهم، ولا شك أنه قد أجاز غير هؤلاء أيضا،[1] ومن الإجازات التي توصلنا إليها إجازته للشيخ عبد الرحمان المجلد سنة 1090هـ/1679م في خمس عشرة بيتا،[2] كما احتفظ المحبي بنص إجازة الشَّاوي له ذكرها في خلاصة الأثر، وهي في خمسة عشر بيتا، تتضمن إجازته بإقراء متن صحيحي البخاري ومسلم، و الموطأ، وأجازه جميع ما يصح له من أمور الشرع، وفي علم الكلام وختم الإجازة بانتقاد المتكلمين الذين ينفون صفات الله،[3] كما أجاز الشَّاوي أيضا لتقي الدين الحصيني بالإجازة التي منحه إياه شيخه محمد السعدي البهلول، في الموطأ وصحيحي البخاري ومسلم، والشفاء، بحيث وجد إجازة شيخه المذكور له بخطه ما صورته، بعد الحمدلة و التصلية:" أجزت الفقيه النبيه السيد تقي الدين الحصيني في هذه الكتب الأربعة وغيرهم، بهذه الأسانيد وبغيرها. قال ذلك كاتبه يحي الشَّاوي المغربي".[4] ثم رجع إلى مصر وصرف أوقاته إلى الإفادة والتأليف.[5]

ويظهر أنه قد فَقَدَ في السنوات الأخيرة من إقامته بالمشرق الحظوة التي نالها به، حيث انقلب عليه أهل مصر فرفعت عنه وظائفه، ومن جملتها التدريس وذلك حوالي سنة 1090هـ، كما انقلب عليه رجال الدولة الذين قربوه أول الأمر وذلك لأسباب غامضة يمكن أن نجملها في اكتسابه عداء بعض علماء المشرق، لأخذه وظائف بعض علماء مصر أثناء إقامته بها، بالإضافة إلى التدريس مكان بعضهم دون إذنٍ منهم في البلاد التي كان يزورها، ودخوله في مهاترات مع بعض علماء الصوفية.[6]

ويبدو أنَّ الشَّاوي كان سَليط اللسان أيضا، فقد كتب رسالة رد فيها على نور الدين ابراهيم بن حسن الكوراني وحكم عليه فيها بالزندقة بل بالكفر، وطالب بقتله. واسم هذه الرسالة يدل على أن الشَّاوي كان لا يتورع عن الدخول في المهاترات والخوض في المناظرات إلى أقصى الحدود، إذ هو(النبل

[1] ينظر:المحبي، خلاصة الأثر، المصدر السابق، 487/4.

[2] ينظر: فوزية لزغم، المرجع السابق، ص311.

[3] ينظر:المحبي، خلاصة الأثر، المصدر السابق، 487/4،488.

[4] ينظر: فوزية لزغم، المرجع السابق، ص309.

[5] ينظر: المحبي، خلاصة الأثر، المصدر السابق، 487/4.

[6] ينظر: فوزية لزغم، المرجع السابق، ص305،306.

الرقيق في حلقوم الساب الزنديق). والمهَاترات بين العلماء ليست غريبة في حد ذاتها ولكن اتهام الشَّاوي للكوراني بالزندقة والكفر والمطالبة بقتله لأجلها هو محل الغرابة. ولا يعتقد أنَّ ذلك كان لضيق أفق الشَّاوي وإنما لحدة مزاجه. والغريب أيضا أن محمد بن رسول البرزنجي قد انتصر للكوراني وكتب رسالة لاذعة في نقد الشَّاوي يدل عنوانها فقط على هبوط المستوى العلمي عند الجميع، فهو(العقاب الهاوي على الثعلب العاوي، والنشاب الكاوي للأعشى الغاوي، والشعاب الشاوي للأحول الشاوي)،[1] ومن هذه الأخبار كون الشَّاوي قد ارتكب في الجزائر ما أوجب إخراجه منها.[2]

ومهما كانت أسباب هجرته فقد حاز الشَّاوي في المشرق على تقدير العلماء، وأصحاب السلطان في كل البلاد التي دخلها خصوصا بلاد الروم-دار الخلافة-ومصر التي تولى بها قضاء المالكية مرتين وإمارة ركب الحج المغربي، حيث حج بالركب مرتين. أما ما ذهب إليه مقديش من أن السلطان العثماني ولاه بطلب منه مشيخة الجامع الأزهر فكان كذلك إلى وفاته، فهو قول مردود من وجوه عدة منها: اشتراط المذهب الشافعي فيمن يتولى مشيخته، بالإضافة إلى انفراد مقديش بهذه الرواية.[3]

4-أقوال العلماء في الشَّاوي :

قال فيه تلميذه المحبي في خلاصة الأثر:" هو الأستاذ الذي ختمت بعصره أعصر الأعلام وأصبحت عوارفه كالأطواق في أجياد الليالي والأيام (...)كانت حافظته مما يقضي منها العجب".[4]

قال تلميذه شهاب الدين أحمد بن القاسم البوني في تبثه:" كان يحفظ شرح التتائي الكبير وشرح الإمام بهرام الوسط وغيرهما، بل يحفظ ستين كتابا من الكتب الكبار كمختصر ابن عرفة الفقهي، وهو ستة أسفار كبار جمع فيه أكثر المذهب حتى إنه يذكر في بعض المسائل خمسين قولا منسوبة لقائلها وأمثال ذلك، وأما التواليث التي هي كراريس قليلة يحفظ منها مالا يحصى، كيف لا وهو يحفظ من ثلاث عرضات لا غير؟ فحفظ القرآن وهو ابن ثمان سنين، ثم اشتهر بالحفظ وحدة

[1] ينظر: أبو القاسم سعد الله، المرجع السابق،107/2.

[2] ينظر: المرجع نفسه،135/2.

[3] ينظر: فوزية لزغم، المرجع السابق، ص304.

[4] ينظر: المحبي، خلاصة الأثر، المصدر السابق، 486/4.

الذهن وجودة الإدراك حتى عبر عنه شيخنا سيدي بركات بن باديس القسمطيني بقوله: إنه عالم الربع المعمور".[1]

قال صاحب نزهة الأنظار في عجائب التواريخ والأخبار:"وكان الشيخ الشَّاوي-رحمه الله- رجلا بارعا في الأصول والفروع وآداب البحث والصناعات الخمس، من عِلم النظر وعلوم العربية والحديث والتفسير وغير ذلك مما يحتاج إليه النُّظَّار، وكان سريع الجواب، حاد الذهن والفطنة، يسلك من كل باب أراده، فانعقد عليهم إجماعهم، فقبل وامتثل، فسار بتلاميذه ولم يفارق دروسه إلى أن بلغ الحضرة الخاقانية، فتلقاه أهلها بالإخلال والإكرام".[2]

وفي حاشية الشيخ التاودي ابن سودة على الصحيح لما ذكر امتحان أهل بخارى لفخر بلدهما الإمام أبي عبد الله البخاري بقلبهم له الأسانيد "قلت: يشبه هذه القصة ما حكى لي بعض المصريين على الشيخ يحي الشَّاوي، كان ظهر على أهل مصر بحفظه و ذكائه، ثم كتب إليه سلطان اسطنبول أن ابعثوا لي عالماً لمناظرة رجل ظهر هنا زعم أنه لا يقدر عليه أحد، فقالوا له: نبعث له هذا المغربي فإن ظهر عليه قلنا ليس منا، فبعثوه، فلما استقر به المجلس قال لهم: أنا فلان بن فلان فمن هذا؟ قالوا: فلان بن فلان، ولهذا فلان ابن فلان...الخ فمن أنا؟ فلم يجد أحدا يحفظ نسبه".[3]

وقد ترجمه النور علي النوري الصفاقصي في فهرسته وحلاه:" أشعري الزمان، وسيبويه الأوان وقال: لم أر أسرع منه نظماً، قال: وقرأنا عليه شرح المرادي على الألفية وكنا نصحح نسخنا على حفظه ولما كتب لي الإجازة قال: مؤرخة بمجموع الاسم واللقب فعددت حروف يحي الشاوي فوجدتها 78 وألف وذلك هو التاريخ، فتعجبت من شدة فطانته".[4]

---

[1] عبد الحي الكتاني، المصدر السابق، ص1133.

[2] محمود مقديش، نزهة الأنظار في عجائب التواريخ والأخبار، تح: علي الزواري ومحمد محفوظ، دار الغرب الإسلامي، ط1، بيروت لبنان،1988، 381/2.

[3] يحي الشاوي، المحاكمات بين أبي حيان وابن عطية والزمخشري- اعتراضات أبي حيان الأندلسي صاحب تفسير البحر المحيط على الإمامين ابن عطية والزمخشري في تفسيرهما، تح: محمد عثمان،دار الكتب العلمية، بيروت لبنان، (د.ط)، 5،6/1.

[4] عبد الحي الكتاني، المصدر السابق، ص1133.

وقال العصَّامي:" قلت: قرأت عليه ليالى الموسم آخر حججه متن السنوسية في علم العقائد فكان في التقرير دونه السيل الهدار، والعبابة الزاخرة التيار، أملى في وجوه إعراب كلمة التوحيد، أربعمائة وخمسين وجها بالتعديد،فسبحان مفيض ما شاء على من شاء(...)وكانت له-رحمه الله- قوة في البحث واستحضار للمسائل الغريبة، وسعة حفظ مفرطة، وبداهة جواب لا يظل صواب الصواب".[1]

وترجمه الشهاب النخلي في فهرسته وعظَّم شأنه وذكر أنه أجازه بجميع مروياته ومؤلفاته، قال:" منها الترجيح في بيان ما للبخاري من التصحيح، وحواشي التسهيل والألفية وفيما له في علم الكلام وفي إعراب الكلمة المشرفة، وذكر النور علي النوري أنه جمع في فهرسته لشيخه الحافظ البابلي وأنه نظم جواب إثبات حياة الحضر في أبيات 36 في درجين، ونظم قصيدته اللامية في إعراب كلمة الشهادة في ساعة بين العشائين وهو يتحدث مع بعض الأصحاب، وذكر البوني أنه نزل عليه في داره بمصر سنة فكان يرد عليه في كل يوم نحو العشرين سؤالا وأكثر فيجيب عنها بلا كلفة ولا مطالعة، قال: الحاصل أنه لا نظير له وما ذكرت من وصفه حتى العشر، وطوبى لعين رأته ولو مرة في الدهر".[2]

5-شيوخه:

أَخذ يحي الشَّاوي العِلم عن كثير من الشُيوخ وذلك لكثرة ترحاله طلبا للعلم من الجزائر إلى القاهرة ثم تركيا ودمشق كما تقدم آنفا في حياته، ونذكر من هؤلاء:

5-أ-شيوخه في الجزائر:

- المحقق محمد بن محمد بن علي أبهلول السعدي، الذي مَنح للشَّاوي إجازتين؛ الأولى صوفية،حيث أجازه بمصافحة الفقيه محمد العربي يوسف الفاسي له بزاوية محمد بن أبي بكر

[1] عبد الملك بن حسين بن عبد الملك الشافعي العاصمي المكي،سمط النجوم العوالي في أنباء الأوائل والتوالي،تح: الشيخ عادل أحمد عبد الموجود والشيخ علي محمد معوض، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط1419،1هـ /1998م،565/4.

[2] عبد الحي الكتاني، المصدر السابق، ص 1134،1133.

الدلائي، والثانية بقراءته عليه بعض الموطأ، وبعض صحيح البخاري، وبعض صحيح مسلم والشفاء للقاضي عياض، وأجازه رواية الكتب الأربعة المذكورة بسنده إلى شيوخه.[1]

- أبو عثمان مفتي مدينة الجزائر و فقيهها و عالمها و صالحها، المعروف بالشيخ السعيد بن ابراهيم قدورة،توفي 1066هـ/1656م، من أثاره :شرح الصغرى للسنوسي و شرح السلم المرونق في المنطق الأخضري،[2] والواقع أنه لا يوجد دليل على إجازة الشيخ سعيد قدورة ليحيى الشَّاوي، ولا عن العلوم التي قرأها عليه.[3]
- الشيخ علي بن عبد الواحد بن محمد بن عبد الله بن يحي بن أبي يحي بن احمد بن السراج الأنصاري السجلماسي الجزائري، توفي 1057هـ،من أثاره: عقد الجواهر في نظم النظائر.[4]
- الشيخ عيسى بن محمد بن محمد بن أحمد بن عامر الجعفري نسبة إلى جعفر، بن أبي طالب، الهاشمي الثعالبي الجزائري، جار الله أبو مهدي، ولد 1020هـ/1611م،توفي 1080هـ/1669م،من أثاره: كنز الرواة المجموع في درر المجاز ويواقيت المسموع،[5] وقيل أنه قد أخذ عنه علم المنطق.

5-ب-شيوخه في مصر:

- الشيخ سلطان المزاحي بن أحمد بن سلامة الشافعي شيخ الإفتاء والتدريس،ولد 985هـ، توفي1075هـ، من أثاره: حاشية على شرح المنهج.[6]
- الشيخ شمس البابلي الإمام الحافظ المسند أبو عبد الله محمد بن العلاء البابلي المصري الشافعي، ولد1000هـ، توفي1077هـ.[7]

---

[1] ينظر: فوزية لزغم، المرجع السابق، ص89،90.

[2] ينظر: عادل نويهض، المرجع السابق،ص259.

[3] ينظر: فوزية لزغم، المرجع السابق، ص88.

[4] ينظر: محمد بن أبي بكر بن أحمد الشلي باعلوي، المرجع السابق، ص269.

[5] ينظر: عادل نويهض، المرجع السابق، ص91.

[6] ينظر: محمد بن أبي بكر بن أحمد الشلي باعلوي، المرجع السابق، ص315.

[7] ينظر: عبد الحي الكتاني، المصدر السابق، ص211،212.

- الشيخ نور الدين علي بن علي الشبراملسي الشافعي الأزهري بمصر المحروسة، خاتمة المحققين، ولد997هـ، توفي1087هـ، من أثاره: حاشية على المواهب خمس مجلدات.[1]

6-تلاميذه:

كما تعددت شيوخ الشَّاوي فقد تعددت تلاميذه أيضا، وهذا لتصدره الإقراء والإفادة في كل بلد ذهب إليه، ومن أشهر تلامذته نجد:

- الشيخ محمد أمين المحبي بن فضل الله بن محب الله بن محمد محب الدين بن أبي بكر تقي الدين بن داود المحبي،ولد1061هـ، وتوفي 1111هـ، من أثاره: نفحة الريحانة ورشحة طلاء الحانة، وخلاصة الأثر في تراجم أهل القرن الحادي عشر.[2]
- الشيخ أبو الإسعاد بن أيوب الخلوتي،الدمشقي، الحنفي،نزيل القسطنطينية،ولد1053هـ.[3]
- الشيخ زين الدين بن أحمد بن محمد بن أحمد بن ابراهيم بن زكريا بن خليل الشهير بالبصروي، الشافعي الدمشقي، ولد 1039هـ،توفي1102هـ.[4]
- الشيخ عبد الرحمان المجلد الدمشقي، ولد1030هـ، توفي1140هـ.[5]
- السيد أبو المواهب بن عبد الباقي بن عبد الباقي،بن عبد القادر بن عبد القادر،بن ابراهيم بن عمر بن محمد، الحنبلي البعلي الدمشقي،ولد 1044هـ،توفي1126هـ،من أثاره: مشيخة أبي المواهب الحنبلي.[6]

---

[1] ينظر: محمد بن أبي بكر بن أحمد الشلي باعلوي، المرجع السابق، ص359،360.

[2] ينظر: أبو القاسم محمد الحفناوي، تعريف الخلف برجال السلف، مطبعة بيير فونتانة الشرقية في الجزائر، الجزائر، 1324هـ/ 1906م، 199/1.

[3] ينظر: أبو الفضل محمد خليل بن علي بن محمد المرادي، سلك الدرر في أعيان القرن الثاني عشر،ضبطه وصححه:محمد عبد القادر شاهين،دار الكتب العلمية،بيروت، لبنان، ص55.

[4] ينظر: المصدر نفسه،ص118،ص121.

[5] ينظر: عبد الحي الكتاني، المصدر السابق، ص737.

[6] ينظر:محمد بن عبد الباقي الحنبلي البعلي الدمشقي، مشيخة أبي المواهب الحنبلي، تح: محمد مطيع الحافظ، دار الفكر المعاصر، بيروت، لبنان، ط1410،1هـ/1990م، ص7.

- عبد الله بن سالم بن محمد بن سالم بن عيسى البصري أصلا، المكي مولدا ومدفنا، الشافعي،ولد1050أو1049أو1048هـ، توفي1134هـ.[1]
- الشيخ الإمام أحمد بن قاسم بن محمد الساسي التميمي البوني، ولد1063هـ/1653م، توفي1139هـ/1726م، من أثاره: الدرة المصونة في علماء وصلحاء بونة.[2]
- الشيخ أبو الحسن علي بن محمد النوري الصفاقصي، ولد1053هـ، توفي1118هـ، من أثاره: غيث النفع في القراءات السبع.[3]
- الشيخ عبد العزيز بن محمد الفراتي،ولد1050هـ/1641م، توفي1131هـ/1719م، من أثاره: تأليف في النحو، وشرح على ألفية السيوطي في النحو.[4]
- السيد ابراهيم بن محمد بن محمد كمال الدين بن محمد بن حسين بن محمد بن حمزة وينتهي إلى النبي-صلى الله عليه وسلم-،ولد1054هـ،توفي1120هـ،من أثاره: حاشية على شرح الألفية لابن المصنف.[5]
- عثمان بن محمود بن حسن خطاب،الكفرسوسي، الشافعي الشهير بالقطان، ولد 1141هـ.[6]
- السيد عبد الباقي بن عبد الرحمان بن محمد المعروف بابن مغيزل،الشافعي الدمشقي،ولد1060هـ،توفي 1139هـ.[7]

[1] ينظر: عبد الحي الكتاني، المصدر السابق، ص193.

[2] أحمد بن قاسم البوني، الدرة المصونة في علماء وصلحاء بونة، تح: سعيد بوفلاقة، منشورات بونة للبحوث والدراسات، عنابة، الجزائر، ط1، 1428هـ/2007م، ص12.

[3] ينظر: عبد الحي الكتاني، المصدر السابق، ص673.

[4] ينظر: محمد محفوظ، تراجم المؤلفين التونسيين،دار الغرب العربي،بيروت،لبنان، ط1، 1405هـ/1985م، 25/4.

[5] ينظر: المرادي، المصدر السابق، ص26،28.

[6] ينظر: المصدر نفسه، ص162،165.

[7] ينظر:المحبي، نفحة الريحانة ورشحة طلاء الحانة، تح: محمد عبد الفتاح الحلو، (د.ط)، (د.ت.ط)، 496/1.

7-مؤلفاته:

لقد كان يحي الشَّاوي فقيهاً،نحوياً، متكلماً وناظماً كما أشرنا سابقاً، ونظرا لتعدد مشاربه فقد تعددت تآليفه من نحو وتوحيد وغيرهما، وهذه المؤلفات توجد في المشرق وبعضها في المغرب الأقصى وتونس،وها نحن سنذكر ما عرفنا له منها:

7-أ-مؤلفاته في النحو:

- نظم لامية في إعراب لفظ الجلالة جمع فيها أقاويل النحويين، وما لهم من الكلام وشرحها شرحا حسنا.[1]
- رسالة في أصول النحو جعلها على أسلوب الاقتراح للسيوطي،[2] وهو المؤلف نفسه محل دراستنا "ارتقاء السيادة في علم أصول النحو".
- شرح التسهيل لابن مالك في النحو.[3]
- حاشية على شرح المرادي، موجودة في اسطنبول.[4]

7-ب-مؤلفاته في التوحيد والمنطق وغيرها:[5]

-حاشية على شرح أم البراهين (العقيدة الصغرى)للسنوسي نحو عشرين كراسا في التوحيد، توجد في المغرب واسطنبول.

- التحف الربانية في جواب الأسئلة اللامدنية، في العقائد موجودة في المغرب.
- توكيد العقد فيما أخذه الله علينا من العهد، موجود في تونس واسطنبول.
- فتح المنام في الأجوبة الثمان،موجود في المغرب.
- قرة العين في جمع البين، موجودة في تونس.

---

[1] محمد بن أبي بكر بن أحمد الشلي باعلوي، المصدر السابق، ص389.

[2] اسماعيل باشا البغدادي، المصدر السابق، 533/2.

[3] المصدر نفسه، الصفحة نفسها .

[4] أبو القاسم سعد الله، المرجع السابق،ص110.

[5] ينظر: المرجع نفسه، ص109،110.

- النبل الرقيق في حلقوم الساب الزنديق(ردود ومطارحات).
- أجوبة على اعتراضات أبي حيان على ابن عطية والزمخشري في التفسير(المحاكمة).

8-وفاته:(1096هـ/1685م):

سافر يحي الشَّاوي في آخر أمره بحرا إلى الحج فمات وهو في السفينة في يوم الثلاثاء عشرى ربيع الأول سنة ست وتسعين وألف،[1] وأراد الملاحون إلقاءه في البحر لبعد البر عنهم فقامت ريح شديدة قطعت شراع السفينة، فقصدوا البر وأرسو بمكان يقال له رأس أبي محمد الكبرى، فدفنوه به، ثم نقله ولده الشيخ عيسى بعد بلوغه خبره إلى مصر ودفنه بالقرافة الكبرى بتربة السادة المالكية، ووصل إلى مصر ولم يتغير جسده، واتفق أنه لما أرسل ولده بعض العرب ليكشفوا له القبر ويأتوا به تاهوا عن قبره، فإذا هم برجلٍ يقول لهم ما تريدون فقالوا قبر الشيخ يحي، فأراهم إياه فكشفوا عنه فوجدوه بحاله لم يتغير منه شيء، فوضعوه في تابوت وأتوا به إلى مصر، فدفنوه بتربة المالكية التي كان جددها ورممها، ولم يلبث بعده ولده الشيخ عيسى إلا نحو ستة أشهر ومات،فدفنوه على أبيه ووجدوه على حاله لم يتغير منه شيء رحمهما الله تعالى.[2]

المطلب الثاني :التعريف بالمؤلَّف (ارتقاء السيادة في علم أصول النحو):

1-موضوع الكتاب :

من خلال اطلاعنا على مضمون الكتاب وجدناه مطابقاً للعنوان الذي وضعه المؤلِّف وهو:"ارتقاء السيادة في علم أصول النحو"، فكان الموضوع الأساس هو الأصول النحوية حيث جعله على أسلوب كتاب " الاقتراح في علم أصول النحو للسيوطي"، قال المحبي:" وله مؤلَّف صغيرٌ في أصول النحو جعله على أسلوب الاقتراح أتى فيه بكل غريبة ".[3]فكان كما يلي :

1-أ-مقدمة مختصرة:

---

[1] ينظر: عبد لحي الكتاني، المصدر السابق، ص1132. وعمر رضا كحالة، المرجع السابق، 114/4.

[2] ينظر:المحبي، خلاصة الأثر، المصدر السابق، 488/4.

[3] عبد الحي الكتاني، المصدر السابق، ص1132.

قَدَّم الشَّاوي كتابه بمقدمة مختصرة، وظف فيها السَّجع حيث بَدَت وكأنها مقامة في تناغم أصواتها، كما استعمل فيها كلمات غريبة، مما جعلها ذات أسلوب جميل في التعبير.بدأها بالبسملة والحمدلة والثناء والصلاة على رسول الله-صلى الله عليه وسلم-وبعد: تحدث الشَّاوي بضمير المتكلم"أنا"عن نفسه، بأنه قد جال بكثير من العلوم بقدرة من الله.

ثم أَشَار إلى علاقة أخذ وتحويل بين الجزئيات والكليات كالفقه والنحو.وبعدها تطرق إلى هدفه من التأليف، ألا وهو: جمع متفرقات كلام من سبقه من العلماء في علم أصول النحو، فقال:"أردت أن أجمع مختصرا من متفرقات كلامهم يكون مرجعاً للنحوي في التعويل، لمع به أئمة النحو كسيبويه والخليل،لكنه في غضون كلامهم كالنتيجة المطوية في الدليل".[1]

صرَّح أنه في شبابه قد أَلَمَّ بعلم النحو من مصادره، وبَقِيَ في فِكره إلى أن وجد سُدَة أبرز من خلالها فكرته هذه، فقال:"وقد كنت وغصن الشباب غض جمعت من كل باب من أبواب النحو ما إليه المرجع في التكميل،من الخصائص، والسرَّاجية، والكتاب الجليل، وامتزجت بالذهن فكانت نصب العين لا على التخييل، في مسودات الورق وبياض الذهن لم تبرز على محل التحصيل،إلى أن وجدت سدة أبرزت من خالص فكرة التصقيل، فحصل التناسب، وآن أوان التقارب لإتحاف الخليل".[2]

تحدث عن تأثره في تأليفه لهذا الكتاب بأصول الفقه، فقال:" فجمعتها ورتبتها على أبواب أصول الفقه، فانقادت سهلة مسهلة للتسهيل، فهي وإن كانت صغيرة الحجم فإنسان العين أقل من القليل فلا يضر قلتها مع كثرة ما نبع منها من خالص السلسبيل".[3]

وبعد هذا ذكر فائدة أصول النحو،فقال:" فليثق من ظفر بها ببلوغ الأمنية والظفر بمسالك التعليل، والارتفاع عن حضيض التقليد إلى ذروة المجد وكمال التكميل".[4]

---

[1] يحي الشاوي، ارتقاء السيادة في علم أصول النحو، تح: عبد الرزاق عبد الرحمان السعدي، دار الأنبار، العراق، ط1، 1411هـ/1990م، ص30.

[2] المصدر نفسه، الصفحة نفسها.

[3] المصدر نفسه، ص31.

[4] المصدر نفسه، الصفحة نفسها.

كما تحدث عن دافع تأليفه لهذا الكتاب وهو: كونه هدية للسلطان شاه زاده، فقال:" فهي حليلة لشاه زاده رزقه الله الإفادة بأتم دليل، فعليها رونق العلم والملك، فقاذفها محل للعذاب والتنكيل، فهي بين ضرس الأسد ونابه فمدخل يده في فيه هو القتيل".[1]

وأما عن سبب اختياره لهذا السلطان ما رأى عليه من صفات حميدة، فقال: "وسبب وقوع الفكرة عليه أني رأيته يوم ارتحال وتعزيل، عليه أنوار الملك والهيئة الاجتماعية ناطقة بأنه الثاني بعد عمر للأكبر طويل، يسلم على الأفقر الأحقر بحرص ولا يصاحبه تخجيل، وأثار النجابة ظاهرة عليه يعلمه كل سالم الطبع من التخبيل، وكيف لا وهو فِكْر من دَوَخ ملوك الأرض، فانقادت بعد شديد التهويل".[2]

ذكر تاريخ تأليف هذا الكتاب مستعملا الحروف الأبجدية وهي طريقة جرى عليها العلماء فواضعها المؤلف نفسه، وصاحبها السلطان شاه زاده،فقال: "ومن عجيب الاتفاق أن اسم واضعها إذا ضم للمركب الإضافي لصاحبها حصل تمام التاريخ على التكميل".[3]

أنهى مقدمته بذِكر ميزة هذا الكتاب ألا وهي: الاختصار، فقال:" هذا كتاب مختصر غاية الاختصار مبين غير محتجب عن الأبصار، وهو كأصول الفقه معقول من منقول".[4]ثم شرع في ذكر أبواب الكتاب ومسائله.

1-ب- متن الكتاب :

قسم الشاوي كتابه في المتن إلى قسمين :

- **القسم الأول**:تضمن مقدمة عرَض فيها عشر مسائل تعد مقدمات لعلم أصول النحو، وهي:تعريف أصول النحو،تعريف النحو، تعريف اللغة ووضعها، مناسبة الألفاظ للمعاني،

[1] يحي الشاوي، ارتقاء السيادة، المصدر السابق، ص32.

[2] المصدر نفسه، الصفحة نفسها.

[3] المصدر نفسه،ص33.

[4] المصدر نفسه،الصفحة نفسها.

والدلالة النحوية وأنواعها، الحكم النحوي وأنواعه، الرخص النحوية واجتماعها، العوض والبدل والقلب، علامات الكلام العربي والعجمي، محل الأحكام النحوية.

- **القسم الثاني: تضمن سبعة كتب في الأصول النحوية وهي :**

الكتاب الأول : في السَّماع.

الكتاب الثاني : في الإجماع.

الكتاب الثالث : في القياس والحديث عن العلة ومسالكها وموانعها.

الكتاب الرابع : في الاستصحاب.

الكتاب الخامس: في أدلة شتى وطرق الاستدلال.

الكتاب السادس :في التعارض والترجيح.

الكتاب السابع :في أحوال المستنبط لهذا العلم وواضعه.

1-ج-خاتمة :

أنهى الشَّاوي كتابه بخاتمة قال فيها:" وإذا انتهى بنا القول إلى هنا فأقول: الحمد لله الذي هدانا لهذا، وما كنا لنهتدي لولا أن هدانا الله، وأسأل الله أن يضع له القبول، فإنه خير مأمول مسؤل، والصلاة والسلام على سيدنا محمد خير رسول، وعلى آله وأصحابه الجامعين بين المعقول والمنقول، وسلم تسليما".[1]

2-أسباب التأليف :

سمى الشَّاوي كتابه باسم السلطان محمد بن إبراهيم خان الملقب بشاه زاده، وأثبت ذلك كثير من العلماء الذين ترجموا له.

[1] يحي الشاوي، ارتقاء السيادة، المصدر السابق، ص117.

قال محمد الأمين المحبي:" وله مؤلَّف صغيرٌ في أصول النحو جعله على أسلوب الاقتراح للسيوطي أتى فيه بكل غريبة وجعله باسم السلطان محمد وقرظ له عليه علماء الروم".[1]

وقال صاحب طبقات المزيله لي:" ومؤلف في أصول النحو جعله على أسلوب الاقتراح للسيوطي سماه–ارتقاء السيادة لحضرة شاه زاده – أتى فيه بكل غريبة من غرائب العربية جعله باسم السلطان الأعظم محمد بن ابراهيم خان أيده الله بنصره وقرظ عليه علماء القسطنطينية إلى غير ذلك".[2]

وقد صَّرح الشَّاوي نفسه في مقدمة كتابه أنه حليل لشاه زاده قائلا:" فهي حليلة لشاه زاده رزقه الله الإفادة بأتم دليل"،[3]وذلك لما رأى عليه من قوة ووقار وصفات حميدة إذ مدحه بقوله:" وسبب وقوع الفكرة عليه أني رأيته يوم ترحال وتعزيل وعليه أنوار الملك والهيئة الاجتماعية ناطقة بأنه الثاني بعد عمر طويل، يسلم على الأفقر الأحقر بحرص ولا يصاحبه تخجيل، وآثار النجابة ظاهرة عليه يعلمه كل سالم الطبع من التخبيل، كيف لا وهو فكر من دوخ ملوك الأرض..."[4]

وهذا التأليف ليس بالشيء الجديد في تراثنا العربي، فلطالما كان كبار العلماء سابقاً يسمون كتبهم باسم السلاطين والملوك الذين أعجبوا بحكمهم وعدالتهم، فهذا ابن فارس قد ألف كتاباً في فقه اللغة باسم الملك الصاحب بن عباد وسماه(الصاحبي في فقه اللغة وسنن العرب في كلامهم)، وكذا أبي علي الفارسي الذي ألَّف كتاب(الإيضاح العضدي) لعضد الدولة البويهي وأهداه إياه.

3–قيمة الكتاب:

حَظي كتاب"ارتقاء السيادة" باهتمام الكثير من العلماء آنذاك، فقد تلقوه بالقبول و الإطراء و الثناء. قال صاحب سمط النجوم العوالي في أنباء الأوائل والتوالي:"وله مؤلف في أصول النحو جعله على أسلوب"الاقتراح" للسيوطي. أتى فيه بكثير من الغرائب النحوية، أجاد فيه وجعله باسم مولانا السلطان الأعظم محمد بن ابراهيم خان، وقرظ عليه علماء القسطنطينية، منهم: العلامة المولى يحي

[1] المحبي، خلاصة الأثر، المصدر السابق، 488/4.

[2] يحي الشاوي، ارتقاء السيادة، المصدر السابق، ص21.

[3] المصدر نفسه،ص32.

[4] المصدر نفسه، الصفحة نفسها.

أفندي منقارة زادة. ولقد أشرفني ولده الشيخ عيسى بن الشيخ يحي على ذلك التصنيف، فرأيت على ظهر الكراس الأول منه تقريظ الأفندي المذكور بخطه ونصه: لا يخفى على الناقد البصير، أن هذا التحرير كنسج الحرير، ما نسج على منواله في هذا العصر ناح، لطيف بمطالعته تنشرح الصدور وتتلذذ الأرواح".[1]

4-عصر تأليف الكتاب:

ألَّف الشَّاوي كتابه هذا في عهد الدولة العثمانية، وتحديداً في فترة حكم السلطان محمد خان ابن المرحوم السلطان ابراهيم خان ابن مولانا السلطان أحمد خان، الذي حكم السلطنة من 1058 إلى 1099هـ.[2]ومن أهم ما ميز هذه الفترة الزمنية على المستوى العلمي ما يلي:

- ظهور جمهور من العلماء الجزائريين الذين قصدوا المشرق لأسباب متعددة، وفي مقدمتها: الحج والمجاورة، عملاً بقول الرسول-صلى الله عليه وسلم- :«لا تشد الرحال إلا لثلاثة مساجد: مسجدي هذا، ومسجدي الحرام، ومسجد الأقصى»، وقد جاور الحرم المكي عدد من العلماء الجزائريين، بينما لم تسمح الظروف لآخرين بالمجاورة كالشيخ أحمد المقري. وتقترن رحلة الحج بالنسبة للعلماء عادة بطلب العلم، فيؤدي العالم فريضتين في آن واحد: فريضة الدين وفريضة طلب العلم، وكان اقتصار أفراد هذه الفئة على القيام بإحدى الفريضتين تحط من قيمة الرحلة.[3]
- أن المشرق الإسلامي كان يمثل المرجعية الدينية لأهل المغرب الإسلامي عموما، نظرا لوجود مركز الخلافة والمقدسات الإسلامية به، فقصدوه لأداء الفريضتين الحج وطلب العلم، كما اختار بعضهم الاستقرار به لأسباب عديدة، وفي مقدمتها الأسباب السياسية، فكثيرا ما هاجر العلماء من بلدانهم خوفا من التورط مع أصحاب السلطنة، ولهذا فرغم أخطار السفر

[1] ينظر: عبد الملك بن حسين بن عبد الملك الشافعي العاصمي المكي، المصدر السابق، 565/4.
[2] ينظر: المصدر نفسه، 120/4،122.ومحمود مقديش، المرجع السابق، 64/2.
[3] ينظر: فوزية لزغم، المرجع السابق،ص272،273.

آنذاك وتعرض ركب الحج لنهب الأعراب فقد رحل عدد كبير من أهل العلم الجزائريين إلى المشرق، فأفادوا واستفادوا، وأجازوا واستجازوا، في حين لم تشهد الجزائر وفود علماء المشرق إليها إلا في أحيان قليلة جداً وذلك لتفوقه من الناحية الفكرية.[1]

- ظهور الحواضر العلمية والثقافية التي ازدهرت بها حلقات الدروس العليا، وفي مقدمتها مدينة القاهرة بمصر حيث حفلت بالعديد من المدارس بعضها قديمة كالمدرسة الأشرفيَّة، والمدرسة الصرغتماشية*، والمدرسة الصلاحية، كما وجد بها العديد من الزوايا من أهمها: زاوية الخضري، إضافة إلى الجامع الأزهر الذي احتل الصدارة في العالم الإسلامي.ثم مكة المكرمة والمدينة المنورة اللتين كانتا مركزيين مهمين من مراكز العلم في الدولة الإسلامية. إلى جانب مدينة دمشق بالشام التي اشتهرت بجامعها الأموي، وعلى الرغم من تنوع مراكز الثقافة المذكورة آنفا فقد وصفت الحياة الفكرية حينها بالتراجع أيام العثمانيين.[2]
- والواقع أن هذا العصر كان عصر ركود في الحياة العلمية والأدبية في كل البلاد الإسلامية، وهذا ما أجمله محمد بن عبد الكريم بقوله:" إن الحركة العلمية قد وقفت عجلتها ونفذت طاقتها وأصبحت اجترار في العقائد والفقهيات وتزويق في العبارات، وتقليداً للسابق ولو كان مخطئا، وكفرانا للاحق ولو كان مصيبا، وساد النقل ونبذ العقل".[3]

نستنتج من خلال ما سبق أنَّ الشَّاوي قد عاش حياة علمية خصبة، بدأها بالجزائر مسقط رأسه واختتمها بالمشرق العربي، فإذا أردنا وضع تصنيف له فيمكننا القول أنه أحد أعلام الرحلات العلمية، وهذا نظرا لقوة تكوينه؛ فقد تلقى العلوم من منابعها الأصيلة وعلى يد شيوخها الأفذاذ مشارقة

[1] ينظر: فوزية لزغم، المرجع السابق، ص263.

* هذه المدرسة خارج القاهرة بجوار جامع الأمير أبي العباس أحمد بن طولون، فيما بينه وبين قلعة الجبل، كان موضعها قديما من جملة قطائع ابن طولون، ثم صار عدّة مساكن، فأخذها الأمير سيف الدين صرغتمش الناصريّ رأس نوبة النوب وهدمها وابتدأ في بناء المدرسة يوم الخميس من شهر رمضان سنة ست وخمسين وسبعمائة، وانتهت في جمادى الأولى سنة سبع وخمسين، وقد جاءت من أبدع المباني وأجلها وأحسنها قالبا وأبهجها منظرا.

[2] ينظر: المرجع نفسه، ص263،270.

[3] ينظر: المرجع نفسه، ص271.

ومغاربة هذا من جهة، وكونه قد ترك بصمة علمه بارزة في تلاميذه من جهة أخرى، الذين كانت لهم فيما بعد كتباً وتراجماً أفردوا فيها أبواباً مادحين فيها شيخهم الشاوي، ومقرين بسعة فكره ورجاحة عقله، وكذا بُعد أفقه الفكري وتعدد مشاربه التي بدت واضحة جليَّة من خلال مؤلفاته التي تنوعت بين النحو والتوحيد والمنطق وغيرهم. أما كتاب"ارتقاء السيادة" فعلى الرغم من أنَّ الشَّاوي قد ألفه في فترة تدني المستوى العلمي وهبوطه، إلا أنه لم يخرج عن الأسس المتعارف عليها في مجال التأليف الذي سار عليه العلماء من قبله؛ لا من حيث تسمية الكتاب ولا من حيث مضمونه هذا من جانب، وأنه قد حمل صِبغة تعليمية تُفيد مُقْتنيها وتُبَسط له مادة أصول النحو وتخدم تلك الفترة التي أَلَّف فيها الكتاب من جهة أخرى.

المبحث الثاني : الأصول النحوية: مصطلحات ومفاهيم.

المبحث الثاني: الأصول النحوية: مصطلحات ومفاهيم.

أصول النحو من أهم علوم اللسان العربي وأجلّها قدراً.وهو عِلم ينظر في القواعد العامة والأصول الأولى التي قام عليها صَرح النحو العربي.[1]وكان بحث الأصوليين والنحويين في موضوع الأدلة، فتبنوا الهيكل الصوري لعلم أصول الفقه، فجعلوا من النص(السَّماع، النقل) والإجماع والقياس الأصول الأساسية، شأنهم في ذلك شأن الأصوليين الفقهاء،من الاستحسان والاستصحاب...الخ أصولاً مكملة.[2]فحاكوا في وضعهم للنحو أصولاً تشبه أصول الفقه، كما كان لهم طرازهم في بناء القواعد على السَّماع والقياس والإجماع، وذلك أثرٌ واضح من آثار العلوم الدينية في علوم اللغة.[3]

المطلب الأول: الأصول النحوية الرئيسية(سماع، إجماع، قياس،استصحاب حال):

1-مفهوم السَّماع:

1-أ- لغة:

جاء في العين:" السَّمْعُ: الأذن، وهي المِسْمَعَةُ، والمسمعة خرقها، والسَّمع ما وَقرَ فيها من شيء يسمعه.يقال: أساء سمعًا فأساء إجابة، لم يسمع حسنا فأساء الجواب. وتقول:سمعت أدنى زيدًا يقول كذا وكذا، أي سمعته كما تقول: أَبصرتْ بعيني زيدًا يفعل كذا وكذا، أي أبصرت بعيني زيدًا. والسَّماع ما سمعت به فَشَاعَ".[4]

وهنا جعل الخليل(ت170هـ)السَّمع بمعنى الأذن، وكل ما تلقته الأذن وشَاع استعماله فهو سماع. يقول ابن فارس(ت395هـ):" السَّمع(السين والميم والعين)أصلٌ واحد، وهو إيناسُ الشيء بالأُذُن، من الناس وكلِّ ذي أُذن. تقول: سَمِعْت الشيء سمعاً. والسَّمع: الذكر الجميل. يقال: قد ذهب سَمعُه في الناس؛ أي صِيته. ويقال سَماعِ بمعنى استمعْ، ويقال سَمَّعت بالشيء، إذا أشَعته ليُتكلم به".[5]

---

[1] عبد الكريم بن محمد، المرجع السابق، ص3.

[2] ينظر: محمد عابد الجابريّ، بنية العقل العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ط2، (د.ت.ط)، ص126.

[3] ينظر: سعيد الأفغاني، في أصول النحو، مطبعة جامعة دمشق ، دمشق، ط3، 1964م،ص105/104.

[4] الفراهيدي، المصدر السابق، 275/2.

[5] ابن فارس، المصدر السابق، 102/3.

أمّا ابن فارس في مقاييسه، فقد ربط مفهوم السَّماع بالذكر الجميل؛ أي الكلام الذي شاع صيته ليُتكلم به.

وجاء في القاموس المحيط:" السَّمْعُ: حِس الأُذن وما وَقر فيها من شيء تسمعه، والذكر المسموع ويكسر، كالسماع، ويكون للواحد والجمع،ج: أسماع، وأسمع، جج:أسامع، سمع، كعِلِم.."[1]

يشير الفيروزآبادي(ت817/816هـ) إلى أنَّ السَّماع هو حِس الأُذن، أي كونه حاسة السَّمع، أما ما وَقر في الأذن فهو السَّماع.

والملاحظ من هذه التعاريف اللغوية أنَّ السَّماع هو كل ما وقر في أذن السَّامع من كلام، وهو الكلام الذي شاع وذاع صِيته ليُتَكَلَم به.

1-ب-اصطلاحا:

السَّماع هو الأصل الأول من أصول النحو العربي، وهو الذي انبنت عليه بقية الأصول النحوية. لذا نجد ابن جني(ت392هـ) من خلال كتابه(الخصائص) الذي بَذر فيه أصول النحو، قد أولاه عناية بالغة من خلال تقسيماته للسَّماع من حيث الاطراد والشذوذ، فقسم الكلام إلى أربعة أقسام:

1- مطرد في القياس و الاستعمال.
2- مطرد في القياس شاذ في الاستعمال.
3- شاذ في القياس مطرد في الاستعمال.
4- شاذ في القياس والاستعمال.[2]

وقد تناول ابن جني هذا الأصل من خلال طائفة من الموضوعات المتفرقة في ثنايا الخصائص وأشهر تلك الموضوعات: تقاود السَّماع، تعارض السَّماع والقياس، ترك الأخذ عن أهل المدر كما أخذ عن أهل الوبر، الامتناع عن تركيب ما يخرج عن السَّماع، الشيء يُسمع من العربي الفصيح لا يسمع من غيره، الفصيح يجتمع في كلامه لغتان فصاعداً، العربي الفصيح ينتقل لسانه، هذه هي أبرز الموضوعات

[1] الفيروزآبادي، القاموس المحيط، تح: مكتب تحقيق التراث في مؤسسة الرسالة بإشراف محمد نعيم العرقسوسي، مؤسسة الرسالة، بيروت، لبنان، ط8، 1426هـ/2005م، ص730.

[2] ينظر: محمد نور بخيت حمد، أصول النحو بين ابن جني والسيوطي، بحث مقدم لنيل درجة الدكتوراه في اللغة العربية، كلية اللغة العربية، جامعة أم درمان الإسلامية، 1435هـ/2014م، ص288.

في بحثه عن أصل السَّماع. فيُلاحظ أنّه لم يحدّ السَّماع بحدٍّ لغوي أو اصطلاحي، فالحد اللغوي والاصطلاحي ينبني عليهما المفهوم الخاص بالأصل، مما يزيل عنه اللَبس والغُموض.[1]

السَّماع والنقل في عُرف النحاة مصطلحان مترادفان، فقد استعمل ابن الأنباري(ت577هـ) مصطلح "النقل" وقَصد به:" الكلام العربي الفصيح المنقول بالنقلِ الصحيح الخارج عن حدِّ القلة إلى حدِّ الكثرة، فخرجَ ما جاء في كلام غير العرب من المولدين وما شذ من كلامهم كالجزم بـ"لن" والنصب بـ"لم"... وغيرهما من الشواذ مما خرج عن حد النَّقل".[2]

ولعل ابن الأنباري آثر "النَّقل" ليُلمِّح إلى أنَّ مَصادر النحو نوعان: مصادر منقولة ومصادر معقولة، أمَّا المنقول فيشمل القرآن الكريم والحديث النبوي الشريف، وما نُقل من كلام العرب من شعر ونثر، وأما المعقول فالقياس واستصحاب الحال ونحوهما، إذ لا يكونان إلَّا بإعمال العقل، فالنقل أَعم بهذا المعنى من السَّماع لأنه يشمل السَّماع المباشر وغير المباشر.[3]

ويُعرفه السيوطي(ت911هـ) بقوله في الاقتراح:" وأعني به ما ثبتَ في كلام من يوثق بفصاحته، فشمل كلام الله تعالى، وهو القرآن الكريم وكلام نبيه-صلى الله عليه وسلم- وكلام العرب قبل بعثته وفي زمنه وبعده إلى أنْ فسدت الألسنة بكثرة المولدين، نظماً ونثراً، عن مسلم أو كافر، فهذه ثلاثة أنواع لابد في كل منها من الثبوت".[4]فنلحظ أنه قد عَمم القول ثم ذَكر الخاص بعده، وقد حصره في هذه الثلاثة: القرآن الكريم وقراءاته، والحديث النبوي، وكلام العرب (شعرا ونثرا).

أما النَّاظر في كتاب ارتقاء السيادة فيرى اعتداد الشَّاوي(ت1096هـ) بالسَّماع، إذ عرَّفَه بقوله:" والمراد به الكلام الذي أُتُفقَ على فصاحته كلام الله، ونبيه-حيث تُحققَ أنَّه كلامه صلى الله عليه

---

[1] ينظر: طلحة عيسى أحمد، أصول النحو بين ابن جني وابن الأنباري، بحث مقدم لنيل درجة التخصص العليا في تخصص النحو، كلية الدراسات العليا والبحث العلمي، جامعة القرآن الكريم والعلوم الإسلامية، السودان، 1427هـ/2006م، ص137.

[2] ابن الأنباري، لمع الأدلة،المصدر السابق، ص82،83.

[3] أحمد نحلة، أصول النحو العربي، دار العلوم العربية، بيروت، لبنان، ط1، 1407هـ/1787م، ص31.

[4] السيوطي، الاقتراح في علم أصول النحو، المصدر السابق، ص39.

وسلم- ولم يحتج المحققون بالحديث، لجوازِ نقله بالمعنى أو جواز لحن ناقله ممن ليس بفصيحِ. وكلام العرب".[1]

إنَّ الشيء الملاحظ من هذا التعريف هو مُضارعته لمفهوم السَّماع عند السيوطي، فهو إعادة صياغة، واختلاف في اللَّفظ المعبر به، مع سمة الإيجاز التي لجأ إليها الشَّاوي في كتابه.كما يظهر من تعريف هذا الأخير-الشاوي- اشتراطه للفصاحة في الكلام المنقول. وذِكره لمراتب السَّماع الثلاثة: كلام الله(القرآن) وتلحق به القراءات القرآنية،كَلام النبي-صلى الله عليه وسلم-وهي الأحاديث النبوية، وكلام العرب وهو الشعر والنثر.[2]

2-مفهوم الإجماع:

2-أ-لغة:

جاء في مختار الصِّحاح :"و(أَجْمَع) الأمرَ إذا عَزَم عليه والأمرُ (مُجْمَعٌ) ويقال أيضاً(أَجمِعْ) أَمْرَكَ ولا تَدَعْهُ مُنتشِراً".[3]

أمَّا ابن فارس يقول:"(جمع) الجيم والميم والعين أصلٌ واحدٌ، يدلُّ على تضامِ الشيء. يقال جمعتُ الشيءَ جمعاً.وأجمعتُ على الأمر إجماعاً وأجمعته".[4]

وفي القاموس المحيط:" الإجماع: الاتفاق، والعزمُ على الأمرِ، أجمعْتُ الأَمْرَ، وعليه، والأمرُ مُجْمَعٌ".[5]

2-ب-اصطلاحا:

إنَّ الإجماع باعتباره أصلاً من أصول النحو العربي لابد له من مرتبة بين هذه الأُصول، فالسَّماع يأتي في المرتبة الأولى بالاتفاق، ولكننا نرى النحاة مختلفين في أيّ الأصول يأتي في المرتبة الثانية: أهو القياس

---

[1] يحي الشاوي، ارتقاء السيادة، المصدر السابق، ص47.

[2] ينظر: نور الدين ريم، قراءة في الجهود النحوية للعلماء الجزائريين-قراءة في كتاب ارتقاء السيادة في علم أصول النحو ليحي الشاوي، مجلة مهد اللغات، ع:1، الشلف، الجزائر،2019م، ص19.

[3] الرازي، مختار الصَّحاح، مكتبة لبنان، (د.ط)، 1986م، ص47.

[4] ابن فارس، المصدر السابق، ص480.

[5] الفيروزآبادي، المصدر السابق، ص710.

أم الإجماع؟،[1] هذا الأخير الذي أَهمله قَليلٌ من النحاة مثل ابن الأنباري في لمع الأدلة فَلَمْ يعدَّه دليلاً من أدلة النحو، ولم يُفرِد له باباً معيناً كما للقياس والسَّماع واستصحاب الحال.

لكن نرى ابن جني الذي يُعَد أَوَّل من كَتَبَ في أصول النحو العربي، فعند حديثه عن هذه الأصول يتكلم أولاً عن السَّماع ثم القياس ثم الإجماع،[2]فهو الدليل الثالث من أدلة النحو عنده، إذ خصص له فصلاً خاصاً به، وهو"القول على إجماع أهل العربية متى يكون حجَّة". فكان سباقاً إلى التعريف الصحيح للإجماع في قوله:" اعلم أنَّ إجماع أهل البلدين إنما يكون حُجَّة إذا أعطاك خصمُكَ يَدَه ألَّا يخالف المنصوص. والمقيسَ على المنصوص،فأمَّا إن لم يعط يده بذلك فلا يكون إجماعهم حجَّة عليه. وذلك أنه لم يَرد ممن يطاع أمره في قرآن ولا سُنَّة أنهم لا يجتمعون على الخطأ؛ كما جاء النصّ عن رسول الله–صلى الله عليه وسلم–من قوله:« أُمَّتي لا تجتمع على ضلالة»، وإنما هو عِلْمٌ منتزع من استقراء هذه اللغة".[3]

ويقصد ابن جني بالإجماع، إجماع مدرستي البصرة والكوفة على حُكم من الأحكام النحوية، ويشترط لحجيته أن لا يخالف المنقول عن العرب ولا المقيس عليه؛ أي أنَّ الإجماع ليس خارجاً عن اللغة. لأن علم العربية مُنتزع من استقراء كلام العرب فكل من استطاع أن يصل إلى علَّة صحيحة أو حكم مبتكر لا يخالف منصوصاً ولا مقيساً عليه فهو مصيب. لأنه لم يرد في كتاب ولا سُنَّة، أنَّ إجماع النحاة معصوم من الخطأ كما ورد النص عن النبي –صلى الله عليه وسلم–:« أُمَّتي لا تجتمع على ضلالة»؛ فهو لا يُجيز مخالفة الجماعة التي طال بَحْثُها وتقدم نظرها، وتتالت أواخر على أوائل. فيتضح أن ابن جني فرَّق بين الإجماع في اللغة والإجماع في الفقه؛ فيرى أنَّ الإجماع في الفقه مُلزم الفقهاء، وهذا واضحٌ من خلال الحديث. أما في اللغة فلا يُعَدْ مُلزماً، فيجوزُ مخالفة الإجماع النحوي،[4] لأنَّ النحو في رأيه:" عِلْمٌ منتزع من استقراء هذه اللغة. فكل مَنْ فُرق له عن عِلَّةٍ

[1] محمد اسماعيل محمد المشهداني، الإجماع دراسة في أصول النحو العربي، غير منشور، ص48.

[2] محمد عطا أبو فنون، الأصول النحوية عند الفرّخان في كتابه المستوفى في النحو، رسالة مقدمة لاستكمال متطلبات الحصول على درجة الماجستير في النحو، قسم اللغة العربية وآدابها، مؤتة، الأردن، 2004م، ص105.

[3] ابن جني، المصدر السابق، 189/1.

[4] ينظر: ابراهيم عبد الله رفيده، المرجع السابق، ص 88.

صحيحةٍ، وطريقٍ نهجةٍ كان خليلَ نفسِه، وأبا عمرو فِكرِهِ"؛[1] أي أنَّ كل من تمرَّس في هذا العلم وأحسَّ في نفسه قُوَّةً وتمكَّنا وظهر لديه دليل واضح، وعلة صحيحة، وبرهان ساطع،كأنه مثل الخليل بن أحمد الفراهيدي، وأبي عمرو بن العلاء.[2]

هذا رأي ابن جني الذي ذكره، وقرَّرَه السيوطي نقلاً عنه حيث قال:" والمراد به إجماع نُحاة البلدين: البصرة والكوفة"؛[3] أي اتفاقهم على حكم من الأحكام النحوية شَريطة أن لا تخالف مسموعاً لا قياساً؛ فلا مُبرِّرَ لنحوي مهما كانت مَنزلته أن لا يخالف إجماع النحويين البصريين والكوفيين،[4] فقد تناول السيوطي هذا الأصل-الإجماع-كما تناوله ابن جني. وهو رأيٌ ناضج يدل على عمق في العربية ومعرفة بأسرارها ومخالفتها للعلوم الشرعية يفتح الباب واسعاً للنظر والرأي والابتكار المستمر للقادرين عليه المتبحرين، الملتزمين بالنصوص للمتأدبين بأدب العلماء.[5]

أما الشَّاوي فلم يَخرج عما قرَّرَه السيوطي في الاقتراح، فتحدث عنه وأَشار إلى مرادِهِ، وأَخذ به أَصلاً من أصول النحو، فقال:" هو إجماع أهل البلدين، فما لم يخالف نصًا أو قياساً؛ إذ لم يرد أنَّهم معصومون ككُلِّ الأمَّة وإنَّما هو منتزع من استقراء اللغة. فكُلٌ من حَكَمَ عن علَّةٍ صحيحةٍ، وطريقٍ نَهْجَةٍ-كان خليلَ نفسهِ، وسيبويه جِنسه، إلا أنّا لا نسمح له-مع ذلك-بالاقدامِ على مخالفة الجماعةِ التي طال بحثها، وتقدَّمَ نظرها، إلَّا بعد إمعانٍ واتقان".[6]

3-مفهوم القياس:

3-أ-لغة:

---

[1] ابن جني ، المصدر السابق، 190/1.

[2] عصام عيد فهمي أبو غربيَّة، أصول النحو عند السيوطي بين النظرية والتطبيق، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، ط1، 2006م، ص404.

[3] السيوطي، الاقتراح في علم أصول النحو، المصدر السابق، ص73.

[4] نور الدين ريم، المرجع السابق، ص19.

[5] ابراهيم عبد الله رفيده، المرجع السابق، ص89.

[6] يحي الشاوي، ارتقاء السيادة، المصدر السابق، ص55.

وجاء في العين:"القيسُ: مصدر قِسْتُ. والقيسُ بمنزلة القدرِ، وعودٌ قَيسُ إصبع أي قدْرُ إصبعٍ، وقِسْ هذا بذاك قياسًا وقَيْسًا، والمقياس: المقدارُ".[1]فالقياس عند الخليل أي أنْ نُقَدر شيء بشيء.

وفي مختار الصِّحاح: "(قايس) بين الأمرين(مُقايسةً)و(قياسًا). و(اقتاس) الشيء بغيرِهِ قاسهُ به".[2] فالقياس عنده هو تَقدير شيء على مثاله.

وجاء في المقاييس:"(قوس) القاف والواو والسين أصلٌ واحدٌ يدل على تقدير شيء بشيء. وتُقلبُ الواوُ لبعض العلل ياءً، فيقال: بيني وبينه قيسُ رُمْح، أي قَدْرُهُ، ومنه القياسُ، وهو تقديرُ الشيء بالشيء، والمقدار مِقياسٌ. تقول: قَايَسْتُ الأَمرين مُقَايسةً وقياسًا".[3]فالقياس عند ابن فارس هو أن تقدر شيئًا على آخر يكون مشابها وممثلا له.

فالتعريفات السَابقة كلها تشترك وتتفق على مفهوم القياس هو أن نُقَدر شيئا على شيء يشابهه.

3-ب-اصطلاحا:

يعدُّ القياس الأصل الثالث من الأصول النحوية، وهو "الأَساس الذي يقوم عليه وضع القواعد النحوية والصرفية واطرادها، ويؤخذ القياس في غياب السَّماع والقياس لا يكون إلَّا على مسموع يستوفي شروطه".[4]

فبدءًا نستطيع أن نلحظ نوعًا من التمرُّد لأصل القياس عند ابن جني من خلال أقواله التي مَيَزَت أصل القياس عن غيره من أصول النحو لديه، وذلك من خلال طائفة من المباحث النظرية والتطبيقية في كتابه الخصائص، الذي حَوى مجموعة قيّمة من المباحث في موضوع القياس،[5] وهي: فصل في الحَمل على المعنى، باب في الحمل على أحسن الأقبحين، باب في اللغة المأخوذة قياسًا، باب امتناع العرب من الكلام لما يجوز في القياس، باب في القول على الاطراد والشذوذ...، كما

[1] الفراهيدي، المصدر السابق، 446/3.

[2] الرازي، المصدر السابق، ص569.

[3] ابن فارس، المصدر السابق، 40/5.

[4] ينظر: شوقي ضيف، المدارس النحوية، دار المعارف، القاهرة، ط7، (د.ت.ط)، ص88،87.

[5] ينظر:طلحة عيسى أحمد، المرجع السابق، ص245.

يُلاحظ عدم حدّه للقياس لا لغةً ولا اصطلاحًا، وقد اكتفى بإيراد قول أستاذه في التأكيد على اهتمامه بهذا الأصل، مما يدل على أنَّ أستاذه أبا علي الفارسي كذلك لم يهتم بأمر التعريف لمصطلح القياس،[1] لكن هذا لا ينتقص من قيمتهما لأنهما من أهم رجال القرن الرابع الهجري، وقد أسهما في تنشيط حركة القياس، وقد اشتهر عنهم(ما قيس على كلام العرب فهو من كلام العرب).[2]

وأوَّل ما يلاحظ في تناول ابن الأنباري لأصل القياس أنَّه وضع حدَّه في اللغة والاصطلاح، لكنه لم يكتف بتعريفٍ اصطلاحيٍّ واحدٍ لمصطلح القياس؛ بل حدَه بثلاثة تعريفات، قائلا:" هو حَمْل فرع على أَصل بعلةٍ، وإجراءُ حكم الأصل على الفرع.أو هو إلحاق الفرع بالأصل بجامع".كما عرفه أيضًا بقوله:" هو اعتبار الشيء بالشيء بجامع". وقد عَلَّق على هذين التعريفين بقوله:" وهذه الحدود كلها متقاربة"؛ فيقصد بالأصل(المقيس عليه) والفرع(المقيس) الذي يُحمل على ذلك الأصل بجامع أو علة بينهما.[3]

ويعرفه أيضاً بقوله:" فهو حَمل غير المنقول على المنقول إذا كان في معناه كرفع الفاعل ونصب المفعول في كل مكان وإنْ لم يكن كل ذلك منقولًا عنهم، وإنما لما كان غير المنقول عنهم من ذلك في معنى المنقول كان محمولًا عليه، وكذلك كُل مقيس في صناعة الإعراب"؛[4] فالمقصود بغير المنقول هو ما استحدث من الكلام الذي يضارع كلام العرب، والمقصود بالمنقول الكلام العربي الفصيح. فالقياس حسب هذا التعريف هو أنْ يتم استحداث كلام يُضارع ويُشابه كلام العرب الفصِّيح مثل جَعل الفاعل مرفوعًا والمفعول به منصوبًا في كل موضع رغم عدم سماع كل فاعل ولا مفعول.[5]

---

[1] طلحة عيسى، المرجع السابق، ص245.

[2] ينظر: محمد نور بخيت حمد، المرجع السابق، ص292.

[3] ينظر: ابن الأنباري، لمع الأدلة، المصدر السابق، ص93.

[4] ابن الأنباري، الإغراب في جدل الإعراب، المصدر السابق، ص46.

[5] جنات زيادي، المنهج النحوي عند ابن جني من خلال الخصائص، مذكرة مكملة لنيل شهادة الماستر في ميدان اللغة والأدب العربي، كلية الآداب واللغات، جامعة لعربي بن مهيدي، 1438هـ/2017م، ص52.

وهذا التعريف الأخير لابن الأنباري قد اختاره ونقله السيوطي في الاقتراح، فيعرفه بقوله:" هو حمل غير المنقول على المنقول إذا كان في معناه"؛[1] فقد بَسَطَ فيه القول في الكتاب الثالث بطريقة أوسع من ابن جني. لأنَّ القياس قد بلغ قمة نضجه واكتماله على يد ابن الأنباري، ثُم السيوطي، فقد أصبح عملية شَكلية، بخلاف القياس عند قدامى النحاة، فإنما كان مبنيًا على استقراء ظواهر النصوص للحصول على قاعدة مطرّدة، تبنى عليها ما شابهها من كلمات أو تراكيب.[2]

أمَّا الشاوي قد أفرد كتابًا كاملًا لمعظم مسائل القياس وأركانه فَعَددها وشَرَحها، وعرّفه بقوله:" هو حَمل غير منقولٍ على منقول في معناه، وهو معظم مسائل النحو".[3] ومن خلال تعريفه يُشيرُ إلى قوة القياس وأهميته في النحو، وهو في هذا الموضع يأخذ بكل ما قرّره السيوطي في الاقتراح.

4-مفهوم استصحاب الحال:

4- أ-لغة:

جاء في مختار الصِّحاح:" ص ح ب: (صحبته)و(أصحبَه)الشيء جَعَلَهُ له صاحباً. و(استصحبه) الكتاب وغيرَهُ وكلَّ شيءٍ لاءَمَ شَيْئاً فقد استصحبهُ".[4]

وفي المصباح المنير:"(ص ح ب):صحبته، أَصْحَبُهُ صُحْبَةً فأناَ(صاحبٌ) والجمعُ(صَحْبٌ) و(أصحابٌ) و(صحابَةٌ)...وكُلُّ شيءٍ لازم شيئاً فقد(استصْحَبَهُ). قال ابن فارس وغيره و(استصحَبْتُ) الكتابَ وغيرَهُ حَملتُهُ صُحبتي ومِنْ هنا قيل(استصْحَبْتُ) الحال إذا تمسَّكْتَ بما كان ثابتاً كأنك جَعلت تلك الحالة مُصاحبةً غيرَ مُفارقة".[5]

---

[1] السيوطي، الاقتراح في علم أصول النحو، المصدر السابق، ص79.

[2] محمد نور بخت حمد، المرجع السابق، ص293.

[3] يحي الشاوي، ارتقاء السيادة، المصدر السابق، ص61.

[4] الرازي، المصدر السابق، ص150 ، مادة (صحب).

[5] الفيومي، المصدر السابق، ص333، مادة (صحب).

وقال صاحب المقاييس:"(صحب) الصاد والحاء والباء أصلٌ واحدٌ، يدل على مقارنة شيءٍ ومقاربته من ذلك الصَّاحب والجمع الصَّحب، كما يقال راكب ورَكْبٌ. ومن الباب: أصحب فلانٌ: إذا انقاد. وأصْحَبَ الرَّجُل، إذا بلغ ابنُهُ. وكلُّ شيء لاءم شيئاً فقد استصحبه".[1]

4-ب-اصطلاحا:

استصحاب الحال الأصل الرابع من أصول النحو العربي، لكنَّه أصلٌ مختلف فيه كالإجماع، على أنَّ مُعظم النحاة عدَّ الأصول النحوية أربعة هي السَّماع والقياس والإجماع والاستصحاب، وقليلٌ منهم عدَّها ثلاثة، فاخْتُلِفَ في الإجماع كما في الاستصحاب، فهو بصفته أصلا من أصول النحو تداوله النحاة وعرَّفوه بتعريفات متعددة تدور حول فكرة واحدة وهي الاهتمام بالأصل وبقائه حتَّى وجود الدَّليل لتغييره.[2]

فلم يرد عند ابن جني مصطلح استصحاب الحال، كما عُرِفَ فيما بعد، لكنَّهُ ذكر ما يُوافق مصطلح استصحاب الحال عندما أَطلق على:"باب في إقرار الألفاظ على أوضاعها الأُوَّل ما لم يدع داعٍ إلى الترك والتحول"و"باب أنَّ للحكم الطارئ"، فابن جني يستعمله وإن لم يذكر اسمه، حيث قال في باب الحكم للطارئ:"اعلم أنَّ التضادّ في هذه اللغة جارٍ مَجرى التضادّ عند ذوي الكلامِ. فإذا ترادف الضدّان في شيء منها كان الحكم منهما للطارئ، فأزال الأوَّل. وذلك كلامِ التعريف إذا دخلت على النون حُذِف لها تنوينه؛ كرجل والرجل، وغلام والغلام. وذلك أن اللام للتعريف، والتنوين من دلائل التنكير. فلَّما ترادفا على الكلمة تضادَّا، فكان الحكم لطارئهما، وهو اللام، وهذا جارٍ مجرى الضدّين المترادفين على المحلّ الواحد؛ كالأسود يطرأ عليه البياض، والساكنِ تطرأ عليه الحركة، فالحكم للثاني منهما".[3]

---

[1] ابن فارس، المصدر السابق، 335/3، مادة (صحب).

[2] ينظر:محمد عطا أبو فنون، المرجع السابق، ص115.

[3] ابن جني، المصدر السابق، 62/2.

ولهذا لم يَعمد تاريخ أصول النحو هذا المصطلح ولا حداً له قبل ابن الأنباري فهو أوَّل من وضع له تعريفاً جامعاً اعتمدَه النُحاة بعده، حين قال:" هو إبقاء حال اللَفظ على ما يستحقه في الأصل عند عدم دليل النقل عن الأصل، كقولك في فعل الأمر: إنما كان مبنياً؛ لأن الأصل في الأفعال البناء وإن ما يعرب منها لشبه الاسم، ولا دليل يدل على وجود الشبه فكان باقياً على الأصل في البناء".[1]

وهو عنده" من الأدلة المعتبرة، والمراد به استصحاب حال الأصل في الأسماء وهو الإعراب، واستصحاب حال الأصل في الأفعال هو البناء، حتى يوجد في الأسماء ما يوجب البناء ويوجد في الأفعال ما يوجب الإعراب.وما يوجب البناء في الأسماء هو شبه الحرف أو تضمن معنى الحرف في نحو(الذي)، وتضمن معنى الحرف في نحو(كيف). وما يوجب الإعراب من الأفعال هو مضارعة الاسم في نحو(يذهب، ويكتب، ويركب) وما أشبه ذلك". ويضرب له الأمثلة باستصحاب حال الأصل في الأسماء والأفعال، فيقول:" والتمسك باستصحاب الحال في الاسم المتمكن أن تقول: الأصل في الأسماء الإعراب، وإنما يبنى منها ما أَشبه الحرف أو تضمن معناه، وهذا الاسم لم يشبه الحرف ولا تضمن معناه، فكان باقياً على أصله في الإعراب".

ومثال التمسك بالاستصحاب في الفعل:" أن تقول في فعل الأمر: الأصل في الأفعال البناء؛ وإنما يعرب منها ما شابه الاسم، وهذا الفعل لم يشابه الاسم، فكان باقياً على أصله في البناء".[2]

وعلى الرغم من أنَّ ابن الأنباري يعتد باستصحاب الحال ويعده من الأدلة المعتبرة كما ذكرنا آنفاً، لكنَّه يصرح في موضع آخر بأنه من أضعف الأدلة ولا يجوز التمسك به إذا وُجِدَ إلى جانبه ما هو أقوى منه حُجَّة من دليل آخر كالسَّماع والقياس والإجماع، قائلاً:" واستصحاب الحال من أضعف الأدلة، ولهذا لا يجوز التمسك به ما وجد هناك دليل؛ ألا ترى أنه لا يجوز التمسك به في إعراب الاسم مع وجود دليل البناء من شبه الحرف أو تضمن معناه. وكذلك لا يجوز التمسك في بناء الفعل مع وجود دليل الإعراب من مضارعته الاسم، وعلى هذا قياس ما جاء من هذا النحو".[3]

---

[1] ابن الأنباري، الإغراب في جدل الإعراب، المصدر السابق، ص46.

[2] ابن الأنباري، لمع الأدلة، المصدر السابق، ص141.

[3] المصدر نفسه، ص142.

وهذا ليس تناقضاً من ابن الأنباري، فاستصحاب الحال من الأدلة المعتبرة على ما هو أضعف منه، فإن وُجِدَ ما هو أقوى منه مثل السَّماع أو القياس أصبح من أضعف الأدلة؛ إذ أنه دليل ولكنَّه مُؤَخر عن السَّماع والقياس وهو آخر ما يتمسك به النحوي.[1]

ويأتي السيوطي من بعده ليسلك سبيل مَنْ سبقه من الأصوليين والنحاة، ففي كتابه الاقتراح يُورد كلام ابن الأنباري مُوافقا إياه في ذلك، دون أي إضافة أو تعقيب له، وإنما نَقل بعض الأمثلة للاستشهاد وتعضيد رأيه عن ابن الأنباري، وابن مالك و ابن يعيش صاحب شرح المفصل.[2]

ثم جاء من بعده الشَّاوي مُردداً ما جاء به ابن الأنباري والسيوطي معنىً، لكن حديثه يختلف في الصياغة، حين قال:" هو إبقاء ما كانَ على ما كانَ عند عَدَم دليل النَّقل عن الأصلِ، وهو معتبر"، ثم يُورد بعض الأمثلة للاستصحاب في الأسماء والأفعال والحروف. فهو يذهب مذهب من تَقَدَمَه من الأصوليين في إثبات ضعف هذا الدليل لأن جُلَّ النحاة الذين سَبقوه لم يعتدوا به إذا توفرت أدلة أخرى أقوى منه.[3]

المطلب الثاني: الأصول النحوية الفرعية:

أطلق الأصوليون على الأصول النحوية الفرعية مصطلح الاستدلال، وقد أشاروا إلى أنها كثيرة لا حصر لها وهي كما يلي:

1-الاستدلال بالعكس:

1-أ-لغة:

جاء في العين:" عكس: العكس: ردُّكَ آخر الشيء".[4]

وفي مختار الصِّحاح:"(العَكْسُ) رَدُّكَ الشيءَ إلى أَوَّلِه".[5]

1-ب-اصطلاحا:

---

[1] ينظر: بوزيد طبطوب، المرجع السابق، ص69.

[2] ينظر: السيوطي، الاقتراح في علم أصول النحو، المصدر السابق، ص136،137.

[3] ينظر: يحي الشاوي، ارتقاء السيادة، المصدر السابق، ص98.

[4] الفراهيدي، المصدر السابق، 208/3.

[5] الرازي، المصدر السابق، ص188.

الاستدلال بالعكس ويسمى قياس العكس، وهو أن يعكس المعترضُ دليلاً للمستدلِ على حكم مَا لإبطال هذا الحكم. فقد عُرِفَ أن الأصوليين مالوا إلى اعتماده دليلاً في العلل المتحدة للأحكام. أمَّا حديثهم عن العلل المتعددة فقد مَالوا إلى تضعيفه والتقليل من حجيته، لاسيَّما في العلل العقلية. إنَّ الحديث عن العلَّة وحيثياتها يقود إلى موقف ابن جني من العكس، لأنه لم يفرد لهذا الدليل باباً في كتابه وإنما يظهر ذلك في "باب تعارض العلل"الذي بيَّن فيه موقفه من العلة وتَعددها وإمكانية تعليل الحكم الواحد بعلتين،[1]حين قال:" الكلام في هذا المعنى من موضعين: أحدهما الحكم الواحد تتجاذب كونَه العلَّتان أو أكثرُ منهما. والآخر الحكمان في الشيء الواحد المختلفان، دعت إليهما علَّتان مختلفتان"،وقد أورد أمثلة للضربين.[2]

واعتبر ابن الأنباري العَكس شرطاً في صحة العلَّة حين قال:" اعلم أنَّ العلماء اختلفوا في ذلك: فذهب الأكثرون إلى أنَّه شرط في العلة، وذلك أن يعدم الحكم عند عدمها، وذلك نحو عدم رفع الفاعل عند عدم إسناد الفعل إليه لفظاً وتقديراً"، وقد عَلَّل ذلك بقوله:" وإنما وجب أن يكون العكس شرطاً في العلة، وذلك لأن هذه العلَّة مشبهة بالعلة العقلية، والعكس شرط في العلة العقلية، فكذلك ما كان مشبهاً بها".[3]

وقد بيَّنَ معنى عدم العكس اصطلاحا:" أنه لا يعدم الحكم عند عدمها"، ثم يورد أمثلة لهذا فيقول :" وذلك نحو ما ذهب إليه بعض النحويين من أنه لا يعدم نصب الظرف إذا وقع خبراً عن المبتدأ نحو: (زيد أمامك) من أنه منصوب بفعل محذوف غير مطلوب ولا مقدر، بل حذف الفعل وأكتفي بالظرف منه وبقي منصوباً بعد حذف الفعل لفظاً وتقديراً على ما كان عليه من قبل حذف الفعل".[4]

---

[1] محمد فلاح محمد الغزال، الأدلة الملحقة بالأصول النحوية بين ابن جني وابن الأنباري، رسالة لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير، كلية الآداب والعلوم الإنسانية، جامعة آل البيت، 1432هـ/2011م، ص57،59.

[2] ينظر: ابن جني، المصدر السابق، 1/166،167.

[3] ينظر: ابن الأنباري، لمع الأدلة، المصدر السابق، ص115،116.

[4] ابن الأنباري، المصدر نفسه، ص116.

أما السيوطي والشَّاوي فكل ما أورداه عن هذا الدليل هو نقلاً عن ابن الأنباري فلم يَعرِضا له حداً، وإنما استدلا بهذا الدليل في الجواب على ما ذهب الكوفيون إليه من نصب الظرف الواقع خبراً على الخلاف.[1]

2-الاستدلال ببيان العلَّة:

لم يُشر ابن جني إلى حقيقة هذا النوع من الاستدلال كما هو مبيَّن. لكن بعضهم أورَد أنَّ ثنايا أبوابه الأصولية يستحيل أن تخلو من هذا النوع لاسيما أنه عُنِيَّ بالعلل، وحَفِل بالقياس، وما يترتب عليه من إلحاق فرع بأصل، أو أصل بفرع، فمن المرجح أن الاستدلال ببيان العلَّة في شقيه منطوٍ تحت هذه الأبواب:"باب في مقاييس العربية، وباب في غلبة الفروع على الأصول، وباب في حمل الأصول على الفروع".[2]

أما ابن الأنباري فذكره بصورة فعليَّة وواضحة في كتابه، وقال فيه:" وأما الاستدلال ببيان العلَّة فمن وجهين: أحدهما أن تبيّن علة الحكم ويُستدل بوجودها في موضع الخلاف ليوجد بها الحكم. والثاني أَن تُبين العلَّة ثم يُستدل بعدمها في موضع الخلاف ليعدم الحكم". ثم يمثل لهذا الاستدلال ببيان العلة.[3]

وهو كما يذكر السيوطي والشَّاوي فيما نقلاه عنه-ابن الأنباري-،إلا أنَّ السيوطي صرَّح بأنه نقله عنه، أمَّا الشَّاوي فلم يعز القول إلى صاحبه.[4]

3-الاستدلال بعدم الدليل في الشيء على نفيه:

تناول ابن جني دراسة هذا الدليل فيما وسمه بـ"باب في إسقاط الدليل"، قام فيه بعرض ادِّعاء نحوي، أُوجد له دليلاً لكنَّه غير جَامع مَانع بحيث يكون قيداً له، فيُفَنده مُسقطاً دليله بإيراد أدلة مقطوع

---

[1] ينظر: السيوطي،الاقتراح في علم أصول النحو، المصدر السابق،ص138. وينظر: يحي الشاوي، ارتقاء السيادة، المصدر السابق، ص99.

[2] ينظر: محمد فلاح محمد الغزال، المرجع السابق، ص61.

[3] ينظر: ابن الأنباري، لمع الأدلة، المصدر السابق، ص132.

[4] ينظر: السيوطي، الاقتراح في علم أصول النحو، المصدر السابق، ص140. وينظر: يحي الشاوي، ارتقاء السيادة، المصدر السابق، ص99.

النظر فيها.[1] يقول فيه ناقلاً حديثه عن أبي عثمان المازني:" لا تكون الصفة غير مفيدة، فلذلك قُلت: مررت برجلٍ أفعلٍ. فصرف أفعل هذه لما لم تكن الصفة مفيدة. وإسقاط هذا أن يقال له: قد جاءت الصفة غير مفيدة. وذلك كقولك في جواب من قال رأيت زيداً: آلمنيَّ يا فتى؛ فالمنيّ صفة، وغير مفيدة".وأضاف لهذا ما نقله عن البغداديين من أنَّ الاسم يرتفع بما يعود عليه من ذكره.[2]

وضَّح ابن الأنباري أنَّ الاستدلال بهذا الدليل:" إنما يكون فيما إذا ثبت لم يخف دليله، فيستدل بعدم الدليل على نفيه". وضبط هذا الدليل حين قال:" أن يستدل على نفي(أقسام الكلم أربعة) أو نفي(أن أنواع الإعراب خمسة)".[3]

وكل هذا الشرح لهذا الدليل عند ابن الأنباري نجده قد أعيد في كتاب(الاقتراح)للسيوطي و(ارتقاء السيادة)للشَّاوي، فلم تكن لهم رؤىً خاصة بهم ينفردون بها وإنما النقل والإعادة.[4]

4-الاستدلال بالأصول:

الأصل هو ما أجري على الكلام الفصيح سواءً أكان ذلك أصل وضع أم أصل قاعدة، فإذا أصلوا أصلاً جعلوه مقيساً عليه ما ظَنَّ مُطرداً وردوا إليه ما تفرع منه بحسب منهجهم.[5]

وابن جني تحدث عن هذا الأصل باعتباره أحد أركان القياس الرئيسية وأشار إلى حجية هذا الأصل في"باب القول على الاطراد والشذوذ".[6]

---

[1] أريج صالح شحادة أبو تيم، الأصول النحوية المختلف عليها بين القدماء والمحدثين(دراسة تاريخية موازنة)، بحث لمتطلبات نيل درجة الماجستير، كلية الآداب، الجامعة الإسلامية، غزة، 1439هـ2018م،ص134.

[2] ينظر: ابن جني، المصدر السابق، 199/1.

[3] ابن الأنباري، لمع الأدلة، المصدر السابق، ص142.

[4] ينظر: السيوطي، الاقتراح في علم أصول النحو، المصدر السابق، ص139. وينظر: يحي الشاوي، ارتقاء السيادة، المصدر السابق، ص100.

[5] تمام حسان، الأصول(دراسة إبستمولوجية للفكر اللغوي عند العرب)، عالم الكتب، القاهرة، (د.ط)، 1420هـ/2000م، ص185/184.

[6] ينظر: ابن جني، المصدر السابق، 97/1.

أما ابن الأنباري فلم يعرض له تعريفاً وإنما استدل بهذا الدليل، وجعله شرطاً من صحة العلَّة، وذلك بقوله:"ويستدل على صحة العلة بشيئيين: التأثير وشهادة الأصول"، ثم يورد أمثلة لهذا الاستدلال.[1]

فكان منهجهما–ابن جني وابن الأنباري– واضحاً حيث اعتبرا كُلَّ ما خالف أصل وضع، أو أصل قاعدةٍ، مخالفاً للأحكام، لأنَّ الأصول عندهم لا تُعلل حيث إنها لا تكون إلا مطرّدة.[2]

أما السيوطي فقد نقل هذا الدليل بالمثال في كتابه عن ابن الأنباري ولم يُضف أي تعليق أو تعقيب عليه، وتبعه الشَّاوي هو الآخر في ذلك لنقله لهذا الدليل.[3]

5–الاستدلال بعدم النظير:

الاستدلال بعدم النظير هو عدم ورود النظير السَّماعي للمسألة النحوية في استعمال فصيح ثابت عن العرب.[4] يأتي الاستدلال بعدم النظير في ساحة الفكر النحوي بصوته الخافت في تحليلات النحاة.

هذا الدليل يضم في طياته استعمال النظير إن لم نجد الدليل، فإن لم نجد الدَليل والنظير تَعيَّن علينا أنْ نحكم بعدم النظير، هذا ما أقرَّه ابن جني في الخصائص. عندما أفرد له باباً بعنوان:"باب في عدم النظير" أبان فيه عن مواضع إجراء النظير وعدمه في الاستدلال النحوي، فصَّل فيه الأحوال التي يكون فيها إيجاد النظير استئناساً، وفي أخرى يكون دليلاً محتاجاً إليه، ومتى يكون الحُكم بعدم النظير مضطراً إليه.[5]

---

[1] ينظر: ابن الأنباري، لمع الأدلة، المصدر السابق، ص106.

[2] محمد فلاح محمد الغزال، المرجع السابق، ص126.

[3] ينظر: السيوطي،الاقتراح في علم أصول النحو، المصدر السابق، ص140. وينظر: يحي الشاوي، ارتقاء السيادة، المصدر السابق، ص100.

[4] السبيهين، اعتراض النحويين للدليل العقلي، الرياض، ط1، 1426هـ/2005م، ص100.

[5] أريج صالح شحادة أبو تيم، المرجع السابق، ص124،125.

ومع أنَّ ابن الأنباري لم يذكره ضمن أدلته المعتبرة، ولم ينظِّر له إلا أنه استعمله كثيراً في الإنصاف بين البصريين والكوفيين، مثلا في مسألة الاختلاف في أصل اشتقاق الاسم.[1]

واستناداً لما ذكره ابن جني للاستدلال بعدم النظير، لخصه من بعده السيوطي يذكر أنه كثير في كلامهم وإنما يكون هذا دليلاً على النفي لا على الإثبات، موضحاً رأيه بمثال نقله هو الآخر عن ابن جني.[2]أما الشَّاوي هو الآخر أعاد تنظير ابن جني والسيوطي للاستدلال بعدم النظير دون تعقيب أو انفراد برأي.[3]

6-الاستحسان:

6-أ-لغة:

جاء في مختار الصِّحاح:" (ح س ن) الحُسْن ضِدُ القُبْح".[4]

وفي المقاييس:" (حسن) الحاء والسين والنون أصلٌ واحدٌ، فالحسن ضِدُّ القُبح".[5]

وجاء في المعجم الوسيط:" (حَسُنَ) حُسْناً:جَمُلَ-فهو حَسَنٌ-(أحْسَنَ) فَعَلَ ما هو حَسَن.(اِستحسَنَهُ): عَدَّهُ حسناً.(الاستحسان)(في الاصطلاح): ترك القياس والأخذ بما هو أرْفق للناس".[6]

6-ب-اصطلاحا:

كان ابن جني أوّل من استخدم مصطلح الاستحسان في أصول النحو العربي؛ حيث أَفرد له باباً في خصائصه سماه "باب في الاستحسان"، ويعود ذلك لتأثره بأصول الفقه لأن الاستحسان من الأدلة

---

[1] ينظر: ابن الأنباري،الإنصاف في مسائل الخلاف بين البصريين والكوفيين، تح: جودة مبروك محمد مبروك، راجعه: رمضان عبد التواب، مكتبة الخانجي بالقاهرة، ط1، (د.ت.ط)، ص10.

[2] ينظر: السيوطي، الاقتراح في علم أصول النحو، المصدر السابق، ص140.

[3] ينظر: يحي الشاوي، ارتقاء السيادة، المصدر السابق، ص100،101.

[4] الرازي، المصدر السابق، ص58 ، مادة (حسن).

[5] ابن فارس، المصدر السابق، 57/2 ،مادة (حسن).

[6] مجمع اللغة العربية، المعجم الوسيط، مكتبة الشروق الدولية، ط4، 2004م، ص174.

الحنفيَّة، لذا أَخذ به في أصوله النحوية؛ أي أنَّه حنفيٌّ. وقد عرَّفَه بما يشابه أصحاب الحنفيَّة، حين قال:" وجِمَاعُه أنَّ علته ضعيفة غير مُستحكمةٍ؛ إلَّا أنَّ فيه ضَرباً من الاتساع والتصرف".[1]

فالملاحظ أنه لم يحدَّه بتعريف، أو ترجيح لآراء الأصوليين، ولكنه يوردُ أنماطاً متعددة من الاستحسان المسموع عن العرب التي من بينها: تركُك الأخفَّ إلى الأثقل من غير ضرورة(...)لأنَّ غرضه معالجة بعض القضايا اللغوية، قياساً على استخدامه في معالجة بعض القضايا الفقهية.لأنَّ ما كان يَشغل ابن جني ليس الموقف الفقهي من الاستحسان، بل تعليل ظواهر لغوية يتعلق أثرها بقضيتي(الإعلال)و(الإبدال).[2]

ومن خلال النص السابق نلاحظ أيضاً، أنه يحدد موقفه من أصالة الاستحسان؛ أي أنه أصل ضعيف ولكن مع ذلك يرى فيه ضرباً من التوسع اللغوي، إذ يقول:" من ذلك تركُكَ الأَخفّ إلى الأثقل من غير ضرورة؛ نحو قولهم: الفَتْوى، والبَقْوَى، والتقوى، والشَرْوى، ونحو ذلك..."[3]

ولقد أشار مُحَقق الخصائص إلى أنَّ ابن جني أراد بالاستحسان القياس الخفي، وذلك من قوله:" الاستحسان مصطلح أصول الفقه وهو أحد الأدلة عند الحنفية. فيقول السعد في حاشيته على شرح العضد لمختصر ابن الحاجب:" اعلم أنَّ الذي استقرَّ عليه رأي المتأخرين هو أنَّ الاستحسان عبارة عن دليل يقابل القياس الجليّ الذي تسق إليه الأفهام"، ومن أمثلة السلم، فإن المتبادر إلى الفهم ألا يجوز؛ لما فيه من انعدام المعقود عليه، لكنَّه جوَّز للحاجة إليه. وهذا المعنى للاستحسان ينقاد مع ما أراده ابن جني هنا. فمثل الفتوى كان المتبادر ألا يجرى فيها إعلال، فيقال: الفتيا، ولكن عارض هذا الأمر الجليّ القاضي بالتصحيح أمر يدعو إلى الإعلال، وهو الفرق بين الاسم والصفة، وعمل العرب بهذا المعارض".[4]

---

[1] ابن جني، المصدر السابق، 133/1.

[2] ينظر: محمد فلاح محمد الغزال، المرجع السابق، ص48.

[3] ابن جني، المصدر السابق، 133/1.

[4] المصدر نفسه، 133/1.

وابن الأنباري رُغماً عن مذهبته الشافعية الرَّافضة للاستحسان كدَليل من أدلة أصول الفقه، إلَّا أننا نجده قد خصَهُ بمبحثٍ في كتابه(لمع الأدلة)، لكنه لم يحدد موقفه بنقدٍ مباشرٍ، وإنما مُبيناً فيه اختلاف العلماء في مبدأ الأخذ بالاستحسان ما بين آخذٍ به وغير آخذٍ به،[1] حين قال:" اعلَمْ أن العلماء اختلفوا في الأخذ بالاستحسان: فذهب بعضهم إلى أنه غير مأخوذٍ به لما فيه من التحكم وترك القياس، وذهب بعضهم إلى أنه مأخوذ به واختلفوا فيه: فمنهم من قال:" هو ترك قياس الأصول لدليل"، ومنهم من قال:" هو تخصيص العلة".[2]

فالرأي الأول: هو ترك قياس الأصول لدليل، فمثاله ما ذكرنا من الكلام على مذهب من ذهب إلى أن رفع الفعل المضارع لسلامته من العوامل النَّاصبة والجازمة...

والرأي الثاني: هو تخصيص العلة، وذلك نحو أن تقول:"إنما جمعت(أرض) بالواو والنون فقيل:(أَرضون)عوضاً من حذف تاء التأنيث؛ لأنَّ الأصل أن يقال في(أرض):(أَرضة)،فلما حذفت التاء جمعت بالواو والنون عوضاً من تاء التأنيث المحذوفة.وهذه العلَّة غير مطردة لأنها تنتقض ب(شمس،ودار، وقدر)؛ فإن الأصل: (شمسة، ودارة، وقدرة)، ولا يجوز أن تجمع بالواو والنون، فلا يقال:(شمسون، ولا دارون، ولا قدرون)".[3]

كما يرى ابن الأنباري أنَّ ما حكي عن بعض العلماء أنَّ الاستحسان هو ما يستحسنه الإنسان من غير دليلٍ؛ فليس عليه تعويل.[4]

أما السيوطي فقد أَخذ به، وجعله أحد أدلته التي دون السَّماع والقياس والإجماع والاستصحاب، وضمنه ما أَطلق عليه"أدلة شتى"، وكل ما عرَضه في الاستحسان منقول عن سابقيه فلم يأت بما انفرد

[1] ينظر: محمد فلاح محمد الغزال، المرجع السابق، ص64.

[2] ابن الأنباري، لمع الأدلة، المصدر السابق، ص133.

[3] المصدر نفسه، ص 134.

[4] ينظر: المصدر نفسه، الصفحة نفسها.

له به. حيث يذكر فيما ينقله عن ابن جني في الخصائص:"دلالته ضعيفة غير مُستحكمة إلَّا أنَّ فيه ضرباً من الاتساع والتصرف".[1]

والمتصفح لكتاب "ارتقاء السيادة" للشَّاوي، يلاحظ أنَّه نقل عن ابن جني وابن الأنباري ما ذكراه في كتبهم بشأن الاستحسان، فنرى أنَّ الاستحسان دليل ضعيف وفيه ضربا من الاتساع أيضا، حين يقول:" ودلالته ضعيفة غير مستحكمة، بل فيه ضَرباً من الاتساع".[2]

7-الاستدلال بالدليل المسمى البَّاقي:

والمقصود به أن تتعدد الأدلة على الحُكم فيجرى نقضها واحداً واحداً إلا دليلاً منها يبقى ويستعصى على النقض، فيصلح ليثبت به الحكم. مثال ذلك أن الأصل في الأفعال البناء والمضارع واحد منها. فكان مقتضى هذا الأصل ألا يعرب المضارع، ولكن شبهه بالاسم من عدة نواحٍ أعطاه حكم الإعراب بالرفع والنصب، ثم بقى الجر لا يجد إلى المضارع سبيلاً فكان هو الدليل الباقي على خضوع المضارع للأصل العام في الأفعال وهو كونها منسوبة إلى البناء، وأن الإعراب الذي يختلف عليه ليس أصلا فيه.[3]

فلا نجد ابن جني ولا ابن الأنباري قد أَفرادا لهذا الدليل باباً أو فصلاً خاصاً به. فابن الأنباري لأنه كان يعرض أنواع الاستدلال، وهذا الدليل اعتبره من أقسام السبر والتقسيم.[4]

أما السيوطي فهذا ما عرض له في كتابه للدليل الباقي، قائلاً في بيانه: "قولنا الدليل يقتضي ألا يدخل الفعل شيء من الإعراب، لكون الأصل فيه:(البناء)؛ لعدم العلَّة المقتضية للإعراب، وقد خولف هذا الدليل في دخول الرفع والنصب على المضارع؛ لعلةٍ اقتضت ذلك، فبقي الجرُّ على الأصل

---

[1] السيوطي، الاقتراح في علم أصول النحو، المصدر السابق، ص141.

[2] يحي الشاوي، ارتقاء السيادة، المصدر السابق، ص101.

[3] تمام حسان، المرجع السابق، ص188.

[4] ينظر: محمد سالم صالح، أصول النحو دراسة في فكر ابن الأنباري، دار السلام، جامعة القاهرة، (د.ط)، (د.ت.ط)، ص428.

الذي اقتضاه الدليل من الامتناع"، وتبعه الشَّاوي في هذا مع تغيير في اللفظ المعبَّر والإبقاء على المعنى كما هو دون تغيير فيه.[1]

نستنتج أن أصول النحو الرئيسية أربعة أدلة وهي الغالبة عند الأصوليين، نلحظها عند السيوطي والشَّاوي في كتابيهما، إذ قالا بأن أدلة النحو هي: سماع، وإجماع، وقياس، واستصحاب حال. أما ابن الأنباري وابن جني فجعلوها ثلاثة أدلة، مع الاختلاف في الاختيار والتصنيف؛ فالأول ذكر(النقل، والقياس، واستصحاب الحال)، والثاني ذكر(السَّماع، والإجماع، والقياس)، فاتفقا في دليلين واختلفا في الدليل الثالث. وأما الأصول الفرعية وهي الأدلة الملحقة بالأصول الرئيسية؛ إذ هي فرع على استخدام الأصول الرئيسية في تعليل القواعد وتقعيدها فانشقت عنها نتيجة للتعمق في البحث الأصولي.[2] وقد ذكر الشَّاوي بعضاً من هذه الأدلة في كتابه تحت عنوان "في أدلة شتى"،[3] يذهب فيه مذهب السيوطي في تقسيم أنواع الاستدلال وموقفه منها.[4] أما ابن الأنباري فقد ذكر بعضاً منها وجعلها تحت فصل بعنوان" في ذكر ما يلحق بالقياس من وجوه الاستدلال".[5] أما ابن جني فنلحظها في بابين من كتابه هما:" باب في عدم النظير"،[6] و"باب في إسقاط الدليل"،[7] وباب آخر بعنوان" باب في الاستحسان".[8]

[1] ينظر: السيوطي، الاقتراح في علم أصول النحو، المصدر السابق، ص143. وينظر: يحي الشاوي، ارتقاء السيادة، المصدر السابق، ص103.

[2] ينظر: محمد فلاح محمد الغزال، المرجع السابق، ص130.

[3] ينظر: يحي الشاوي، ارتقاء السيادة، المصدر السابق، ص99.

[4] ينظر السيوطي، الاقتراح في أصول النحو، المصدر السابق، ص138.

[5] ينظر: ابن الأنباري، لمع الأدلة، المصدر السابق، ص127.

[6] ينظر: ابن جني، المصدر السابق، 197/1.

[7] ينظر: المصدر نفسه، 199/1.

[8] ينظر: المصدر نفسه، 133/1.

المبحث الثالث: الأصول النحوية في كتاب "ارتقاء السيادة في علم أصول النحو"

المبحث الثالث: الأصول النحوية في كتاب "ارتقاء السيادة في علم أصول النحو"

مما لا شك فيه أنَّ أي مؤلِّف خلال مرحلة تأليفه لكتابه يعتمد على مصادر معينة ويحتكم إلى أسس منهجية محددة، إذ تمكنه هاتان الخطوتان من أن يعرض أفكاره وما عمد إليه بصورة منظمة وموثقة، وكذا هو الحال عند الشَّاوي في كتابه "ارتقاء السيادة" فقد جَعل لنفسه إطاراً منهجياً سار عليه من بداية الكتاب إلى نهايته، كما اعتمد على جملة من المصادر التي عززت موقفه وأبرزت سعة اطلاعه على الموضوع الذي هو بصدد التأليف فيه، وهذا ما سنحاول الإلمام به في مبحثنا هذا من خلال المطلبين التاليين:

المطلب الأول: مصادر الشَّاوي في كتاب "ارتقاء السيادة":

من خلال اطلاعنا على مضمون الكتاب استطعنا تقسيم مصادر الشَّاوي إلى قسمين هما:

القسم الأول:الكتب:

ذكر الشَّاوي في مقدمة كتابه بعض الكتب التي اعتمد عليها في تحرير مادته حيث قال:" ... جَمعت من كل باب من أبواب النحو ما إليه المرجع في التكميل، من الخصائص، والسرَّاجية، والكتاب الجليل..."،[1] ويقصد بهذا أنه أخذ من كتاب الخصائص لابن جني، وكتاب الأصول في النحو لابن السرَّاج، والكتاب لسيبويه، كما استطعنا أن نلتفت إلى كتب أخرى اعتمدها وإن لم يصرح بها وهي:كتاب الاقتراح في علم أصول النحو للسيوطي، وكتابيّ لمع الأدلة في أصول النحو والإغراب في جدل الإعراب، والإيضاح في علل النحو لأبي القاسم الزجاجي، ومن هنا سنعرض لمواطن استفادة الشَّاوي من كل كتاب على حدة.

1-كتاب الخصائص لابن جني:

يعد هذا الكتاب من أهم الكتب اللغوية التي عَوَّل عليها الشَّاوي في الأخذ وذلك على اعتبار أن صاحبه هو من أرسى قواعد أصول النحو بشكل لم يسبقه إليه أحد فقد تحدث في ثنايا كتابه عن

[1] يحي الشاوي، ارتقاء السيادة، المصدر السابق، ص30.

السَّماع والقياس، والعلل الثواني والثوالث، والاستحسان، والاطراد والشذوذ، والتعارض والترجيح والاحتجاج....مما جعل الشَّاوي يستفيد منه أيَّما استفادة، فكان في مواضع يصرح بما أخذه عنه ويوثقه بعبارة: قال ابن جني، وفي مواضع أخرى لا، وسنمثل لهذا بقوله:

قال ابن جني:" وهل يحسن الظن لعاقل أن اطراد رفع الفاعل مثلا-وقع منهم على غير رؤية؟".[1]

وقوله :" قال ابن جني: وهذا الضرب وإن كان يسمى علة فهو في الحقيقة سبب".[2]

وقوله أيضا: "قال ابن جني: وكتعليل النصب بجاء وعسى في نحو: «ما جاءت حاجتك» و «عسى الغوير أبؤسا» مع قصرهما على هذين الموضعين".[3]

- أما المواضع التي أخذ فيها عن ابن جني ولم يصرح بذلك فسنمثل لها بما يلي:

تقسيم الشاوي العلَّل إلى موجبة ومجوزة قائلا:" كثر العلل موجبَة، وقد تكون مجوِّزة....".[4]فصاحب هذا التقسيم هو ابن جني وتحدث عن هذا{ في باب ذكر الفرق بين العلة الموجبة وبين العلة المجوزة}.[5]

وتقسيمه للمسموع إلى مطرِّد وشاذ وأقسامه الأربعة،[6] مستفيداً في ذلك من كلام ابن جني {في باب القول على الاطِّراد والشذوذ}.[7]

---

[1] يحي الشاوي، ارتقاء السيادة، المصدر السابق، ص69.

[2] المصدر نفسه، ص72.

[3] المصدر نفسه، ص74.

[4] ينظر: المصدر نفسه، 72.

[5] ينظر: ابن جني، المصدر السابق، 164/1.

[6] ينظر:يحي الشاوي، ارتقاء السيادة، المصدر السابق، ص50.

[7] ينظر: ابن جني، المصدر السابق، 96/1.

وقوله في المسألة الثانية:" حدُّ النحو: انتحاء سمت كلام العرب في تصرفه من إعراب، وتثنية، وجمع، وتحقير، وغير ذلك، ليلتحق من ليس من أهل العربية بهم".[1] وهذا التعريف قد اختصره الشَّاوي من كلام ابن جني {في باب القول على النحو}.[2]

وقوله أيضا في المسألة الثالثة :" اللغة: أصوات يعبر بها كل قوم عن مرادهم".[3] وكما هو معروف أن هذا التعريف من وضع ابن جني أورده في {باب القول على أصل اللغة أإلهام هي أم اصطلاح؟}،[4] مع تغيير الشَّاوي كلمة أغراضهم بمرادهم.

وكذا ما أورده في المسألة الخامسة: "في الدلالة النحوية وأنواعها"؛[5] حيث عَرَض لما قاله ابن جني في{باب الدلالة اللفظية والصناعية والمعنوية}،[6] ولخصه وتبنى آراءه وإن لم يصرح بذلك.

وهذه المواضع هي على سبيل التمثيل لا الحصر إذ أنَّ غيرها كثير.

2- كتاب الأصول في النحو لابن السراج:

يعتبر هذا الكتاب من الكتب التي جمعت بين أصول النحو وفروعه دون تمييز بينها، فقد عُني بالعلل دون الانشغال بمسائل أصول النحو الأخرى، ودليل ذلك نص ابن السرَّاج الذي وضعه في مقدمة كتابه حين قال: "واعتلالات النحويين على ضربين: ضرب منها هو المؤدي إلى كلام العرب كقولنا: كل فاعل مرفوع، وضرب آخر يسمى علَّة العلة مثل أن يقولوا: لم صار الفاعل مرفوعا والمفعول به

[1] يحي الشاوي، ارتقاء السيادة، المصدر السابق، ص36.

[2] ينظر: ابن جني، المصدر السابق، 34/1.

[3] يحي الشاوي، ارتقاء السيادة، المصدر السابق، ص37.

[4] ينظر: ابن جني، المصدر السابق، 40/1.

[5] ينظر: يحي الشاوي، ارتقاء السيادة، المصدر السابق، ص40.

[6] ينظر: ابن جني، المصدر السابق، 98/3.

منصوبا ولم إذا تحركت الواو والياء وكان ما قبلهما مفتوحا قلبتا ألفاً وهذا ليس يكسبنا أن نتكلم كما تكلمت العرب وإنما نستخرج منها حكمتها في الأصول التي وضعتها"[1]

ومن هنا يظهر أن الشَّاوي قد وظف تقسيم ابن السرَّاج في قوله عن أقسام العلل:" ثم اعلم أنها على قسمين:

أ- مظهرة حكمة، وسماها بعضهم: علَّة العلة، وبعضهم:متمم العلة.....

ب- وعلة موجبة لطرد كلامهم وسوقه على قانون لغاتهم....."[2]

3-كتاب سيبويه:

لطالما كان لسيبويه عناية خاصة بالسماع والتعليل والقياس وقد استفاد الشَّاوي من بعض آرائه على سبيل التمثيل و الاستشهاد، ومن أمثلة هذا قوله:

"قال بعضهم «اللهم ضبعاً وذئباً»، قال سيبويه: فقلنا ما أردت؟ فقال: أردت اللهم اجمع".[3]

وقوله أيضا: " وكحمل سيبويه عين سيد على أنها ياء، فحقره على سييد وإن أمكن كونه واواً كريح وعيد".[4]

وقوله في موضع آخر:" وإن تعارض قولان لعالم أخذ بالمعلل منهما، وأول المرسل، أو ترك، كقول سيبويه إن تاء بنت وأخت للتأنيث، وقال مرة: لا تكون للتأنيث إذ لا تكون بعد ساكن غير ألف".[5]

وقوله: "....كقول سيبويه حدثني الثقة، ويعني أبا زيد الأنصاري".[6]

---

[1] بكر بن محمد بن سهيل بن السرَّاج النحوي البغدادي، الأصول في النحو، تح: د عبد الحسين الفتلي، مؤسسة الرسالة،بيروت، ط3، 1417هـ/1996م، 35/1.

[2] ينظر: يحي الشاوي، ارتقاء السيادة، المصدر السابق، ص69،70.

[3] المصدر نفسه، ص79.

[4] المصدر نفسه، ص106.

[5] المصدر نفسه، ص109.

[6] المصدر نفسه، ص51.

وقوله: "قال سيبويه: وليس شيء مما يضطرون إليه إلا وهم يحاولون به وجها".[1]

وقوله: "...كقول سيبويه –في حتى-؛ إنها ناصبة للفعل. مع ما علم من مذهبه أنها جارة فيؤول القول بأنها ناصبة على المجاز، لعدم ظهور أن"،[2] ويلاحظ أنّ الشَّاوي عرضَ لقول سيبويه وأوَّله.

4- كتابا لمع الأدلة في أصول النحو والإغراب في جدل الإعراب لأبي البركات ابن الأنباري:

كما هو معروف أن أوَل من جمع أبواب هذا العلم وجعله علماً قائما بذاته ووضع له اسم علم أصول النحو هو ابن الأنباري، فلا يكاد أحد يؤلف في هذا العلم إلا ويرجع إليه ويأخذ عنه، إلا أنَّ الشَّاوي لم يذكر لا ابن الأنباري ولا كتبه، لكننا استطعنا أن نستشف بعض المواضع التي استفاد فيها من كتبه ونمثل لها بقوله:

"وفائدة الأصول: التعويل على إثبات الحكم بالحجّة؛ ليرتفع عن حضيض التقليد".[3]

ويظهر هنا أن الشَّاوي قد أخذ هذا المقتطف من كلام ابن الأنباري عن فائدة أصول النحو.[4]

وقوله أيضا:" تنبيه: السؤال طلب الجواب، فينبني على سائل، ومسؤل به، ومسؤل منه، ومسؤل عنه"،[5] وقد أخذ هذا من قول ابن الأنباري:"اعلم أنَّ السؤال هو طلب الجواب بأدلته في الكلام، وهو مبني على أربعة فصول: أحدهما سائل، والثاني مسؤول به، والثالث مسؤول منه، والرابع مسؤول عنه".[6]

5- كتاب الإيضاح في علل النحو لأبي القاسم الزجاجي:

أنهى الشَّاوي كلامه عن أنواع العلل بخاتمة عرضَ فيها أضرب العلل قائلا:

"أ-العلل تعليمية، وهي التي يتوصَل بها إلى معرفة كلام العرب.....

---

[1] يحي الشاوي، ارتقاء السيادة، المصدر السابق، ص69.

[2] المصدر نفسه، ص110.

[3] المصدر نفسه، ص36.

[4] ينظر:ابن الأنباري، لمع الأدلة، المصدر السابق، ص81.

[5] يحي الشاوي، ارتقاء السيادة، المصدر السابق، ص93.

[6] ابن الأنباري، الإغراب في جدل الإعراب، المصدر السابق، ص36،37.

ب-وعلل قياسية كتعليل النصب بأن لشبهها بالفعل المقدم المفعول.

ج-وعلل جدلية وهي تكون بعد ما سبق كأن يقال: من أين أشبهت إن الأفعال؟، وهلا شبهت بما أخر مفعوله، فكل ما أجيب به عن هذا فهو داخل في علة الجدل النظر".[1]

والمعروف أن هذه الأضرب من وَضع الزجاجي، ذكرها في كتابه هذا وتحديداً في "باب القول في علل النحو"،[2]ونقلها عنه الشَّاوي .

6-كتاب الاقتراح في علم أصول النحو للسيوطي:

يُعَد الاقتراح من أهم المصادر التي وَضَعها الشَّاوي نَصْبَ عينيه أثناء تأليفه لكتابه، فقد أشرنا سابقاً إلى أنه ألَّفه على أسلوب الاقتراح، وهذا إن دل على شيء فإنما يدل على أنه اطلع عليه، وتأثر به تأثراً كبيراً، ويظهر ذلك جلياً في الشكل الخارجي للكتاب والهيكل العام الذي بني عليه "ارتقاء السيادة" حيث عرضه صاحبه في مقدمة احتوت عشر مسائل، وأَتبعها بسبعة كتبٍ موزعة بين أدلة هذا العلم ومسائله، وهذا نفس ما كان عند السيوطي، وليس هكذا فحسب بل قد تأثر به الشَّاوي حتى في عناوين تلك الكتب وتسمياتها.

القسم الثاني: أقوال العلماء :

استفاد الشَّاوي كثيراً من أقوال بعض العلماء وآرائهم التي رأى أنها تخدم كتابه ومادته، وقد وظفها على سبيل التمثيل تارة والاستشهاد تارة أخرى، وما ميَّز أسلوبه في توظيف هذه الأقوال أننا وجدناه في بعض المواضع يعرضها ويحكم عليها؛ بل وقد يُرجح بينها أحيانا، ومن هنا حكمنا عليه بأنه لم يكتف بنقل وسَرد ما جاء به هؤلاء؛ بل قال على ما قالوه وأسس شخصيته الأصولية التي برزت في كتابه، ومن جملة العلماء الذين ذكر الشَّاوي آراءهم ومثَّل بها نجد:

أ-أبو العباس المبرد (ت286هـ):

---

[1] ينظر: يحي الشاوي، ارتقاء السيادة، المصدر السابق، ص78،79.

[2] ينظر: أبو القاسم الزجاجي، الإيضاح في علل النحو، تح:مازن مبارك، دار النفائس، بيروت، ط3، 1399هـ/1979م، ص64.

ذكر رأيه كمثال على خرق الإجماع، فقال:" كمنعِ المبرد تقديم خبر ليس مع تجويز أهل البلدين له"،[1] وما يُفهم من عبارة الشَّاوي أنَّ المبرد قد خرق إجماع أهل البلدين، وهذا ليس بالصحيح؛ إذ ذهب الكوفيون إلى أنه لا يجوز تقديم خبر ليس عليها وإليه ذهب أبو العباس المبرد من البصريين،[2]أي أنه خالف أهل مذهبه ولم يخرق الإجماع.

وفي موضع آخر قال:" وهل يصح الدور؟

أجازه المبرد، وعلل سكون الفعل بدفع توالي أربع متحركات، وعلل تحريك الضمير بسكون ما قبله علل ما قبله علل هذا بهذا، ثم دار فاعتل لهذا بهذا.

وأحسن منه ما فعله سيبويه، علَل جرِّ معمول اسم الفاعل ونصب معمول الصفة المشبهة بحمل كل على الآخر.

ومسألة المبرد ضعيفة؛ إذ الشيء لا يكون علَّة لنفسه فكيف يكون علة لغيره؟".[3]

ويظهر أنَّ الشَّاوي هنا استدل برأي المبرد تم رجح عليه رأي سيبويه مستعملا عبارة "وأحسن منه"، وبعدها حكم على رأي المبرد بالضعف.

وقال أيضا: "ومنها النص: ....وقول عمارة بن عقيل: إنه أوزن. أي: أثقل على النفس، أعني تنوين «سابق» مع نصب «النهارَ»، حين قيل له: ما تريد بقراءتك«ولا الليل سابق النهارَ»؟ قال أريد«سابق النهار»، فقيل: هلا قلته؟ فقال: لو قلته لكان أوزن، أي: أثقل على النفس".[4]

وعبارة"حين قيل له" تعود على المبرد وهذا الحوار دار بينه وبين عمارة بن عقيل لكن الشَّاوي لم يصرح باسمه، ونص المبرد هذا مثبت في شرح اللُّمع.[5]

ب-عبد الله بن نصر بن الخشاب(ت567هـ):

---

[1] يحي الشاوي، ارتقاء السيادة، المصدر السابق، ص56.

[2] ينظر:ابن الأنباري، الإنصاف في مسائل الخلاف، المصدر السابق، ص 138.

[3] يحي الشاوي، ارتقاء السيادة، المصدر السابق، ص77.

[4]المصدر نفسه، ص79.

[5] ينظر: عبد اللطيف الخطيب، معجم القراءات، دار سعد الدين للطباعة والنشر، (د.ط)، (د.ت.ط)، 7/ 488.

قال الشَّاوي في مَنع خرق الإجماع:" ومن تم قال ابن الخشاب: لو قيل: إنَّ من الشرطية لا محل لها من الإعراب، مثل أن لم يبعد، لكن مخالفة المتقدمين لا تجوز"،[1] ذكرَ ابن الخشاب هذا عندما كان بصدد الحديث عن إعراب من الشرطية حين قال:" ولو قيل إنها مبتدأ لا خبر له لكان قولاً، ولا يكسر هذا القول(...) وبعد فالاتباع أولى، وما قال به المتقدمون في تقديم الخبر حسن قوي"،[2]ونقله عنه الشَّاوي باختصار وتصرف.

وقال أيضا:"وعلَّة تحليل ذكرها ابن الخشاب وغيره"،[3] وكانت العلل التحليلية من جملة العلل التي علل بها ابن الخشاب في كتابه المرتجل.[4]

ج-أبو عثمان المازني(ت249هـ):

ذكره الشَّاوي على سبيل التمثيل في قوله:" فالأول نحو تعليل نصب نعت المنادى المبني بالحمل على الموضع، فينقص بوصف"إي" فيمنع، جرياً على مذهب من يرى جواز النصب كالمازني".[5]

ومثَّل لرأيه في موضع آخر قائلا:" ومما يشبه تداخل اللغات تركيب الأقوال، وهو إحداث قول ثالث في الفقه، كما وقع للمازني في تركيبه قولا من قوليّ يونس وسيبويه، حيث رد وصرف في تام الصيغة من نحو: يرى ويضع. فإنَّ يونس يرد ولا يصرف عكس ما لسيبويه، فعند يونس (يريئي)، وعند سيبويه(يري)، فيريئي-بالصرف والرد- مركب منهما ".[6]

د-أثير الدين أبو حيان الأندلسي(ت745هـ):

---

[1] يحي الشاوي، ارتقاء السيادة، المصدر نفسه، ص56.

[2] ينظر: أبو محمد عبد الله بن أحمد بن أحمد الخشاب، المرتجل في شرح الجمل، تح:علي حيدر، دمشق، 1392هـ/1972م، ص270،271.

[3] يحي الشاوي، ارتقاء السيادة، المصدر السابق، ص71.

[4] ينظر: أبو محمد عبد الله بن أحمد بن أحمد الخشاب، المصدر السابق، ص31.

[5] يحي الشاوي، ارتقاء السيادة، المصدر السابق، ص85.

[6] المصدر نفسه، ص59،60.

وَظَف الشَّاوي رأي الأندلسي قائلا:" وتفسير أبي حيان لها بـ(قُسِيّ) جمعُ قوس على فعولِ كفُرُوخٍ، ثم قلبت عينه للامه، وصار إلى قِسيّ"،[1] ثم عقَّب الشَّاوي على هذا بقوله: وقد خالف تفسيرها من ذَكَرها من المتقدمين.

هـ-الخليل بن أحمد الفراهيدي(ت170هـ):

ذكره في قوله:" وكألف آية حملها الخليل على أنها واوٌ إن أمكن غيره حتى يرد المبيّن"،[2]أَخذ الشَّاوي هذا المعنى من قول الخليل عن ألف آلاء "وتأسيس بنائها من تأليف واو بين همزتين".[3]

و-عبد الله بن أبي إسحاق الحضرمي(ت127هـ):

عَرض الشَّاوي مناظرته مع الفرزدق قائلا:" كذا قول الفرزدق:

وعينان قال الله كونا فكانتا فَعولان بالألباب ما تفعل الخمر

في مجلس ابن أبي إسحاق، فقال له: ما عليك لو قلت:فعولين؟، فقال الفرزدق:لو شئت أن أُسَبحَ لسَبحت، ونهض فلم يعرف أحد من المجلس ما أراد، ومراده لو نصب لاقتضى أن الله أمرهما بعد خلقهما أن تفعلا، والمراد هما يفعلان فكان تامة".[4]

ز-أبو جعفر الصَّفار(ت521هـ):

ذَكره الشَّاوي في قوله:"وقد تجتمع الأدلة كدخول الباء في خبر ما التميمية، لوجودها في أشعارهم ودخولها للنفي لا للنصب، بدليلِ دخولها بعد(ما) المكفوفة وبعد(هل) والإجماع نقله أبو جعفر الصَّفار"،[5]وتجلى هذا الإجماع الذي نقله الصَّفار في قول أبي حيان الأندلسي في التكميل:" وأما

[1] يحي الشاوي، ارتقاء السيادة، المصدر السابق، ص72.

[2] المصدر نفسه، ص106.

[3] ينظر: الفراهيدي، المصدر السابق، 97/1.

[4] يحي الشاوي، ارتقاء السيادة، المصدر السابق، ص80.

[5] المصدر نفسه، ص96.

الإجماع فقد نقله الصَّفار، قال: وأجمعوا على أن الباء تدخل على المرفوع والمنصوب فتقول:"ما زيد بمنطلق".[1]

ح-الإمام أحمد بن حنبل(ت241هـ):

ذكره في قوله:" وقد قال أحمد: كلام الشَّافعي في اللغة حجَّة ".[2]

ط-أبو زيد الأنصاري(ت215هـ):

ذكره في قوله:" وأبو زيد الأنصاري وهو أقواهم سماعاً من فصحاء العرب، وكان يقول: لا أقول قالت العرب إلا إذا سمعت من عجز بكر بن هوزان، وبني كلاب، وبني هلال، ومن أعالية السافلة وأسافلة العالية، وإلَّا لم أقل قالت العرب".[3]

ي-ابن عصفور الإشبيلي (ت663هـ):

ذكره الشَّاوي في قوله:" وأثبت ابن عصفور الواسطة فجعلها الملحون من كلام العرب".[4]

وفي قوله أيضا:" ولذا قيل- في حدِّه-: علم مستخرج بالمقاييس"،[5]وهذا التعريف لابن عصفور وإن لم يصرح الشَّاوي باسمه، وتتمته:" المستنبطة من استقراء كلام العرب الموصلة إلى معرفة أحكام أجزائه التي ائتلف منها".[6]

ك-الكسائي(ت189هـ):

قال الشَّاوي:" وقيل-في مدحه-: إنما النحو قياسٌ يتبع".[7]وهذا الشطر من بيت للكسائي وإن لم يصرح به الشَّاوي، وتتمته: وبه في كل أمر ينتفع.[8]

---

[5]أبو حيان الأندلسي، التذييل والتكميل في شرح التسهيل، تح: الأستاذ حسن هنداوي، دار القلم، دمشق، ط1، 1431هـ/2000م، 312/4.

[2] يحي الشاوي، ارتقاء السيادة، المصدر السابق، ص59.

[3] المصدر نفسه، ص114.

[4]المصدر نفسه، ص45.

[5]المصدر نفسه، ص61.

[6] ينظر: السيوطي، الاقتراح في علم أصول النحو، المصدر السابق، ص24.

[7] يحي الشاوي، ارتقاء السيادة، المصدر السابق، ص62.

[8] ينظر: السيوطي، الاقتراح في علم أصول النحو، المصدر السابق، ص78.

ل- كما جمع أقوال جملة من النحاة قائلا:" وكثيراً ما يقع للأخفش هذا، وكان أبو علي يقول: لا بد من النظر في مذاهبه فإنها كثيرة. وكذا وقع لأبي علي في (هيهات) قال مرة إنها اسم فعل، ومرة إنها ظرف، قال: وذلك على حسب ما يحضرني، وكان يقول لأبي عبد الله البصري: عجباً لهذا الخاطر في حضوره ومغيبه، وهذا يدل على أنه من عند الله، لكن لابد من تقدم النظر".[1]

م-عمر بن الخطاب-رضي الله عنه-:

أشار الشَّاوي إلى مقولة لعمر بن الخطاب في قوله:" كما نقل عن عمر رضي الله عنه أنَّ اشتغالهم بالجهاد أَتلَف الكثير من لغة العرب، فراجعوا بعد فشوِّ الإسلام فلم يجدوا إلا القليل".[2]

ولم يعرض هنا الشَّاوي لحديث عمر-رضي الله عنه-حرفياً وإنما أشار إليه وضمنه معنى كلام ابن سلام الجمحي حين قال:" قال ابن عون، عن ابن سيرين، قال: قال عمر بن الخطاب: «كان الشعر علم قوم لم يكن لهم علم أصح منه» فجاء الإسلام، فتشاغلت عنه العرب، وتشاغلوا بالجهاد وغزو فارس والروم، ولَهَت عن الشعر وروايته. فلما كثر الإسلام، وجاءت الفتوح، واطمأنت العرب بالأمصار، راجعوا رواية الشعر، فلم يُؤَولوا إلى ديوان مكتوب ولا كتاب(...)وذهب عليهم منه الكثير".[3]

ن- كما وَظف الشَّاوي في مواضع كثيرة من كتابه مجموعة من الأقوال والآراء غير المنسوبة لشخص بعينِه وإنما هي بحسب السياق الذي وردت فيه لجمهور النحاة أو علماء اللغة، موظفاً في ذلك عبارات مثل: قيل، جعلوا، عللوا، وقال قوم...إلخ، ونمثل لهذا بقوله:

"وقيل: على التحليل، أي رد كلِّ لغة إلى ما يليق بها

وقيل: يجوز بلا رد، فتكون مركبة

[1] يحي الشاوي، ارتقاء السيادة، المصدر السابق، ص110،111.

[2] المصدر نفسه، ص52.

[2]ينظر: محمد بن سلام الجمحي، طبقات فحول الشعراء، قرأه وشرحه: أبو فهد محمود محمد شاكر، دار المدني بجدة، ص25،26.

وقيل: يجوز بقيد عدم أدائه إلى مهمل.كالحبك".[1]

وقوله: "وعلَّلوا عدم القلب حيث وجد بالحركة، بناء على أنها بعد الحرف".[2]

وقوله: "فقيل: غير معتبر، فيعلل بالإصالة فيما سبق، فمجرد الطرد لا يكفي..."[3]

وقوله: "فقيل يؤخذ به، وقيل: لا؛ لما فيه من التحكم وترك القياس".[4]

وقوله: "وقيل: حجة؛ لأن دليل العلة اطرادها وسلامتها ..."[5]

وقوله: "وقال قوم: يجوز الفرض في بعض الصور، كأن يفرض تقديم الخبر في المفرد والجملة، والأوَّلون يمنعونه في الجواب وإن حاز في الدليل".[6]

المطلب الثاني: منهج أبي زكريا الشَّاوي في عرض الأصول النحوية:

لم يُصرِّح الشَّاوي بالأسس المنهجية التي اعتمدها في كتابه، إلا أنَّنا وبعد تفحصنا للكتاب استطعنا استخراج جملة من خصائصه المنهجية وترتيبها على النحو التالي:

1-الترتيب المنطقي والدقيق لعناوين الكتاب:

إن المتتبع للكتاب يكتشف أنَّ الشَّاوي قد رتب عناوينه ترتيباً منطقياً، ويبرز ذلك من خلال تعريفه لعلم أصول النحو حيث قال:"دلائله الإجماليَّة، وقيل معرفتها، والأصوليُّ: العارف بها، وبطرق استفادتها، ومستفيدها"،[7] فقد رَتب عناوينه وفقاً لهذا التعريف مُخصصاً الخمس كتب الأولى من كتابه للأدلة الإجمالية، جاعلاً لكل أصلٍ من الأصول الرئيسية كتاب باسمه ومرتباً إياها بحسب الأهمية فكان الكتاب الأول: في السَّماع، والكتاب الثاني: في الإجماع، والكتاب الثالث: في القياس، والكتاب الرابع: في الاستصحاب، والكتاب الخامس: في أدلة شتى وقد جَمَعَ فيه الأصول الفرعية،

---

[1] يحي الشاوي، ارتقاء السيادة، المصدر السابق، ص58.

[2] المصدر نفسه، ص77.

[3] المصدر نفسه، ص83.

[4] المصدر نفسه، ص103.

[5] المصدرنفسه، ص83.

[6] المصدر نفسه، ص94.

[7] المصدر نفسه، ص25.

أما الكتاب السادس فكان في: التعارض والترجيح، وهو ما سماه بطرق استفادتها، وآخرها الكتاب السابع: في أحوال مستنبطة، وقد أطلق عليه في التعريف مستفيدها، وبذلك يكون قد راعى الترتيب الذي أعطاه في التعريف.

أما من المواضيع ما كان له علاقة مباشرة بالأصول النحوية فقد خَصَّص له ما سماه "بالمقدمة "وفيها عشر مسائل اعتبرها مقدمات لهذا العلم، وإذا ما أردنا باجتهادنا تصنيف المجال اللغوي لكل مسألة من تلك المسائل العشر فسيكون كالتالي:

1-أ- أصول النحو: وهو مجال للمسألة الأولى : في تعريف أصول النحو.

1-ب-النحو: وهو مجال المسائل التالية: المسألة الثانية: في تعريف النحو، والمسألة السادسة: في الحكم النحوي وأنواعه، والمسألة السابعة: في الرخص النحوية واجتماعها، والمسألة العاشرة: الحكم النحوي خاص باللفظ المركب، وقد خصصنا لها هذا المجال لأنها تبحث في الأحكام الجزئية.

1-ج-فقه اللغة: وهو مجال للمسائل التالية: المسألة الثالثة: في تعريف اللغة وبيان وضعها، والمسألة التاسعة: في الكلام العربي والعجمي وعلامتهما.

1-د-الدلالة: وهي مجال للمسائل التالية: المسألة الخامسة: في الدلالة النحوية واجتماعها، وتحديداً الدلالة النحوية، ثم الدلالة الصوتية في المسألتين: الثالثة في مناسبة الألفاظ للمعاني، والثامنة في العوض والبدل والقلب، ومن هنا يمكن القول أنَّ الشَّاوي قد أدرك تقاطع علم أصول النحو مع غيره من العلوم اللغوية.

2- اعتماده نظام الفقرات :

اعتمد الشَّاوي في تحليل كتابه من أوله إلى آخره على نظام الفقرات، حيث جعل لكل كتاب من كتبه مجموعة فقرات عَرَض فيها أفكاره، وما ميَّز هذه الفقرات ما يلي :

أ-الدقة والاختصار في طرح المعلومة.

ب-التسلسل المعرفي لها .

ج-الربط بين كل فقرة وأخرى بأدوات الربط والإحالة خاصة الواو، وهذا ما جعلها تظهر متسقة في شكلها الأفقي ومنسجمة في شكلها العمودي، وكأنها نص واحد يحوي مجموعة من الأفكار الأساسية المنطوية تحت عنوان جزئي وهو: السماع مثلا أو القياس....الخ. ومن هنا يمكن القول أنَّ الشَّاوي قد طَبَق ومنذ ذلك الحين آليات اتساق النص وانسجامه وهي إحدى معايير النصية التي دعت إليها اللسانيات الحديثة.

وسنمثل لهذه المميزات التي عرضناها بقول الشاوي في كتاب السَّماع:

" والمراد به الكلام الذي اتفق على فصاحته ككلام الله، ونبيه –حيث تحقق أنه كلامه صلى الله عليه وسلم-ولم يحتج المحققون بالحديث، لجواز نقله بالمعنى، أو لجواز لحن قائله ممن ليس بفصيح.

وكلام العرب: والعرب المأخوذ عنهم هم الموثوق بعربيتهم، وهم قيس، وتميم، وأسد، ثم هذيل، وبعض الطائيين".[1]

بَدَت هاتان الفقرتان شديدتين في الدقة والاختصار، أَضف إلى ذلك تسلسلها في إعطاء المعلومة فقد بدأها بمفهوم السَّماع، ثم موارده ووجه الاستدلال بكل مورد في الوقت نفسه، مستعينا بأدوات الربط. ليشرع بعد هذا في إعطاء قواعد السَّماع فقرة بفقرة. وعلى هذا المنوال سار في عرض بقية الأصول.

3-عرضه المسائل الأصولية في شكل نقاط أو عناصر مختصرة:

اختصر الشَّاوي الكلام عن بعض المسائل الأصولية التي خصص لها العلماء قبله فصول ومباحث إلى عناصر مركزة القول وبيَّن موقفه منها في الوقت نفسه، بحيث أنه تلافى الحديث عن الجدل الحاصل حول كل مسألة إلى عرض موقفه واختياره من كل مسألة، وهذا إن دَل على شيء فإنما يدل على أنّ الكتاب تعلميّ، بحيث أعطى أكبر حجم معلوماتي في أقل عدد ممكن من الكلمات أو الجمل، ونمثل لهذه العناصر بأقوال الشَّاوي في المواضع التالية:

[1] يحي الشاوي، ارتقاء السيادة، المصدر السابق، ص48.

قال الشَّاوي:" ولا يقبل المرسل ولا المجهول، إلا ممن لا يتهم في إرساله ومجهوله، والصحيح جواز الإجازة".[1]

فيفهم من هذا أنه يشير للمسألة الأصولية وهي: الشواهد المرسلة والمجهولة القائل، إذ لم يعرض للجدل الحاصل بين العلماء حول قبولها ورفضها وحججهم،-كما فعل ابن الأنباري مثلا- وإنما بيَّن موقفه واختياره هو فقط، وهذه المسألة قد خصص لها الأصوليون قبله صفحات من كتبهم، فهذا ابن الأنباري قد تحدث عن هذا في الفصل الثامن: في قبول المرسل والمجهول،[2]والفصل التاسع: في جواز الإجازة.[3]

أما السيوطي قد تحدث عنها في فروع عنونها بـ: الفرع التاسع: في عدم الاحتجاج بكلام مجهول قائله،[4] والفرع العاشر: هل يقبل قول القائل:حدثني الثقة؟.[5]

وقوله أيضا: "ومن ثم لم يعتمد أشعار المولدين، وإن زعموا انتحاء سمت كلام العرب، لعدم الثقة بهم".[6]

فالمسألة الأصولية التي أشار إليها الشَّاوي هي: عدم الاستشهاد بأشعار المولدين وعَرَض لأسباب ذلك-وهو يبين في الوقت نفسه موقفه واختياره- وقد تحدث السيوطي عن هذا في الفرع الثامن: في عدم الاحتجاج بكلام المولدين.[7]

[1] يحي الشاوي، ارتقاء السيادة، المصدر السابق، ص54.

[2] ينظر:ابن الأنباري، لمع الأدلة في أصول النحو، المصدر السابق، ص90.

[3] ينظر: المصدر نفسه، ص92.

[4] ينظر: السيوطي، الاقتراح في علم أصول النحو، المصدر السابق، ص59.

[5] ينظر: المصدر نفسه، ص61.

[6] يحي الشاوي، ارتقاء السيادة، المصدر السابق، ص 51.

[7] ينظر: السيوطي، الاقتراح في علم أصول النحو، المصدر السابق، ص58.

وقوله أيضا: "وقد يضم العربي إلى لغته أخرى، فيحفظ الجميع فتختلف اللغات في اللسان الواحد، وقد يضمها ويبني على غير ما به ابتدأ، فتتداخل اللغات".[1]

يشير الشاوي هنا إلى عدة مسائل أصولية، جمعها وعَرَض موقفه المؤيد لها باستعمال أداة التحقيق قد، وهذه المسائل قد تحدث عنها ابن جني قبله في أبواب عنونها ب: "باب في تركيب اللغات"،[2] و"باب في أنَّ الفصيح يجتمع في كلامه لغتان فصاعدا"،[3] وتبعه في ذلك السيوطي وجعل لها فروعا وهي: الفرع السادس: في العربي الفصيح ينتقل لسانه،[4] والفرع السابع: في تداخل اللغات.[5]

4-استشهاده بالقرآن الكريم وقراءاته:

أَقَر الشَّاوي بحجية القرآن الكريم و قراءاته واعتبره أوَّل مورد من موارد السَّماع، وقد أكثر من الاستشهاد به في كتابه، وكانت لنا بعض الملاحظات حول منهجه في توظيف القرآن وقراءاته وهي:

4-أ-وجدناه في بعض المواضع يذكر المفردة محل الشاهد القرآني فقط، ولا يعرض لما قبلها وما بعدها مع أنَّ المبتغى قد لا يتضح بالمفردة الواحدة، بل يحتاج إلى معرفة ما قبله وما بعده، ومن ذلك قوله:

"منه قراءة حمزة لتواترها، كخفض « الأرحامِ » ونصب«أولادهم»....."،[6]والشاهد هنا في الأرحام فإنها معطوفة على لفظ الجلالة في قوله تعالى:«واتقوا الله»، وقرأها حمزة بالخفض

[1] يحي الشاوي، ارتقاء السيادة، المصدر السابق، ص 58.

[2] ينظر: ابن جني، المصدر السابق، 374/1.

[3] ينظر:المصدر نفسه، 370/1.

[4] ينظر: السيوطي: الاقتراح في علم أصول النحو، المصدر السابق، ص56.

[5] ينظر: المصدر نفسه، ص56.

[6] يحي الشاوي، ارتقاء السيادة، المصدر السابق، ص49.

عطفاً على الضمير المجرور في قوله تعالى:«الذي تساءلون به»، ووجها الخفض والنصب هنا قد لا يتضحان إلَّا بعرض العامل فيهما. وكذا هو الحال في نصب أولادهم.

4-ب- وفي مواضع أخرى يذكر الشاهد القرآني في سياق يظهره وكأنه مثال عادي أو مفردة عادية، بحيث أنَّ القارئ قد لا يفهم أنه بصدد شاهد قرآني،ونمثل لذلك بقوله:"كثر العلل موجبة، وقد تكون مجوِّزة كما في الإمالة، و واو أقتت....."،[1] و«أقتت» هنا مفردة قرآنية من قوله تعالى: «وإذا الرسل أقتت».[2]

وقوله أيضا:"وعلَّة مشاكلة: ك سلاسلا"،[3] وهو يمثل هنا بمفردة قرآنية من قوله تعالى:«سلسِلاً وأغلالاً».[4]

وما جعلنا نَعِيب هذا على الشَّاوي هو أننا وجدناه في مواضع يبرز الشاهد إذا كان آية قرآنية، ونمثل لذلك بقوله:"إذ لم نر عاملاً في الفعل يدخل عليه اللام، وقد قال تعالى:«ولسوف يعطيك ربك فترضى»"،[5] وبحسب رأينا هذا هو السياق الأنسب.

4-ج- أما في ما يخص القراءات القرآنية فإننا وجدنا أنَّ الشّاوي في مواضع لا يوثِّق القراءات بنسبها إلى أصحابها ويغفل عن هذا الأمر على الرغم من أهميته، ونمثل لذلك بقوله:"ومن ثم احتج بـ« لتفرحوا»"،[6] وهذه القراءة منسوبة ليزيد القعقاع.[7]

---

[1] يحي الشاوي، ارتقاء السيادة، المصدر السابق، ص72.

[2] سورة المرسلات، الآية11.

[3] يحي الشاوي، ارتقاء السيادة، المصدر السابق، ص71.

[4] سورة الإنسان، الآية4.

[5] يحي الشاوي، ارتقاء السيادة، المصدر السابق، ص101.

[6] المصدر نفسه، ص48.

[5] ينظر: أبو جعفر أحمد بن محمد بن اسماعيل النحاس، إعراب القرآن، اعتنى به الشيخ خالد العلي، دار المعرفة، بيروت، لبنان، ط2، 1429هـ/2008م، ص399.

وقوله:"وبأن أصل الله لاه شذ من قراءة «وهو الذي في السماء لاه»"،[1]وهذه القراءة منسوبة لعبد الله بن مسعود و يحي بن يعمر واليماني وجماعة.[2]

وقوله أيضا:" وعكسه نحو:«على أن يحيي الموتى»"،[3] والشاهد هنا في سكون الياء في يحيي، وهي قراءة منسوبة لطلحة بن سليمان والفياض بن غزوان.[4]

ووجدناه في موضع آخر ينسب القراءة لصاحبها لكن السياق الذي أورده الشَّاوي قد يوقع القارئ في الخطأ، ونمثل لهذا بقوله:"فيبطل الطعن في مواضع: منه قراءة حمزة لتواترها، كخفض«الأرحامِ»ونصب«أولادهم»، وتسكين لام «ثم لْيقطع»".[5]

يُفهم من عبارة الشَّاوي أن قراءة نصب أولادهم هي لحمزة، ولكن ليس كذلك بل هي لابن عامر وأهل الشام، وذكر الفراء أنها كذلك في مصاحف أهل الشام.[6]

5-استشهاده بالحديث النبوي:

كما هو معروف أن اللغويين العرب حينما بدأوا تدوين اللغة انصرفوا عن الاستشهاد بالحديث الشريف على قواعد النحو، وأسباب ذلك قد تعرض إليها الشَّاوي في حديثه عن مفهوم السماع حين قال:".....وكلام نبيه، حيث تحقق أنه كلامه-صلى الله عليه وسلم- ولم يحتج المحققون بالحديث؛ لجواز نقله بالمعنى؛ أو لجواز لحن قائله ممن ليس بفصيح"،[7] ويُفهم من هذا أنَّ الشَّاوي ممن أجازوا الاستشهاد بالحديث بشرط التحقق، ودليل ذلك استشهاده في كتابه بثلاث أحاديث تجلت في قوله:

---

[1] يحي الشاوي، ارتقاء السيادة، المصدر السابق، ص49.

[2] ينظر: ابن خالويه، مختصر في شواذ القرآن من كتاب البديع، مكتبة المتنبي، القاهرة، (د.ط)، (د.ت.ط)، ص137.

[3] يحي الشاوي، ارتقاء السيادة، المصدر السابق، ص67.

[4] ينظر: عبد اللطيف الخطيب، المرجع السابق، 200/10.

[5] يحي الشاوي، ارتقاء السيادة، المصدر السابق، ص49.

[6] ينظر: عبد اللطيف الخطيب، المرجع السابق، 554/2.

[7] يحي الشاوي، ارتقاء السيادة، المصدر السابق، ص47.

"وعليهما قوله صلى الله عليه وسلم «أو مخرجي هم؟» أمرفوع بموجود-وإن استحال ياء- أم بمحذوف؟".[1]

وقوله:" ومنها الإيماء: كقول النبي صلى الله عليه وسلم لقومٍ قالوا له: نحن بنو غيان -:«بل أنتم بنو رشدان».إشارة إلى زيادة الألف والنون".[2]

وقوله أيضا:" ولا ترد إحدى اللغتين بالأخرى، بل ترجح بموجب. وقد قال عليه الصلاة والسلام: «أنزل القرآن بسبع لغات كلها شاف كاف»".[3]

ويلاحظ أنَّ الشَّاوي قد وظف الأحاديث القِصَار والتي من المؤكد أنها من لفظه-صلى الله عليه وسلم-، ومن هنا فإنه يمكن القول أنَّ بوادر وإرهاصات التيار الوسطي للاستشهاد بالحديث قد تفطن لها الشَّاوي أيضا، إذ كان من جملة الأحاديث التي أكدوا حجية الاستشهاد بها الأحاديث القصار.

6-استشهاده بالشعر العربي:

إنَّ الاستشهاد بالشعر أمرٌ معروف عند النحاة والأصوليين، وقد قُسم الشعراء إلى طبقات وهي:

- الطبقة الأولى: طبقة الجاهليين.
- الطبقة الثانية: طبقة المخضرمين.

وقد أُتفق على الأخذ بشعر الطبقتين، ووجدنا أن الشَّاوي قد استشهد على مسائله الأصولية بشعرِ هؤلاء أمثال طرفة بن العبد، وعدي بن زيد، و ذو الإصبع العدواني، والشماخ بن ضرار....الخ.

---

[1] يحي الشاوي، ارتقاء السيادة، المصدر السابق، ص44.

[2] المصدر نفسه، ص80.

[3] المصدر نفسه، ص105.

-الطبقة الثالثة: طبقة الإسلاميين، وقد اختلف في الأخذ بشعر هؤلاء الطبقة والأصح الأخذ بها، وقد وجدنا أن الشَّاوي من الذين أخذوا بها، إذ استشهد بأبيات للفرزدق، ورؤبة بن العجاج، والمرار القفعسي....الخ.

-الطبقة الرابعة: طبقة المولدين، أجمع على عدم الأخذ بشعرِ هؤلاء، وهذا ما صرَّح به الشَّاوي في قوله:"ومن تم لم يعتمد أشعار المولدين، وإن زعموا انتحاء سمت كلام العرب؛ لعدم الثقة بهم".[1]

وكانت هناك بعض الملاحظات على منهج الشَّاوي في الاستشهاد بالشعر وهي:

6-أ- استغناؤه في كثير من المواضع عن ذكر قائل البيت الشعري، ولا يمكن إيعاز ذلك إلى عدم معرفته له فنحويٌ كالشَّاوي لا يُعقل أن يجهل قائل الأبيات المتعارف على صاحبها عند جمهور النحاة، وكان يكتفي بكلمة «بقوله» أو« قول الشاعر»، ونمثل لهذا بما أورده في قوله: "ويعارض بقوله:

ولكن نصفا لو سببت وسبني بنو عبد شمس بن مناف وهاشم".[2]

والبيت منسوب في المصادر للفرزدق.[3]

وقوله: "يكون الترجيح بكون الرواة في أحد الجهتين أكثر وأعلم، أو أحفظ، كما في قول الشاعر:

احْفَظْ حَدِيثاً كَما يَوماً تُحَدِّثُهُ عَنْ ظَهْرِ غَيْبٍ إذا سَائلٌ سَألا"[4]

والبيت منسوب لعدي بن زيد العبادي.[5]

وقوله أيضا: "فإن سمع لغتان من شخص كقوله :

وأَشْربُ الماءَ ما بي نَحوهُ عَطَشٌ إلا لأن عُيونَه سَيلُ وادِيها"[6]

---

[1] يحي الشاوي، ارتقاء السيادة، المصدر السابق، ص51.

[2] المصدرنفسه، ص89.

[3] ينظر: ابن الأنباري، الإنصاف في مسائل الخلاف، المصدر السابق، ص145.

[4] يحي الشاوي، ارتقاء السيادة، المصدر السابق، ص104.

[5] ينظر: ابن الأنباري، الإنصاف في مسائل الخلاف، المصدر السابق، ص406.

[6] يحي الشاوي، ارتقاء السيادة، المصدر السابق، ص59.

وهذا البيت رواه ابن جني عن قطرب.[1]

وقوله أيضا: "....أو بالتأويل في المتن، كأن يقال في قول الشاعر:

وممَّن وَلَدوا عَا مِرُ ذُو الطُولِ وذُو العَرْضِ "[2]

وهذا البيت قائله ذو الإصبع العدواني[3].

وفي موضع وجدنا أنَّ أسلوب الشَّاوي يبين أنه ينسب البيت لقائله ولكن ليس كذلك، وهذا في قوله: "وكذا في قول الفرزدق:

وَعينانِ قَالَ اللهُ كُونا فكانَتَا فَعُولان بِالألباب ما تَفْعَلُ الخَمْرُ"[4]

والبيت قائله ذو الرِّمة وقد أنشده الفرزدق في مجلس أبي إسحاق، وهذا ما كان يجدر بالشَّاوي الإشارة إليه.[5]

6-ب- اكتفاؤه في كثير من المواضع بذكر صدر البيت دون العجز أو العكس، ونمثل لذلك بقوله:

"وكذا إجماع العرب حجَّة، لكن إدراكه عسير لكثرة الاختلاف، وقد قيل في بيت للفرزدق:

..... وإذ ما مِثلَهم بَشَرُ"[6]

والبيت تتمته:

فأصبحوا قد أعاد الله نعمتهم إذ هم قريش وإذ ما مثلهم بشر[7]

---

[1] ينظر: ابن جني، المصدر السابق، 137/1.

[2] يحي الشاوي، ارتقاء السيادة، المصدر السابق، ص89.

3ينظر: بدر الدين محمود بن أحمد بن موسى العيني، المقاصد النحوية في شرح شواهد شروح الألفية، تح: علي محمد فاخر وأحمد محمد توفيق السوداني وعبد العزيز محمد فاخر، دار السلام للطباعة والنشر، ط1، 1431هـ/ 2010م، ص1840.

[4] يحي الشاوي، ارتقاء السيادة، المصدر السابق، ص80.

[5] ينظر: ابن جني، المصدر السابق، 302/3.

[6] يحي الشاوي، ارتقاء السيادة، المصدر السابق، ص57.

[3] السيوطي، شرح شواهد المغني، تح: أحمد ظافر كوجان، ذيل بتطبيقات وتصحيحات العلامة الشيخ محمد محمود ابن التلاميد التركزي الشنقيطي، جميع حقوق الطبع والنشر محفوظة إلى لجنة التراث العربي، ص237.

وقوله: "وضم ضمير دون صلة في نحو"

له زَجلٌ كأنَّه صوتُ حادٍ ..... "[1]

والبيت منسوب للشماخ بن ضرار، وعجزه: إذا طلب الوسيقة أو زمير.[2]

وقوله أيضا: "وكحمل الياء على الألف في نحو:

كأنَّ أيديهنَّ بالقاعِ القَرِقْ ....."[3]

والبيت منسوب لرؤبة وعجزه: أيدي نساء يتعاطين الورق.[4]

وليس هكذا فحسب بل قد يقتصر في مواضع على ذكر مفردة واحدة أو اثنتين من البيت المستشهد به، ونمثل لذلك بقوله:" وعكسه نحو:

..... ولا تَرَضَّاهَا....."[5]

وهذه المفردة هي من بيت لرؤبة وتتمته:[6]

إذا العجوز غضبت فطلق ولا ترضاها ولا تملق

وقوله أيضا:" ومنه ما يستحسن منبهة على الأصل كاستحوذ

..... وأَطوَلْتَ الصدُودَ..... "[7]

وهذا المقطع من بيت للمرار القفعسي وتتمته:[8]

صددت وأطولت الصدود وقلما وصال على طول الصدود يدوم.

وقوله أيضا: ".....فترجح رواية الرفع في:

---

[1] يحي الشاوي، ارتقاء السيادة، المصدر السابق، ص62.

[5] ينظر: أبو بشر عمر بن عثمان بن قنبر، كتاب سيبويه، تح: عبد السلام محمد هارون، مكتبة الخانجي بالقاهرة، ط3، 1408هـ/1988م، 30/1.

[3] يحي الشاوي، ارتقاء السيادة، المصدر السابق، ص67.

[4] ينظر: ابن جني، المصدر السابق، 291/2.

[5] يحي الشاوي، ارتقاء السيادة، المصدر السابق، ص67.

[6] ينظر: العيني، المصدر السابق، ص258.

[7] يحي الشاوي، ارتقاء السيادة، المصدر السابق، ص102.

[8] ينظر: العيني، المصدر السابق، ص1023.

.....أحضُرُ الوَغَى..... "[1]

وهذا المقطع من بيت لطرفة من معلقته، وتتمته:[2]

ألا أيها الزاجري أحضر الوغى وأن أشهد اللذات هل أنت مخلدي؟.

6-ج- اعتدَّ بالأشعار مجهولة النسبة- والتي لم تذكر مصادر اللغة قائلها- في الاستشهاد، ونمثل لذلك بقوله:" وكذا احتجَّ على إعمال الثاني بقوله:

جَفُوني ولم أجفُ الأَخِلَّاءَ ..... "[3]

لم تسم المصادر قائل البيت، وعجزه: لغير جميل من خليلي مهمل.[4]

وقوله أيضا: " كالاستدلال على مدِّ المقصور بقوله:

..... فَلا فقرٌ يدومُ ولا غِناءُ "[5]

وهذا البيت أيضا دون نسبة، ذكره أبو علي القالي في كتاب الممدود والمقصور ولم يعزه إلى أحد، وعجزه: سيغنيني الذي أغناك عني.[6]

6-د-أما فيما يخص بُحور هذه الأبيات فلم يذكرها الشَّاوي أبداً، مما يعني أنَّ العَروض لم ينل حظه من كتاب "ارتقاء السيادة".

وهذه الملاحظات حول استشهاد الشَّاوي بالشعر نختتمها بقولنا:

أن الشواهد الشعرية قد نالت الحظ الأوفر من كتاب "ارتقاء السيادة" إذا ما قارناها بغيرها من الشواهد القرآنية أو الأحاديث؛ إذ بلغ عددها ثمانية عشر بيتا شعريا، وثلاث عشرة آية قرآنية، وثلاثة آحاديث، فقد سار الشَّاوي في هذا على درب من سَبِقه من النحاة والأصوليين في كونهم

---

[1] يحي الشاوي، ارتقاء السيادة، المصدر السابق، ص105.

[2] ينظر:العيني، المصدر السابق، ص1885.

[3] يحي الشاوي، ارتقاء السيادة، المصدر السابق، ص89.

[4] ينظر: العيني، المصدر السابق، ص1018. ينظر: السيوطي، شرح شواهد المغني، المصدر السابق، ص874.

[5] يحي الشاوي، ارتقاء السيادة، المصدر السابق، ص90.

[6] ينظر: العيني، المصدر السابق، ص2024.

أعطوا للشعر أهمية بالغة وعناية خاصة؛وهذا نظرا للمكانة التي كان عليها منذ العصر الجاهلي، إذ قال فيه ابن سَّلام:" كان الشعر في الجاهلية عند العرب ديوان عِلمهم ومنتهى حِكَمهم به يأخذون وإليه يصيرون"،[1] والتي بقي عليها حتى بعد مجيء الإسلام، حيث جعلوا منه أداة لفهم القرآن الكريم، وفي هذا قال عبد الله بن مسعود:" إذا قرأتم شيئا من كتاب الله فلم تعرفوه فاطلبوه في أشعار العرب، فإنَّ الشعر ديوان العرب"،[2]وقال آخر:" الشعر ديوان العرب، وبه حفظت الأنساب، وعرفت المآثر، ومنه تعلمت اللغة العربية، وهو حُجَّة فيما أشكل من غريب كتاب الله جلَّ ثناؤه، وغريب حديث رسول الله–صلى الله عليه وسلم –وحديث صحابته والتابعين".[3]

7–استشهاده بالأمثال والآثار:

لم يخل كتاب "ارتقاء السيادة" من الأمثال والآثار العربية، وقد عرضَها الشَّاوي بأسلوب مختصر غاية الاختصار من جهة، ودون أن يحكيها أو ينسبها إلى قائلها من جهة أخرى، ونمثل لهذا بما يلي:

قوله:" وأثر عثمان وعائشة«ستقيمه»أُوِل بمخالفة لغة قريش....."[4]

اختصر هذا الأثر في كلمة واحدة وهي (ستقيمه)، وروايته كما يلي:" عن عبد الأعلى بن عبد الله بن عامر القرشي قال: لما فرغ المصحف أتى به عثمان فنظر فيه، فقال: قد أحسنتم وأجملتم أرى فيه شيئاً من لحن ستقيمه العرب بألسنتها".[5]

وقوله أيضا:" كتعليل النصب بجاء وعسى في نحو:«ما جاءتك حاجتك» و «عسى الغُوير أبؤسا»".[6]

---

[1] ابن سلام الجمحي، المصدر السابق، ص24.

[2] علاء عمار جواد، التمثيل النحوي في كتاب سيبويه، رسالة ماجيستير في اللغة العربية وآدابها، إشراف د جواد كاظم عناد، 1428هـ/2007م، ص11.

[3] علاء عمار جواد، المرجع السابق، ص12.

[4] يحي الشاوي، ارتقاء السيادة، المصدر السابق، ص49.

[5] محمد بن عمر سالم بازمول،القراءات وأثرها في تفسير الأحكام، لنيل درجة الدكتوراه في الشريعة الإسلامية، إشراف عبد الستار فتح الله سعيد، دار الهجرة للنشر والتوزيع،275/1.

[6] يحي الشاوي، ارتقاء السيادة، المصدر السابق، ص74.

استشهد بهذه الأمثال دون أن يحكيها أو يوجهها إلى قائليها، فـ «ما جاءتك حاجتك»" بتأنيث جاء وإلحاقه التاء ونصب حاجتك، أول من تكلم به الخوارج حين أتاهم ابن العباس يدعوهم للحق من قِبل عليه الصلاة والسلام".[1]

أما «عسى الغوير أبؤسا»فهذا مثل قالته الزبَّاء لقومها عند رجوع قُصير من العراق ومعه رجال وبات بالغوير في الطريق. وصار مثلا لكل شيء يُخاف أن يأتي منه شر.[2]

8-التمثيل للمسائل الإجمالية بالأحكام الجزئية:

تُعتبر هذه الخطوة من أهم الخطوات المنهجية التي اعتمدها الشَّاوي في عرض المسائل الأصولية، فلا يكاد يتحدث عن قضية من القضايا الإجمالية لعلم أصول النحو إلَّا ويمثل لها بالأحكام الجزئية أو التفصيلية، وقد استعمل في ذلك أدوات معينة منها: كما، ك، نحو، مثل....،ونمثل لهذا بما أورده عن أنواع العلل في قوله:

"...وعلة تشبيه: كإعراب الفعل وبناء الاسم، وعلة الفرق: كرفع الفاعل ونصب المفعول، وفتح نون الجمع وكسر نون المثنى، وعلة تنظير: كالكسر للساكن بالجزم حملاً على الجر، وعلة نقيض: كحمل لا على إن، وعلة حمل: كتذكير الفعل المؤنث حملاً على المعنى، نحو: «فمن جاءه موعظة»، وعلَّة وجوب: كرفع الفاعل، وعلَّة أولى: كتقديم الفاعل على المفعول..."[3]

وقوله: "والأصح جواز التعليل بعلتين، كقلب واو مسلمي؛ للاجتماع مع الياء؛ وللكسر اللازم لما قبل ياء المتكلم...."[4]

وقوله:" وتعارض العلل ضربان:.....

---

[1] ابن علي بن يعيش النحوي، شرح المفصل، صححه وعلق عليه جماعة من العلماء بعد مراجعته على أصول خطية بمعرفة مشيخة الأزهر المعمور، إدارة الطباعة المنيرة، 91/7.

[2] ينظر: أبو الفضل أحمد بن محمد النيسابوري، مجمع الأمثال، مؤسسة الطبع والنشر التابعة للأستانة الرضوية المقدسة، 477/1.

[3] يحي الشاوي، ارتقاء السيادة، المصدر السابق، ص70،71.

[4] المصدر نفسه، ص75.

واختلاف الموجب، كإعمال ما وإهمالها لشبهها بليس في نفي الحال..."[1]

وقوله في مسالك العلة:" منها الإجماع: كإجماعهم على علة تقدير الحركات بالتعذر والاستثقال في المقصور والمنقوص".[2]

وقوله:" القياس الجلي: كقياس حذف نون المثنى في صلة الألف واللام على حذف نون الجمع في صلتها؛ إذ هو المسموع".[3]

ونُفسر سبب إكثار الشَّاوي من التمثيل للمسائل الأصولية بأنه كان يهدف إلى أن يكون كتابه تعليمي تطبيقي أكثر من أنْ يكون نظري، وتكمن فائدة التمثيل في كونه "الجزئي الذي يذكر لإيضاح القاعدة النحوية، كما يفترض وجود متعلم يراد إيصال قوانين اللغة إليه".[4]

9-عنايته بالقياس:

تناول الشَّاوي في كتابه جميع الأصول النحوية الرئيسية منها والفرعية، وقد خصَّ لكل أصلٍ من الأصول الرئيسية كتاباً باسمه، أما الفرعية فقد جمعها في كتاب واحد كما سبق وأسلفنا، وصحيح أنها مُرتبة بحسب الأهمية على هذا النحو: سماع، إجماع، قياس، واستصحاب حال، إلا أننا لاحظنا أن أكثر أصل نال نصيبه من التحليل وفي أكبر عدد من صفحات الكتاب هو: القياس وتحديداً في خمس وثلاثين صفحة، أما السَّماع فقد خصص له ثماني صفحات، وأربع صفحات للإجماع، وصفحتان للاستصحاب.

وعلى الرغم من أنه قد عمد في كتابه هذا إلى الاختصار إلا أنه لم يُؤْثر الحديث عن القياس وأنواعه وأركانه، وهذا ليس بالجديد فلطالما اهتم النحاة والأصوليون بالقياس، وتحمسوا له تحمساً شديداً وقد حذا الشَّاوي حذوهم في ذلك، فهذا ابن جني قال عنه:" مسألة واحدة من القياس أَنبل وأنبه من كتاب لغة عند عيون الناس، ويحكى عن أستاذه الفارسي قوله: أخطئ في خمسين مسألة

---

[1] ينظر: يحي الشاوي، ارتقاء السيادة، المصدر السابق، ص77.

[2] المصدر نفسه، ص79.

[3] المصدر نفسه، ص95.

[4] ينظر: علاء عمار جواد، المرجع السابق، ص6.

من اللغة ولا أخطئ في واحدة من القياس"،[1] وليس هذا فحسب، بل ولأهميته ألَّف فيه النحويون كتباً مستقلة وإن كان بعضها لم يصلنا كالقياس ليونس بن حبيب، والمقاييس في النحو للأخفش الأوسط، والقياس لهشام الضرير....الخ.

ويُشير الشَّاوي إلى نُفوذ القياس في النحو العربي بعبارات تترجم مقدار عنايته به تجلت في قوله:" وهو مُعظم مسائل النحو، ولذا قيل -في حده-:علم مستخرج بالمقاييس، وقيل-في مدحه- : إنما النحو قياس يتبع. وقوله أيضا: فلا يتحقق إنكار القياس في النحو؛ إذ هو أغلب، فإنكاره إنكاره. وقوله: ولولا القياس لانسد باب النحو".[2]

كما لاحظنا أيضاً أن أكثر ركن من أركان القياس قد فصل فيه الشَّاوي الحديث هو ركن العلَّة، حيث عرض لأنواعها وقوادحها ومسالكها ولم يختصر منها شيئاً، وهذا يدل على وعيه بأن "الكلام عن العلَّة النحوية قديم قِدَم النحو العربي، فقد ظهر تحديداً مع الخليل وسيبويه، ثم تطور إلى التعليل المنطقي في عَهد ابن السرَّاج وعلى يد الزَّجاج، ثم جاء دور التعليل الأصولي لدى ابن جني وابن الأنباري والسيوطي ومن بعدهم"،[3] وصولاً إليه.

10- إبداء رأيه في مسائل كتابه :

تُعتبر هذه الخاصية من أهم الخصائص التي ميزت المنهج العام للشَّاوي، حيث أنه لم يقف على عرض ما قاله الأصوليون حول مسائل علم أصول النحو ولا ما حلله النحاة حول الجزئيات العامة، بل كانت له مواضع أبدى فيها رأيه واختياراته وأبرز فيها نظرته الأصولية، مستعملاً في ذلك كلمات منها: وهو عندي، أجيب، قلت، والأصح، والصحيح، لا يجوز، وهذا غريب ...الخ، ونمثل لهذه المواضع بقوله:

---

[1] محمد عيد، أصول النحو العربي في نظر النحاة ورأي ابن مضاء وضوء علم اللغة الحديث، عالم الكتب، ط4، 1989م، ص17.

[2] يحي الشاوي، ارتقاء السيادة، المصدر السابق، ص61،62.

[3] ينظر: سامي عوض، يوسف عبود، موقف النحويين العرب من التعليل النحوي حتى القرن السادس هـ، مجلة جامعة تشرين للبحوث و الدراسات العلمية، مجلد36، العدد5، 2014م، تاريخ الإيداع 2014/03/26، ص14.

"وجعلوا من الأول الجمع بين الألفين للزوم وقوع الألف بعد السكون، وهو عندي من الثاني..."[1]

وقوله:" وثبوت الحُكم في محل النص قيل به، وقيل بها، وألزم الأول فقد العلَّة فلا يمكن الإلحاق، وأجيبُ بأنها موجودة. لكنها لا يستند إليها لضعفها".[2]

وقوله:" والأصح جواز التعليل بعلتين...."[3]

وقوله:"...والجواب بإبداء العلة في الموضع الذي منعت منه في أصل أو فرع".[4]

وقوله:"....والصحيح جواز الإجازة ".[5]

وقوله:"ويصح التعليل بعلتين متضادتين لحكمين متضادين في محل واحد".[6]

وقوله: "قلت : هذا عكس ما قيل. إذ فيه تخلف الحكم عن العلة"[7]

وقوله:" وعللوا عدم القلب حيث وُجد بالحركة، بناء على أنها بعد الحرف، فهي كألف جواد، مانعة من قلب حرف العلة، وهو مأخذ غريب!"[8]

وقوله:" ومنه رحمان ولحيان يصرف، وهو الصحيح، حملا على الأصل".[9]

وقوله أيضا:" فإن تعارض قياسان عمل بأرجحهما، فعمل إن في الخبر أرجح من دعوى الكوفيين اختصاص عملها بالاسم، لمخالفته الأصول بلا فائدة، فلا يجوز".[10]

وقوله عن استصحاب الحال:"...وهو معتبر..."[11]

---

[1] يحي الشاوي، ارتقاء السيادة، المصدر السابق، ص73.

[2] المصدر نفسه، ص73.

[3] المصدر نفسه، ص75.

[4] المصدر نفسه، 91.

[5] المصدر نفسه، ص54.

[6] المصدر نفسه، ص76.

[7] المصدر نفسه، ص75.

[8] المصدر نفسه، ص76.

[9] المصدر نفسه، ص107.

[10] المصدر نفسه، ص105.

[11] المصدرنفسه، ص97.

11-توظيف آراء المذهبين الكوفي والبصري:

كما عرفنا سابقاً أنَّ موضوع كتاب"ارتقاء السيادة" هو الأصول النحوية، إلَّا أنه قد ضم في كثير من صفحاته الحديث عن المذهب البصري والكوفي والمسائل الخلافية بينهما، وهذا على حسب رأينا أمرٌ طبيعي؛ لأنَّ الحديث عن أصول النحو لا يمكن أن ينفك عن آراء المذهبين البصري والكوفي، وأدلة ذلك أنَّ الإجماع الذي هو أحد الأصول الرئيسية عرَّفه الشَّاوي ومن سَبقِه من الأصوليين بأنَّه:" إجماع نحاة أهل البلدين"، وكذا السماع فقد انبنت أغلب قواعده على آراء المذهب البصري الذي كان له الأسبقية في إرساء قواعد العربية عامة والنحو خاصة، قال ابن سَّلام:"كان لأهل البصرة في العربية قدمة، وبالنحو ولغات العرب عناية"،[1] وليس هذا فحسب بل جَعل الشَّاوي ومن سَبِقَهُ من شُروط المستنبط لهذا العلم أن يكون عارفاً بالخلاف، حيث قال:"... وعالماً بالخلاف كيلا يُحدث قولاً زائداً على القول بامتناعه".[2]

وقد وظف آراء المذهبين في الشرح والتمثيل لمسائل هذا العلم، وكان له منهجية خاصة في ذلك جمعناها في فكرتين هما:

أ-إذا كانت المسألة الأصولية التي هو بصددها تقتضي عرض الخلاف الحاصل بين المذهبين وحجَّة كل منهما فإنه يفعل ذلك.

ب-أما إذا كانت المسألة الأصولية لا تقتضي ذلك فإنه يكتفي بالتمثيل لرأي المذهب الذي يخدم الموضع سواء بصرياً كان أم كوفياً.

ونمثل للفكرة الأولى بقوله:

"ومنها القول بالموجب:....كأنْ يستدل البصري على تقديم الحال على العامل المتصرف بمعمول المتصرف غير الحال، فيقول الكوفي: نعم، بشرط إضمار ذي الحال، فيُجيب البصري بقوله: عنيت

[1] ينظر: ابن سلام الجمحي، المصدر السابق، ص12.

[2] يحي الشاوي، ارتقاء السيادة، المصدر السابق، ص115.

بالدليل ما وقع فيه الخلاف....."،[1] وهذا الخلاف عرضه ابن الأنباري في كتاب الإنصاف في المسألة 32: في تقديم الحال على العامل.[2]

وقوله أيضا:" كذا المعارضة بمنع ظهور الدلالة كقول البصري: المصدر أصلاً أُخِذ من اسمه؛ إذ هو موضع صدور الفعل، فيقول الكوفي: الفعل أصل، والمصدر كالمركب، فالمصدر بمعنى المصدور، فالمصدور مصدور عن الفعل"،[3] عَرض ابن الأنباري هذا في المسألة29: في الفعل أيهما مشتق من صاحبه.[4]

وقوله:" ومنها فساد الوضع:.....كأن يقول الكوفي: إنما جاز التعجب من البياض والسواد دون غيرهما لأنهما أصل الألوان، فيقول البصري: إنما امتنع في الألوان للزومها، واللزوم في الأصل أبلغ"،[5] عَرَضَ ابن الأنباري هذا في المسألة16: في التعجب من البياض والسواد.[6]

وقوله:"....مثلا يستدل الكوفي على إعراب الأمر: بأنَّ المضارع زال استصحاب حال بنائه بشبهه الاسم، والأمر متقطع منه فيعرب، فيجيب البصري: بمنع كونه متقطعا منه، فما توهمه دليلاً لم يثبت، والأصل في الأفعال البناء، فنتمسك بالأصل استصحاباً للحال"،[7]عرض ابن الأنباري هذا في المسألة75: في الأمر دون لام هل هو معرب أو مبني؟.[8]

أما الفكرة الثانية فنمثل لها بقوله:

" وكذا يُعارض النقل باختلاف الرواية، كالاستدلال على مدِّ المقصور بقوله:

[1] يحي الشاوي، ارتقاء السيادة، المصدر السابق، ص88.

[2] ينظر: ابن الأنباري، الإنصاف في مسائل الخلاف، المصدر السابق، ص274.

[3] يحي الشاوي، ارتقاء السيادة، المصدر السابق، ص90.

[4] ينظر: ابن الأنباري، الإنصاف في مسائل الخلاف، المصدر السابق، ص256.

[5] يحي الشاوي، ارتقاء السيادة، المصدر السابق، ص90.

[6] ينظر: ابن الأنباري، الإنصاف في مسائل الخلاف، المصدر السابق، ص188.

[7] يحي الشاوي، ارتقاء السيادة، المصدر السابق، ص98.

[8] ينظر: ابن الأنباري، الإنصاف في مسائل الخلاف، المصدر السابق، ص478.

..... فلا فقرٌ يدوم ولا غِناءُ"[1]

استدل الشَّاوي هنا على جواز مدِّ المقصور في الضرورة الشعرية وهذا مذهب الكوفيين.[2]

وقوله:" كأن يقال:لا تعمل حروف الجر محذوفة دون عوض"،[3] وهذا ما ذَهب إليه البصريون في مسألة عمل حروف الجر بلا عوض.[4]

وقوله أيضا:" كما في قول الشاعر:

احفظ حديثاً كما يوم تحدثه عن ظهر غيب إذا سَائل سَألا

رواه الكوفيون بالنصب عن المفضل بن سلمة....."[5]

استدل الشَّاوي برأي الكوفيين في إعمال كما حيث تنصب المضارع فإذا حيل بينهما رفعته.[6]

12-المقارنة بين أصول النحو وأصول الفقه:

إنَّ المتتبع للكتاب يظهر له جلياً محاولات الشَّاوي إبرازه للقارئ تأثر علم أصول النحو بأصول الفقه، فقد كان يعمد إلى المقارنة والتشبيه بينهما في مواضع عدة، ونمثل لها بقوله:

"وعلل الفقه أمارات فيصح تخلفها، وعلل النحو أقرب منها فهي غير مدخولة، وحيث لا تظهر العلة فيقال في النحو مسموع والفقه تعبد".[7]

وقوله:"... ولا يعد نقضا للإجماع، إذ لا أقول أجمع عليه، وإنما هو مسكوت عنه، وقد جاز في الفقهيات..."[8]

---

[1] يحي الشاوي، ارتقاء السيادة، المصدر السابق، ص90.

[2] ينظر: ابن الأنباري، الإنصاف في مسائل الخلاف، المصدر السابق، ص665.

[3] يحي الشاوي، ارتقاء السيادة، المصدر السابق، ص97.

[4] ينظر: ابن الأنباري، الإنصاف في مسائل الخلاف، المصدر السابق، ص398.

[5] يحي الشاوي، ارتقاء السيادة، المصدر السابق، ص104.

[6] ينظر: ابن الأنباري، الإنصاف في مسائل الخلاف، المصدر السابق، ص532.

[7] يحي الشاوي، ارتقاء السيادة، المصدر السابق، ص69.

[8] المصدر نفسه، ص60.

وقوله:" والضرورة ليست من الشَّاذ، فإذن يقاس عليها فيها، كرخص الفقه فإنها مقيسة فيها".[1]

وقوله أيضا:" وإذا تعارض أصل وغالب قدم الأصل، على الأصح كما في الفقه..."[2]

13-اعتماده الترتيب العددي :

رتب الشَّاوي في مواضع كثيرة عناصر كتابه ترتيباً عددياً، وهذا إن دل على شيء فإنما يدل على سعيه إلى الطرح العلمي والمنظم للمعلومة، ونمثل لهذا بقوله:

"ويُحمل الفرع على الأصل كما يُحمل النظير على النظير وهما قياس المساوي، ويُحمل الأصل على الفرع، وهو قياس الأولى، والضد على الضد، وهو قياس الأدون.

فالأول-كحمل الجمع على المفرد إعلالاً وتصحيحاً.....

والثاني-إما لفظاً:.....

والثالث-كإعلال المصدر لإعلال فعله.

والرابع-كالجزم بـ(لن) حملاً على(لم).....[3]"

وقوله: "والعلة بسيطة ومركبة:

فالأول-كالجوار والاستثقال والمشابهة.

والثاني-كقلب واو ميزان.....[4]"

وقوله أيضا:" ومنها عدم التأثير: (...) فالأول كقولك: امتنع صرف(حبلى) لألف التأنيث المقصورة-والثاني كقولك: همز أوائل.....[5]"

---

[1] يحي الشاوي، ارتقاء السيادة، المصدر السابق، ص63.

[2] المصدر نفسه، ص107.

[3] ينظر: المصدر نفسه، ص65،66،67.

[4] ينظر: المصدر نفسه، ص74.

[5] ينظر: المصدر نفسه، ص86،87.

وقوله:"....كتعليل بناء (حذامِ) المنقوضِ بإعراب (آذربيجان)، وفي الأول التعريفُ والتأنيث والعدل، وفي الثاني العِلميَّة والعُجمَة والتأنيث والتركيبُ".[1]

ونستنتج من هذا كله أنَّ الشَّاوي كانت له منهجيته وبصمته الخاصة في عرضِ مادة أصول النحو، ومسلكه في تناولها هو مسلك أهل العلم، في أساليبهم من حيث الروح العلمية. وكونه قد اعتمد على من سبقه وأخذ عنهم فهذا لا يقلل من شأن جهوده، وينقص من حجم كتابه شيئاً، إذ أنَّ العلوم كلها مبنية على التراكمية ولا يمكن لأي عالم أن ينطلق من فراغ.

[1] يحي الشاوي، ارتقاء السيادة، المصدر السابق، ص84.

خاتمة

خاتمة:

لقد انتهت بنا دراسة منهج أبي زكريا يحي الشاوي في كتاب ارتقاء السيادة إلى جملة من النتائج أهمها:

1-يعد كتاب ارتقاء السيادة في علم أصول النحو جهداً-لا يمكن إنكاره- يضاف إلى المؤلفات التي نظَّرت لعلم أصول النحو، وحلقة وصل مع من سبقه من الكتب الأصولية ومَن جاء بعده.

2- اعتدَّ الشاوي بجميع الأصول النحوية الرئيسية منها والفرعية؛ أي أنه جمع الأصول التي قال بها ابن جني وابن الأنباري قبله، وبهذا يكون قد حذا حذو السيوطي في عدد هذه الأصول وترتيبها.

3-دأب الشاوي في عرضه للأصول النحوية إلى الاختصار الشديد؛ حيث طرح جل المسائل الأصولية في شكل عناصر مركزة القول مبرزا اختياره هو فقط ومستغنيا عن كل جدل أو تفصيل تطرق له الأصوليون قبله.

4-أكثر الشاوي من خاصيتي التمثيل و الاستشهاد لجل مسائله الأصولية وهذا دليل على أنه أراد بكتابه أن يكون تعليمي تطبيقي أكثر منه نظري.

5-سعى الشاوي خلال مرحلة عرضه لمادة كتابه إلى إبراز العلاقة بين علم أصول النحو وعلم أصول الفقه من خلال لجوئه دوما إلى المقارنة والتشبيه بين العلمين في مواضع كثيرة.

6- لم يكتفي الشاوي بنقل ما قاله الأصوليون قبله عن علم أصول النحو فحسب، بل كانت له جملة من الآراء المستقلة وبعض الترجيحات بين آراء سابقيه والتي أبرزت شخصيته العلمية ونظرته الأصولية.

7-عرض الشاوي مادة علم أصول النحو بشكل علمي ودقيق ودليل ذلك اعتماده الترتيب العددي في مواضع كثيرة من الكتاب، أضف إلى ذلك ترتيبه للأصول النحوية في أبواب كتابه بحسب ترتيبها في تعريفه لعلم أصول النحو.

8-اعتمد الشَّاوي في تحرير مادة كتابه على جملة من المصادر المتنوعة، والتي كانت له عونا ومرجعية سواءً على مستوى الاستشهاد أو الإقناع أو طرح الآراء المختلفة، وكان مُوفَّقا إلى حدٍ بعيد في اختياره لمصادره؛ إذ اعتد بما كان له علاقة مباشرة بموضوع كتابه لا غير.

9- اجتهد الشَّاوي في محاولته الإحاطة بالمسألة الأصولية وما يتعلق بها من أحكام بأسلوب مختصر اختصارا غير مخل، يفيد من كان له اطلاع مسبق على دقائق علم أصول النحو؛ إذ يعينه على التذكر منذ الوهنة الأولى من القراءة، أما من كان مبتدئاً في هذا العلم أو حديث العهد به فقد لا يعينه هذا الاختصار؛ بل يحتاج إلى نوع من التفصيل.

قائمة المصادر والمراجع

قائمة المصادر والمراجع:

القرآن الكريم رواية ورش عن نافع.

أ- المصادر:

1-أحمد ابن فارس، معجم مقاييس اللغة، تح: محمد هارون، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، (د.ط)، 1399هـ/1979م.

2-أحمد بن قاسم البوني الدرة المصونة في علماء وصلحاء بونة، تح: سعيد بوفلاقة، منشورات بونة للبحوث والدراسات، عنابة، الجزائر، ط1، 1428هـ/2007م.

3-أحمد بن محمد بن علي الفيومي المقري، المصباح المنير في غريب الشرح الكبير، تح: عبد العظيم الشناوي، دار المعارف، القاهرة، ط2، (د.ت.ط).

4-اسماعيل باشا البغدادي، هديةالعرفين، مؤسسة التاريخ العربي، دط، دت ط.

5-بدر الدين محمود بن أحمد بن موسى العيني، المقاصد النحوية في شرح شواهد شروح الألفية، تح: علي محمد فاخر وأحمد محمد توفيق السوداني وعبد العزيز محمد فاخر، دار السلام للطباعة والنشر، ط1، 1431هـ/ 2010م.

6- أبو البركات ابن الأنباري، الإغراب في جدل الإعراب، تح: سعيد الأفغاني، دار الفكر، دمشق، ط1، 1377هـ/1957م.

7- أبو البركات ابن الأنباري، الإنصاف في مسائل الخلاف، تح: جودة مبروك محمد مبروك، راجعه: رمضان عبد التواب، الناشر مكتبة الخانجي، القاهرة، ط1، (د.ت.ط).

8- أبو البركات ابن الأنباري، لمع الأدلة في أصول النحو، تح: سعيد الأفغاني، دار الفكر،دمشق، ط1، 1377هـ/1957م.

9- أبو بشر عمر بن عثمان بن قنبر، كتاب سيبويه، تح: عبد السلام محمد هارون، مكتبة الخانجي بالقاهرة، ط3، 1408هـ/1988م.

10-بكر بن محمد بن سهيل بن السراج النحوي البغدادي، الأصول في النحو، تح: د عبد الحين الفتلي، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط3، 1417هـ/1996م.

11- أبو جعفر أحمد بن محمد بن اسماعيل النحاس ، إعراب القرآن، اعتنى به الشيخ خالد العلي، دار المعرفة، بيروت، لبنان، ط2، 1429هـ/2008م.

12-جلال الدين السيوطي، الاقتراح في أصول النحو، تح: عبد الحكيم عطيَّة، دار البيروتي، ط2، 1427هـ/2006م.

13-شرح شواهد المغني، تح: أحمد ظافر كوجان،ذيل بتطبيقات وتصحيحات العلامة الشيخ محمد محمود ابن التلاميد التركزي الشنقيطي، جميع حقوق الطبع والنشر محفوظة إلى لجنة التراث العربي.

14- أبو حيان الأندلسي، التذييل والتكميل في شرح التسهيل، تح: الأستاذ حسن هنداوي، دار القلم، دمشق، ط1، 1431هـ/2000م.

15- ابن خالويه، مختصر في شواذ القرآن من كتاب البديع، مكتبة المتنبي، القاهرة.

16-الخليل بن أحمد الفراهيدي، كتاب العين مرتبا على حروف المعجم، تح: عبد الحميد هنداوي، منشورات دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط1، 1424هـ/2003م.

17- أبو زكريا يحي بن محمد، ارتقاء السيادة في علم أصول النحو،تح: عبد الرزاق عبد الرحمان السعدي، دار الأنبار، العراق، ط1، 1411هـ/1990م.

18- المحاكمات بين أبي حيان وابن عطية والزمخشري- اعتراضات أبي حيان الأندلسي صاحب تفسير البحر المحيط على الإمامين ابن عطية والزمخشري في تفسيرهما، تح: محمد عثمان ،دار الكتب العلمية، بيروت لبنان،د ط.

19-عبد الحي بن عبد الكبير الكتاني باعتناء الدكتور إحسان عباس، فهرس الفهارس والأثبات ومعجم المعاجم والمشيخات والمسلسلات، دار الغرب الإسلامي، بيروت،ط2 ،1402هـ/1982م، 1132/1.

20-عبد الملك بن حسين بن عبد الملك الشافعي العاصمي المكي،سمط النجوم العوالي في أنباء الأوائل والتوالي،تح: السيخ عادل أحمد عبد الموجود والشيخ علي محمد معوض، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط1، 1419هـ/1998م.

21- أبو الفتح عثمان ابن جني ، الخصائص، تح: محمد علي النجار، دار الكتب المصرية،(د.ط)، (د.ت.ط).

22-فخر الدين الرازي، مختار الصّحاح، مكتبة لبنان، (د.ط)، 1986م.

23- أبو الفضل أحمد بن محمد النيسابوري أبي الفضل أحمد بن محمد النيسابوري، مجمع الأمثال، مؤسسة الطبع والنشر التابعة للأستانة الرضوية المقدسة.

24- أبو الفضل محمد خليل بن علي بن محمد المرادي، سلك الدرر في أعيان القرن الثاني عشر، ضبطه وصححه:محمد عبد القادر شاهين، دار الكتب العلمية،بيروت لبنان

25- أبو القاسم الحفناوي، تعريف الخلف برجال السلف، مطبعة بيير فونتانة الشرقية في الجزائر، الجزائر،1324هـ/1906م.

26- أبو القاسم الزجاجي، الإيضاح في علل النحو،تح: د مازن مبارك، دار النفائس، بيروت، ط3، 1399هـ/1979م

27-مجمع اللغة العربية، المعجم الوسيط، مكتبة الشروق الدولية، ط4، 2004.

28-محمد ابن سلام الجمحي، طبقات فحول الشعراء، قرأه وشرحه: أبو فهد محمود محمد شاكر، دار المدني بجدة.

29-محمد أمين بن فضل الله بن محب الدين بن محمد المحبي،خلاصة الأثر في أعيان القرن الحادي عشر،(دط)،(د ت ط).

30- نفحة الريحانة ورشحة طلاء الحانة، (دط)، (دت ط).

31-محمد بن عبد الباقي الحنبلي البعلي الدمشقي، مشيخة أبي المواهب الحنبلي، تح: محمد مطيع الحافظ، دار الفكر المعاصر، بيروت، لبنان، ط1 ،1410هـ/1990م.

32-محمد بن يعقوب الفيروزآبادي مجد الدين، القاموس المحيط، تح: مكتب تحقيق التراث في مؤسسة الرسالة بإشراف محمد نعيم العرقسوسي، مؤسسة الرسالة، بيروت، لبنان، ط8، 1426هـ/2005م.

33-محمد عبدالله بن أحمد بن أحمد الخشاب، المرتجل في شرح الجمل، تح: علي حيدر، دمشق، 1392هـ/1972م

34-موفق الدين بن يعيش النحوي ، شرح المفصل، صححه وعلق عليه جماعة من العلماء بعد مراجعته على أصول خطية بمعرفة مشيخة الأزهر المعمور، إدارة الطباعة المنيرة.

ب- المراجع:

1-إبراهيم عبد الله رفيده، النحو وكتب التفسير، الدار الجماهيرية للنشر والتوزيع والإعلان، ط1، 1982م.

2-أحمد نحلة، أصول النحو العربي، دار العلوم العربية، بيروت، لبنان، ط1، 1407هـ/1787م.

3-بوزيد طبطوب، محاضرات في أصول النحو، كلية الآداب واللغات، 2016/2015م.

4-حامد ناصر الظالمي، أصول الفكر اللغوي في دراسات القدماء والمحدثين(دراسة في البنية والمنهج)، (د.د.ط)، بغداد، ط1، 2011م.

5-حسان تمام، الأصول(دراسة إبستمولوجية للفكر اللغوي عند العرب)، عالم الكتب، القاهرة، (د.ط)، 1420هـ/2000م.

6-سعيد الأفغاني، في أصول النحو، مطبعة جامعة دمشق، دمشق، ط3، 1964م.

7-شوقي ضيف، المدارس النحوية، دار المعارف، القاهرة، ط7،(د.ت.ط).

8-عادل نويهض، معجم أعلام الجزائر من صدر الإسلام حتى العصر الحاضر،مؤسسة نويهض الثقافية للتأليف والترجمة والنشر،بيروت لبنان،ط2 ،1400هـ/1980م.

9-عبد الكريم بن محمد، مطبوعة دروس مقاييس أصول النحو، كلية الآداب واللغات، جامعة محمد البشير الإبراهيمي، برج بوعريريج، 2017/2016م.

10-عبد اللطيف الخطيب ، معجم القراءات، دار سعد الدين للطباعة والنشر،(د.ط)، (د.ت.ط).

11- عصام عيد فهمي أبو غربيَّة، أصول النحو عند السيوطي بين النظرية والتطبيق، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، ط1، 2006م.

12-عمر رضا كحالة ، معجم المؤلفين-تراجم مصنفي الكتب العربية-مؤسسة الرسالة، صنعاء، ط1، 1424هـ/2003م.

13-فوزية لزغم، مسؤول عن فريق الإختصاص ماستر تاريخ المغرب العربي الحديث والمعاصر، الإجازات العلمية لعلماء الجزائر العثمانية 1518_1830، المكتبة الجزائرية للدراسات التاريخية.

14-القاسم سعد الله، تاريخ الجزائر الثقافي، دار الغرب الإسلامي،بيروت، ط2،1998،103/1.

15-محمد اسماعيل محمد المشهداني، الإجماع دراسة في أصول النحو العربي، (د.ط)، (د.ت.ط).

16-محمد بن أبي بكر بن أحمد الشلي باعلوي، عقد الجواهر الدرر في أخبار القرن الحادي عشر، تح: ابراهيم أحمد المقحفي، مكتبة الارشاد، صنعاء، ط1، 1424هـ/2003م.

17-محمد بن عبد الرحمان بن عبد الله السبيهين، اعتراض النحويين للدليل العقلي، الرياض، ط1، 1426هـ/2005م.

18-محمد سالم صالح ، أصول النحو دراسة في فكر ابن الأنباري، دار السلام، جامعة القاهرة،(د.ط)، (د.ت.ط).

19-محمد عابد الجابريّ، بنية العقل العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ط2، (د.ت.ط).

20-محمد عيد، أصول النحو العربي في نظر النحاة ورأي ابن مضاء وضوء علم اللغة الحديث، عالم الكتب، ط4، 1989م.

21-محمد محفوظ، تراجم المؤلفين التونسيين، دار الغرب العربي، بيروت، لبنان، ط1، 1405هـ/1985م.

22-محمود مقديش، نزهة الأنظار في عجائب التواريخ والأخبار، تح: علي الزواري ومحمد محفوظ، دار الغرب الإسلامي، ط1، بيروت، لبنان،1988م .

ج -المجلات والدوريات:

1-سامي عوض، يوسف عبود، موقف النحويين العرب من التعليل النحوي حتى القرن السادس هـ، مجلة جامعة تشرين للبحوث و الدراسات العلمية، مجلد36، العدد5، 2014م، تاريخ الإيداع 2014/03/26.

2-نور الدين ريم، قراءة في الجهود النحوية للعلماء الجزائريين-قراءة في كتاب إرتقاء السيادة في علم أصول النحو ليحيى الشاوي، مجلة مهد اللغات، ع:1، الشلف، الجزائر،2019م.

د- الرسائل العلمية:

1-أريج صالح شحادة أبو تيم، الأصول النحوية المختلف عليها بين القدماء والمحدثين(دراسة تاريخية موازنة)، بحث لمتطلبات نيل درجة الماجستير، كلية الآداب، الجامعة الإسلامية، غزة، 1439هـ/2018م.

2-جنات زيادي، المنهج النحوي عند ابن جني من خلال الخصائص،مذكرة مكملة لنيل شهادة الماستر في ميدان اللغة والأدب العربي، كلية الآداب واللغات، جامعة لعربي بن مهيدي،1438هـ/2017م.

3-طلحة عيسى أحمد ، أصول النحو بين ابن جني وابن الأنباري، بحث مقدم لنيل درجة التخصص العليا في تخصص النحو،كلية الدراسات العليا والبحث العلمي،جامعة القرآن الكريم والعلوم الإسلامية،السودان،1427 هـ/2006م.

4-علاء عمار جواد، التمثيل النحوي في كتاب سيبويه، رسالة ماجيستير في اللغة العربية وآدابها، إشراف د جواد كاظم عناد، 1428هـ/2007م.

5-محمد بن عمر سالم بازمول، ،القراءات وأثرها في تفسير الأحكام، لنيل درجة الدكتوراه في الشريعة الإسلامية ، إشراف عبد الستار فتح الله سعيد، دار الهجرة للنشر والتوزيع.

6-محمد عطا أبو فنون، الأصول النحوية عند الفرّخان في كتابه المستوفى في النحو، رسالة مقدمة لاستكمال متطلبات الحصول على درجة الماجستير في النحو، قسم اللغة العربية وآدابها، مؤتة، الأردن، 2004م.

7-محمد فلاح محمد الغزال، الأدلة الملحقة بالأصول النحوية بين ابن جني وابن الأنباري، رسالة لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير، كلية الآداب والعلوم الإنسانية، جامعة آل البيت، 1432هـ/2011م.

8-محمد نور بخيت حمد ، أصول النحو بين ابن جني والسيوطي،بحث مقدم لنيل درجة الدكتوراه في اللغة العربية، كلية اللغة العربية، جامعة أم درمان الإسلامية، 1435هـ/2014م.

9- هبة محمد علي أحمد محمد علي، منهج السيوطي في كتابه الاقتراح في علم أصول النحو دراسة تطبيقية تحليلية، بحث مقدم لنيل درجة ماجستير الآداب في اللغة العربية، كلية الآداب، جامعة الخرطوم، 2011م/1432هـ.

فهرس المحتويات

فهرس الآيات القرآنية

الآية	رقمها	رقم الصحيفة
«فَمن جَاءه موعِظَة»	سورة البقرة-275-	86
«واتقُوا الله الذين تساءَلونَ به والأرحام»	سورة النساء-01-	77
«فليَفرحُوا»	سورة يونس-58-	78
«ثُم ليقطَع»	سورة الحج-15-	79
«ولا الليل سابقُ النهار»	سورة يس-40-	68
«وَهُو الذي في السَّماءِ إله»	سورة الزخرف-84-	78
«على أن يحي الموتى»	سورة القيامة-40-	78
«سَلَسِلا وأَغلَلا»	سورة الإنسان-4-	78
«إذا الرُسُلُ أُقتَت»	سورة المرسلات-11-	77
«وَلَسوفَ يعطيكَ رَبك فترضى»	سورة الضحى-5-	78

فهرس الأحاديث النبوية

«أمتي لا تجتمع على ضلالة»	23
«لا تشتد الرحال إلا لثلاثة مساجد: مسجدي هذا ومسجدي الحرام ومسجد الأقصى»	58
«أو مخرجي هم»؟	79
«بل أنتم بنو رشدان»	79
«أنزل القرآن بسبع لغات كلها شاف كاف»	79

فهرس الأبيات الشعرية

أول البيت	آخره	البحر	القائل	الصحيفة
سيغنيني	ولا غناءُ	الوافر	ـــــــ	91،84
فأصبحوا	بشرُ	البسيط	الفرزدق	82
وعينان	الخمر	الطويل	ذو الرمة	82،70
له زجل	أو زميرُ	الوافر	الشَّماخ بن ضرار	82
وممن ولدوا	العرض	الرجز	ذو الإصبع العدواني	81
إنما النحو	ينتفع	الرمل	الكسائي	71
كأن أيديهن	الورق	الرجز	رؤبة	82
إذا العجوز	تملق	الرجز	رؤبة	83
احفظ	سألا	البسيط	عدي بن زيد العبادي	92،81
للنحو	المثلا	السريع	الداودي	13
جفوني	مهملُ	الطويل	ـــــــ	83
ولكن نصفاً	هاشم	الطويل	الفرزدق	81
صددت	يدومُ	الطويل	مرار القفعسي	83
واشرب	واديها	البسيط	قطرب	81
ألا أيهذا	مخلدِي	الطويل	طرفة	83

فهرس الآثار والأمثال

1- قال عبد الله بن مسعود:«إذا قرأتم شيئا من كتاب الله فلم تعرفوه فاطلبوه في أشعار العرب، فإنَّ الشعر ديوان العرب». 84

2-عن عبد الأعلى بن عبد الله بن عامر القرشي قال:« لما فرغ المصحف أتى به عثمان فنظر فيه، فقال: قد أحسنتم وأجملتم أرى فيه شيئاً من لحن ستقيمه العرب بألسنتها». 85

3-«اللهم ضبعا وذئبا». 65

4-«ما جاءت حاجتك». 85،63

5- «عسى الغُوير أبؤسا». 86،85،63

فهرس الأعلام

ابراهيم بن محمد بن كمال الدين: 50.
أحمد باشا: 43.
أحمد المقري: 58.
أحمد بن حنبل: 70.
أحمد بن قاسم البوني:45،47، 52
الأخفش:71،87.
ابن الأنباري:14،15،16،21،23،25،
27،29،30،31،32،33،34،35،37
38،39،66،75،76،88،90،91
تقي الدين الحصيني: 44.
أبو جعفر الصفار: 70.
ابن جني:13،14،15،20،23،24،27،
28،31،33،34،35،36،37،38،39
62،63،64،76،81،87،88.
أبو الحسن علي بن عيسى الربعي:15.
أبو حيان الأندلسي:69،70.
الخليل بن احمد:19،24،
70،69،53،25،88.
خير الدين الرملي:43.
الداودي:13.
ذو الإصبع العدواني:80،81.
ذو الرمة: 82.
رؤبة بن العجاج:81،82،83
الزباء: 86.
الزجاج: 88.
أبو زيد الأنصاري: 65،70،71
زين الدين البصروي:43،49.
ابن السراج:15،62،64،88
سعد التفتزاني:36.
السعيد بن ابراهيم قدورة:48.
سعيد المقري: 42.
أبو سعيد علي بن مسعود الفرغاني:14
ابن سلام الجمحي:72،84،90.
سلطان المزاحي:43،48
سيبويه:24،46،53،69،65،68،88
ابن سيرين: 72.
السيوطي:39،57،62،67،76،77،88
22،24،27،30،32،33،34،35،38
14،15،16،21
الشماخ بن ضرار:80،82.
شمس البابلي:43،48.
الشهاب النخلي: 47.
الشيخ عيسى:52،57.
الصاحب بن عباد:57.
طرفة بن العبد:80،83
طلحة بن سليمان:78.
عائشة: 79.

ابن عامر: 79.
أبو العباس المبرد:67،98.
أبو عبد الله البخاري:46.
أبو عبد الله البصري:71.
عبد الله بن أبي إسحاق الحضرمي:70،82
عبد الله بن سالم البصري:50.
عبد الله بن نصر الخشاب:68،69
عبد الله بن مسعود:78،84
عبد الرحمان المجلد:43،44،49
عبد العزيز الفراتي:50.
عبد الملك العصامي:42،47
عثمان بن عفان: 85.
أبو عثمان المازني:33،69
عدي بن زيد: 80،81
ابن عصفور: 14،15،71
عضد الدولة: 57.
علي بن عبد الواحد السجلماسي:42،48
أبو علي الفارسي:26،57،71،87
أبو علي القالي: 84.
عمارة بن عقيل: 68.
عمر بن الخطاب:71،72
أبو عمرو بن العلاء:24.
ابن عون: 72.
ابن مغيزل: 51.
المفضل بن سلمة: 92.
عيسى بن محمد الثعالبي:42،48
ابن فارس:19،20،22،25،57
الفراء: 76.
الفرزدق:70،80،81،82
الفياض بن غزوان: 78.
الفيروز آبادي:20. 20
أبو القاسم الزجاجي:62،66،67
أبو القاسم سعد الله:41.
القاضي عياض: 48.
قصير:86.
القطان: 51.
قطرب:81.
الكسائي:12،71
ابن مالك: 30.
المجبي:42،43،44،45،49،53،56
محمد بن ابراهيم خان:56،57،58
محمد بن تاج الدين الرملي:43.
محمد بن رسول البرزنجي:45.
محمد بن عبد الباقي الحنبلي:42،43،50
محمد بن عبد الكريم:59.
محمد بن محمد أبهلول:42،44،47
المرار القفعسي:80،83
مصطفى باشا: 43.

مقديش: 45. نور الدين الشبراملسي:43،48 نور الدين بن حسن الكوراني:44،45 النور علي النوري:46،50 هشام الضرير:87. يحي أفندي المنقاري:43،57 يحيى الشاوي:87،88،89،90،92،93،97 ،82،84،85،86 78،77،78،80،81	

فهرس القبائل والمذاهب والطوائف

-أسد: 75.
-الإسلاميون: 80.
-الأصوليون:
15،19،30،31،36،39،75،80،84،89.
-البصريون: 24،35،68،89،91.
-البغداديون: 33.
-التميمية: 17.
-الجاهليون: 80.
-الحجازية: 17.
-الحنفية: 36،43.
-الخوارج: 85.
-الشافعية: 37،45.
-الصوفية: 44،47.
-الطائيون: 75.
-الفقهاء: 15،23.
-الكوفيون: 24،32،35،68،89،91،92.
-المالكية: 41،45،52.
-المتكلمون: 44.
-المخضرمون: 80.
-المغربي: 45،46.
-المليباني: 41.
-المولدون: 21،76،80.
-النائلي: 41.
-أهل المدر: 20.
-أهل الوبر: 20.
-أهل بخارى: 46.
-بن هوزان: 71.
-بنو كلاب: 71.
-بنو هلال: 71.
- تميم: 75.
-قريش: 85.
-قيس: 75.
-هذيل: 75.

فهرس الأماكن والبلدان

-آذربيجان: 93.
-اسطنبول: 46،51،52.
-تركيا: 47.
-تلمسان: 42.
-تنس: 42.
-تونس:51،52.
-جامع الأزهر: 43،45،59.
-الجامع الأموي: 43،59.
-الجزائر: 42،45،47،48،58،59.
-دمشق: 43،44،45،47،59.
-رأس أبي محمد الكبرى: 52.
-الرملة: 43.
-الروم: 43،45،56،72.
-زاوية أبهلول: 42.
-زاوية الخضري: 59.
-زاوية محمد بن أبي بكر الدلائي: 47.
الشام: 59،79.
-عنابة: 42.
-العراق: 86.
-الغوير: 86.
-القاهرة: 43،47،48،59.
-القرافة الكبرى: 52.
-القسطنطينية: 43،57.
-مدرسة الأشرفية: 59.
-المدرسة الأيسينية: 43.
-مدرسة البصرة: 23،24،90.
-المدرسة السليمانية:43.
-المدرسة الصرغتمشية: 43،59.
-المدرسة الصلاحية: 59.
-مدرسة الكوفة: 23،24.
-المدينة المنورة: 59.
-المسجد الأقصى: 58.
-المسجد الحرام: 58.
المشرق: 42،45،51،58،59،96.
مصر: 43،44،45،46،47،48،52،59.
المغرب: 42،51،58،96.
مكة المكرمة:59.
مليانة: 41،42.

فهرس الكتب

ارتقاء السيادة:53،51،41،38،21،
89،85،84،67،62،59.
الأصول في النحو:64،62.
الإغراب في جدل الإعراب:66،62
الاقتراح في علم أصول النحو:30،
67،62،57،53،33.
الألفية:43.
الإنصاف في مسائل الخلاف:90
الإيضاح في علل النحو:66،62
البديع:15.
تأليف في النحو: 50.
التحف الربانية في جواب الأسئلة
اللامذانية: 52.
التكميل:70
توكيد العقد فيما أخذه الله علينا من
العهد:52
حاشية الحفيد:43.
حاشية الخضري:13.
حاشية الشيخ التاودي:46.
حاشية العصام:43.
حاشية على شرح أم البراهين:52.
حاشية على شرح الألفية لابن المصنف:50.
حاشية على شرح العضد:36.
حاشية على شرح المرادي:51.
حاشية على شرح المنهج:48.
المحاكمة:52.
الخصائص:15،20،25،34،38،53،62،14

خلاصة الأثر:49،45،44،43،42.
الدرة المصونة في علماء وصلحاء
بونة:50.
سمط النجوم الوالي:57،42.
شرح المرادي على الألفية:46
شرح التسهيل:51.
شرح الجمل للخونجي:43
شرح الدوانى على العقائد:43.
شرح السلم المرونق:48.
شرح الصغرى للسنوسي:48.
شرح على ألفية السيوطي:50.
شرح اللمع:68.
شرح المفصل:30.
الشفاء:48،44.
الصاحبي في فقه اللغة:57.
صحيح البخاري ومسلم: 48،44.
طبقات المزيلة لي:56.
عقائد السنوسي وشروحها: 43.
العقاب الهاوي:45.
عقد الجواهر في نظم النظائر:48.
العين:30،25،19،13.
غيث النفع في القراءات السبع:50.
فتح المنان في الأجوبة الثمان:52.
القاموس المحيط:22،20.
قرة العين في جمع البين:52.
الكشاف:43.
كنز الرواة:48.

مختار الصحاح:31،27،25،22، 35.	لمع الأدلة في أصول النحو:16،15 23،37،62،66.
مختصر الخليل:43.	
مختصر المعاني:43.	
المرتجل في شرح الجمل:96.	
المستوفى:14.	
مشيخة أبي المواهب:50.	
المصباح المنير:13.	
المعجم الوسيط:35.	
المقاييس:35،28،26.	
المقاييس في النحو:87.	
الممدود والمقصور:84.	
الموطأ:48،44.	
النبل الرقيق في حلقوم الساب الزنديق:52،44.	
نزهة الأنظار في عجائب التواريخ والأخبار:46.	
نظم لامية في إعراب الجلالة:51.	
نفحة الريحانة:49.	

فهرس المحتويات:

وجهة

الإهداء 01

الإهداء 02

التشكر

مقدمة .....أ

تمهيد: أصول النحو: المفهوم اللغوي والتعريف الاصطلاحي. 6

1-مفهوم الأصل: 6

2-مفهوم النحو: 7

3- مفهوم أصول النحو: 9

المبحث الأول:التعريف بالمؤلِّف والمؤلَّف: 14

المطلب الأول: التعريف بالمؤلِّف (أبي زكريا يحي الشَّاوي): 14

1-اسمه و نسبه: 14

2-ولادته : 14

3-حياته في الجزائر والمشرق: 15

4-أقوال العلماء في الشَّاوي : 18

5-شيوخه: 20

6-تلاميذه: 22

7-مؤلفاته: 24

8-وفاته:(1096هـ/1685م): 25

المطلب الثاني :التعريف بالمؤلَّف (ارتقاء السيادة في علم أصول النحو): 25
1-موضوع الكتاب : 25
2-أسباب التأليف : 29
3-قيمة الكتاب: 30
4-عصر تأليف الكتاب: 30
المبحث الثاني: الأصول النحوية: مصطلحات ومفاهيم. 34
المطلب الأول: الأصول النحوية الرئيسية(سماع، إجماع، قياس،استصحاب حال): 34
1-مفهوم السَّماع: 34
2-مفهوم الإجماع: 37
3-مفهوم القياس: 40
4-مفهوم استصحاب الحال: 42
المطلب الثاني: الأصول النحوية الفرعية: 45
1-الاستدلال بالعكس: 46
2-الاستدلال ببيان العلَّة: 47
3-الاستدلال بعدم الدليل في الشيء على نفيه: 48
4-الاستدلال بالأصول: 48
5-الاستدلال بعدم النظير: 49
6-الاستحسان: 50
7-الاستدلال بالدليل المسمى البَّاقي: 53
المبحث الثالث: الأصول النحوية في كتاب "ارتقاء السيادة في علم أصول النحو" 56

المطلب الأول: مصادر الشَّاوي في كتاب "ارتقاء السيادة": 56
1-كتاب الخصائص لابن جني:..... 56
2- كتاب الأصول في النحو لابن السراج:..... 58
3-كتاب سيبويه: 59
4- كتابا لمع الأدلة في أصول النحو والإغراب في جدل الإعراب لأبي البركات ابن الأنباري: 60
5- كتاب الإيضاح في علل النحو لأبي القاسم الزجاجي: 60
6-كتاب الاقتراح في علم أصول النحو للسيوطي: 61
المطلب الثاني: منهج أبي زكريا الشَّاوي في عرض الأصول النحوية: 67
1-الترتيب المنطقي والدقيق لعناوين الكتاب: 67
2- اعتماده نظام الفقرات : 68
3-عرضه المسائل الأصولية في شكل نقاط أو عناصر مختصرة: 69
4-استشهاده بالقرآن الكريم وقراءاته: 71
5-استشهاده بالحديث النبوي:..... 73
6-استشهاده بالشعر العربي:..... 74
7-استشهاده بالأمثال والآثار:..... 79
8-التمثيل للمسائل الإجمالية بالأحكام الجزئية: 80
9-عنايته بالقياس: 81
10- إبداء رأيه في مسائل كتابه : 82
11-توظيف آراء المذهبين الكوفي والبصري: 84
12-المقارنة بين أصول النحو وأصول الفقه:..... 86

13-اعتماده الترتيب العددي : 87
خاتمة: 90